



ECSS

المركز المصري
للأفكار والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة الاقتصاد

الأسواق تحت
المجهر: تقارير،
مؤشرات، وتحولات
استراتيجية

هايه
2025



ECSS

**المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية**
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES





المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
ماهر الشريف

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

احمد بيومي

اسماء رفعت

ايه حمدي

بسنت جمال

سالي عاشور

د. عمر الحسيني

امل اسماعيل

مصطفى عبد اللاه

شادي هلال

دعاء عبد المنعم

أحمد حجازي

ندى بهاء

نوران جعفر

إخراج فني

عبد المنعم أبوطالب

المحتويات

حروب التجارة
تُشعل الأسعار:
التضخم العالمي
تحت مجهر النزاعات
الاقتصادية

6

تقديم

5

الشراكة الاقتصادية
بين الولايات المتحدة
وأوكرانيا : دلالات
وانعكاسات

27

تسليح الموارد: دور
المعادن النادرة في الحرب
التجارية بين الولايات
المتحدة والصين

15

«الأونكتاد: تقرير توقعات
التجارة والتنمية لعام 2025»
تحت الضغط: عدم اليقين
يُعيد تشكيل الآفاق
الاقتصادية العالمية

46

مستقبل الدولار
الأمريكي
في السياسة
الاقتصادية الجديدة

38

الاقتصاد العالمي يتراجع..
والاقتصاد المصري يبدأ
رحلة التعافي: قراءة في
تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
لصندوق النقد الدولي

69

آفاق اقتصادية
متأرجحة...مصر
في قلب التحولات
الإقليمية

62

أفريقيا في مواجهة
التحديات: ماذا يعني
وقف المساعدات
الأمريكية؟

79

الاقتصاد المصري بين
رياح التحديات وفرص
التعافي: قراءة في
تقارير التصنيف الائتماني

76

انكماش مستورد:
قراءة في مؤشر
مديري المشتريات
مارس 2025

92

موازنة مصر
2025/2026: بين
أهداف الاستقرار العالي
وتعزيز النمو الاقتصادي

83

آلية تعديل الحدود
الكربونية CBAM:
فرصة أم تحدي
للصادرات المصرية

106

توحيد الرسوم
الحكومية ومناخ
الاعمال

100

تقديم

في زمن تتقلص فيه هوامش اليقين، ويتراجع فيه صوت المؤسسات أمام صدى القرارات الأحادية، يشهد الاقتصاد العالمي موجة جديدة من التشطي، إذ لم تعد أدوات السياسة الاقتصادية تُستخدم لتحفيز النمو وتحقيق الاستقرار، بل غدت جزءًا من ترسانة النفوذ الجيوسياسي، حيث الحروب التجارية تتوسع لتطال الغذاء والطاقة والبيئة، والدولار يُوظف كأداة ضبط إيقاع في سوق عالمي مضطرب، بينما تتحول المعادن النادرة من موارد خام إلى أوراق ضغط في لعبة توازنات دقيقة.

في هذا السياق المشحون، تكشف البيانات والمؤشرات عن مشهد عالمي مفعم بالتوترات التضخمية، وانكماش التجارة، وتقلص التدفقات العالية إلى الدول النامية، وسط اضطرابات في سلاسل الإمداد، وزيادة في استخدام الرسوم الجمركية كسلاح سياسي، وفي الوقت ذاته، تتجه الاقتصادات الكبرى إلى إعادة رسم قواعد المنافسة الصناعية عبر سياسات بيئية صارمة، تُحمل الدول النامية تكلفة الانتقال الأخضر دون تمكينها من أدواته.

أما محليًا، فلا تزال مصر تخوض معركتها المعقدة على جبهات عدة: ضبط مالي يتزامن مع تراجع معدلات التضخم، وموازنة طموحة تُحاول تحقيق التوازن بين خفض العجز وتحفيز النمو، ومؤشرات إنتاج خاص تعكس تغير الطلب رغم الاستقرار النقدي، وبين فرص تثبيت التصنيف الائتماني المصري، وتحديات تصديرية جديدة تفرضها آليات عمل الحدود الكربونية، تظهر الحاجة الملحة لإعادة هيكلة أدوات المواجهة الاقتصادية، داخليًا وخارجيًا.

تقدم هذه النشرة قراءة معمقة لتقاطعات الاقتصاد المصري مع المتغيرات العالمية، وتضع بين يدي القارئ تحليلًا لمشهد اقتصادي باتت قراراته تُصنع في غرف السياسة، وتُترجم في الأسواق، ويدفع ثمنها المواطن والمؤسسة على حد سواء.

لقد صار الاقتصاد ميدان اشتباك دولي، لا يرحم المترددين، ولا ينتظر المتخلفين عن اللحاق بدورات التحول.

الاقتصاد العالمي تحت الضغط

حروب التجارة تُشعل الأسعار: التضخم العالمي تحت مجهر النزاعات الاقتصادية

سالي عاشور

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

لم تعد التجارة الدولية مجرد تبادل حر للسلع والخدمات، بل تحولت إلى ساحة للمنافسة الشرسة والصراعات الاقتصادية المتصاعدة التي تتجلى في صورة «حروب تجارية». تتسم هذه النزاعات بفرض تعريفات جمركية وقيود على الاستيراد والتصدير بين الدول، ولا تقتصر آثارها على القطاعات التجارية وحدها، بل تمتد لتطال الاقتصاد العالمي بأكمله، وتحديدًا مستويات التضخم التي باتت تشكل هاجسًا متزايدًا للعديد من الدول. ففي السنوات الأخيرة، ومع تصاعد حدة الحرب التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين

“

، تتزايد المخاوف من تداعيات هذه النزاعات على الأسعار العالمية، مما يثير شبح اتجاه الاقتصاد نحو الكساد التضخمي، وهو مزيج مدمر من ارتفاع الأسعار وتباطؤ النمو الاقتصادي. فكيف يمكن لهذه المناوشات الاقتصادية أن ترفع وتيرة ارتفاع الأسعار عالمياً، وما هي الآليات التي تجعل الحروب التجارية محركاً رئيسياً للتضخم في ظل هذه التوجهات المقلقة؟

بحلول 2 أبريل 2025، صدّدت الولايات المتحدة حربها التجارية بفرض رسم جمركي عام بنسبة 10% على معظم الواردات، ورسوم «متقابلة» أعلى على دول محددة: الاتحاد الأوروبي (20%)، اليابان (24%)، كوريا الجنوبية (25%)، تايوان (32%)، والصين (54% إجمالياً). شملت الرسوم المرتفعة دولاً نامية أخرى بنسب تجاوزت 10%. ردت الصين برفع رسومها إلى 84%، ثم رفعت أمريكا الرسوم إلى 145% في 9 أبريل وردت بكين برفع تعريفاتها إلى 125% في 12 أبريل، ورغم تعليق ترامب المؤقت للرسوم المستهدفة، أبقى على رسم 10% عام ورسوم 25% على السيارات والصلب والألومنيوم، مما أثار مخاوف من الركود التضخمي.

انعكست التطورات الحادة للحرب التجارية سلبيًا على الأسواق العالمية بانخفاض حاد. تراجعَت الأسهم الأوروبية والأمريكية (حيث فقد مؤشر ستاندرد آند بورز 500 حوالي 6 تريليونات دولار في أربعة أيام قياسية). كما انخفضت أسعار النفط (خام برنت -2.4%، وخام غرب تكساس -2.5%)، بينما ارتفعت أسعار الذهب كملاذ آمن.

رغم أن الهدف المعلن للسياسة الأمريكية الجمركية كان تعزيز التصنيع المحلي الأمريكي، إلا أن تأثيراتها الفعلية قد تنعكس سلباً على الاقتصاد العالمي بأكمله. فمن ناحية، تواجه الشركات الأمريكية المستوردة خيارين صعبين: إما تحمل تكاليف الرسوم الجمركية الإضافية مما يقلص هوامش أرباحها، أو تمرير هذه التكاليف للمستهلكين عبر رفع الأسعار - وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً. وفي كلا الحالتين، النتيجة النهائية هي انخفاض في القوة الشرائية للمستهلكين وموجة من تسريحات العمال، مما يثبط النمو الاقتصادي.

الأمر لا يتوقف عند الحدود الأمريكية، ففي عالم أصبحت فيه سلاسل التوريد معولمة بشكل متشابك، نجد أن معظم المنتجات تعتمد على مكونات مستوردة من عدة دول. وبالتالي، فإن أي انخفاض في الطلب الأمريكي سينتقل تأثيره كموجات صدمة عبر هذه الشبكات العالمية، ليضرب مصنعي المكونات في مختلف أنحاء العالم. وهكذا تتحول السياسة الحمائية التي تهدف لحماية الاقتصاد المحلي إلى عامل إعاقة للنمو الاقتصادي العالمي.

وبناء عليه تصاعدت توقعات المؤسسات المالية العالمية بشأن الركود! مع تقديرات جي بي مورغان لفرصة حدوثه بنسبة 60% مقارنة بنحو 40% في السابق، ويشير بنك جولدمان ساكس احتمال حدوث ركود بنسبة 45%! كما ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة بمعدل سنوي بلغ 2.4% الشهر الماضي، وفقاً للبيانات الرسمية

كما تلعب توقعات التضخم دوراً هاماً في تفاقم المشكلة. حالة عدم اليقين الاقتصادي التي تخلقها الحروب التجارية يمكن أن تؤدي إلى تغيير في توقعات المستهلكين والشركات بشأن مستقبل الأسعار. فإذا توقعوا استمرار ارتفاع الأسعار، قد يبدأون في اتخاذ سلوكيات تزيد من التضخم، مثل المطالبة بزيادات في الأجور لتعويض التكاليف المتزايدة، أو قيام الشركات برفع أسعارها بشكل استباقي تحسباً لارتفاع تكاليف الإنتاج المستقبلية. وهو مع يتزامن مع ارتفاع توقعات المستهلكين الأمريكيين للتضخم للعام المقبل لنحو 6.7%، وهي أعلى قراءة منذ عام 1981، مقارنة بنحو 5.0% في مارس. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، رأى المستهلكون أن التضخم سيبلغ 4.4% مقارنة بـ 4.1% في مارس. وذلك وفقاً لمسوح جامعة ميشيغان والتي اشارت إلى انخفاض مؤشر ثقة المستهلكين بنسبة 11% إلى 50.8 هذا الشهر من قراءة نهائية بلغت 57.0 في مارس. ويعكس الجدول التالي لتطور توقعات المستهلكين للتضخم في الولايات المتحدة.

المؤشر	أبريل 2024	مارس 2025	أبريل 2025
مؤشر ثقة المستهلك	77.2	57	50.8
مؤشر توقعات المستهلكين	76	52.6	47.2

كيف تؤثر الحرب التجارية على التضخم؟

في عالم أصبحت فيه الاقتصادات متشابكة أكثر من أي وقت مضى، تتحول النزاعات التجارية بين الدول إلى شرارة تشعل فتيل التضخم العالمي. فالحروب التجارية، التي تبدأ عادةً بفرض رسوم جمركية وعقوبات اقتصادية، لا تقتصر آثارها على قطاعات محددة، بل تمتد لتشوه هياكل الأسعار وتخلق موجات صعودية متتالية في التكاليف. فعندما ترفع الدول حواجزها التجارية، تزداد تكلفة الواردات، وتتعطل سلاسل التوريد، وتراجع المنافسة في الأسواق المحلية، مما يدفع الأسعار للارتفاع تدريجياً حتى تصل تداعياتها إلى المستهلك العادي. لكن كيف بالضبط تتحول هذه الإجراءات التجارية إلى ضغوط تضخمية؟ وما هي القنوات التي تنقل تأثيراتها من دوائر صنع القرار السياسي إلى أسعار السلع اليومية؟ هذا ما سنحاول استكشافه من خلال تحليل الآليات الاقتصادية المعقدة التي تربط بين التصعيد التجاري وارتفاع معدلات التضخم عالمياً.

1. ارتفاع تكاليف الواردات بسبب الرسوم الجمركية

عندما تفرض دولة رسوماً جمركية على الواردات، فإن ذلك يزيد من تكلفة السلع الأجنبية. على سبيل المثال، إذا فرضت الولايات المتحدة رسوماً بنسبة 25% على واردات الصلب من الصين، فإن شركات التصنيع الأمريكية التي تعتمد على هذا الصلب ستواجه تكاليف أعلى، مما قد يدفعها إلى رفع أسعار منتجاتها النهائية (مثل السيارات والأجهزة المنزلية)، مما يؤدي إلى تضخم أسعار المستهلك.

2. انخفاض المنافسة وارتفاع الأسعار المحلية

إحدى فوائد التجارة الحرة هي أنها تزيد المنافسة، مما يضغط على الشركات المحلية لتخفيض الأسعار أو تحسين الجودة. لكن عندما تفرض الحكومات حواجز تجارية، تقل المنافسة الأجنبية، مما يسمح للشركات المحلية برفع الأسعار دون خوف من فقدان الزبائن، مما يزيد التضخم.

3. اضطرابات سلاسل التوريد العالمية

الحروب التجارية غالبًا ما تؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد، حيث تبحث الشركات عن موردين جدد بعيدًا عن الدول الخاضعة للرسوم. هذا التحول قد يكون مكلفًا ويستغرق وقتًا، مما يخلق نقصًا مؤقتًا في بعض السلع ويدفع الأسعار للأعلى. على سبيل المثال، خلال الحرب التجارية بين أمريكا والصين، عانت بعض شركات التكنولوجيا من نقص في المكونات الإلكترونية، مما رفع أسعار الأجهزة.

4. انخفاض قيمة العملات وتأثيرها على الأسعار

أحيانًا، ترد الدول على الحروب التجارية بخفض قيمة عملتها لجعل صادراتها أكثر تنافسية. لكن انخفاض قيمة العملة يجعل الواردات أكثر تكلفة، مما يزيد من أسعار السلع المستوردة مثل النفط والغذاء، وهذا بدوره يرفع التضخم.

5. ردود الفعل المتسلسلة بين الدول

عندما تبدأ دولة ما بفرض رسوم جمركية، ترد الدول الأخرى بإجراءات مماثلة، مما يخلق حلقة مفرغة من القيود التجارية. هذا التصعيد يزيد من تكاليف التجارة العالمية ككل، مما يرفع الأسعار في العديد من القطاعات.

أمثلة واقعية لتأثير الحروب التجارية على التضخم

- الحرب التجارية الأمريكية الصينية (2018-2020)؛ وفقًا لدراسة أجراها صندوق النقد الدولي، أدت الرسوم الجمركية المتبادلة بين الولايات المتحدة والصين إلى ارتفاع أسعار السلع المتضررة بنسبة تصل إلى 20% في بعض القطاعات. كما أشارت تقديرات بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى أن هذه الحرب كلفت الاقتصاد الأمريكي نحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي وزادت من تضخم الأسعار بنسبة 0.2% سنويًا خلال تلك الفترة.

- تداعيات البريكست على التضخم في بريطانيا! بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واجهت زيادة في التعقيدات الجمركية، مما رفع تكاليف الواردات من أوروبا. وفقًا لبنك إنجلترا، ساهم البريكست في ارتفاع التضخم في بريطانيا بنحو 1-2% بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والسلع الأخرى.
- أزمة الرقائق الإلكترونية العالمية (2021-2023)؛ عندما فرضت الولايات المتحدة قيودًا على تصدير الرقائق الإلكترونية إلى الصين، تأثرت صناعات عالمية كثيرة، من السيارات إلى الهواتف الذكية، مما أدى إلى نقص المعروض وارتفاع الأسعار بنسبة تصل إلى 30% في بعض الأسواق.

السيناريوهات المستقبلية للتضخم الاقتصادي العالمي

- دفعت الحروب التجارية المؤسسات الدولية لوضع عدد من السيناريوهات لاستشراف مستقبل الاقتصاد العالمي، ومن أبرزها:
- التضخم المفرط يؤدي إلى اضطرابات سلاسل التوريد العالمية! يؤدي عدم الاستقرار العالمي وضعف السياسات النقدية إلى تضخم خارج عن السيطرة. واضطراب سلاسل التوريد وارتفاع أسعار السلع الأساسية.
- نشوء فقاعة أصول مما يشعل أزمة مالية عالمية! نتيجة لتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة والأسعار، بما قد يتسبب في ارتفاع غير مستدام في أسعار الأصول والإسكان. انفجار هذه الفقاعة يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الأصول الآمنة، وانهيار الثروات، وموجة من عمليات حجز الممتلكات.
- الأزمة الديموغرافية تؤدي إلى ركود اقتصادي دائم! يؤدي انكماش القوى العاملة وشيخوخة السكان إلى إضعاف النمو الاقتصادي .
- التقلبات الاقتصادية العالمية تؤدي إلى ركود تضخمي (Stagflation)؛ مع إن فرض التعريفات الجمركية على كافة الواردات من شأنه أن يؤدي إلى رفع

تكاليف الانتاج، وهو ما من شأنه أن يرفع الأسعار بالنسبة للمستهلكين؛ ورفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة يؤدي إلى تفاقم التباطؤ الاقتصادي، وارتفاع البطالة والإفلاس، وتطبيق إجراءات تقشف واسعة النطاق، مما يطيل أمد الركود التضخمي.

نهج بلومبرج لتقدير الخسائر المتوقعة

اتبعت بلومبرج للاقتصاد مجموعة متنوعة من الأساليب لتقييم تأثير ارتفاع الرسوم الجمركية على النمو والتضخم في الولايات المتحدة، مستخدمةً نتائج دراسة أجراها الاحتياطي الفيدرالي خلال فترة ولاية ترامب الأولى. لتقدير الضرر الذي لحق بالصين والدول الأوروبية ودول أخرى، استخدم نموذجًا عالميًا من منظمة التجارة العالمية.

تظهر النتائج أن ارتفاعًا تاريخيًا في الرسوم الجمركية سيحدث تأثيرًا تاريخيًا. ستؤدي الإجراءات التي أعلنها الرئيس الأمريكي في 2 أبريل إلى رفع متوسط معدل الضريبة على الواردات الأمريكية من 2% إلى حوالي 22%. إدخال هذه الزيادة في نموذج الاحتياطي الفيدرالي يظهر انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 3% تقريبًا وزيادة في التضخم بنسبة 1.5% تقريبًا. هذا المزيج السام، الذي يسميه الاقتصاديون الركود التضخمي، من المرجح أن يتكشف على مدى عامين إلى ثلاثة أعوام. ويمكن أن تنخفض صادرات أوروبا إلى الولايات المتحدة بنسبة 40%؛ قد تنخفض صادرات الصين بنسبة تصل إلى 80%.

ختامًا يمكن القول بأن الحروب التجارية، رغم أنها قد تبدو وسيلة لحماية الاقتصاد المحلي، إلا أن لها آثارًا سلبية كبيرة على التضخم العالمي. فارتفاع تكاليف الواردات، وتعطيل سلاسل التوريد، وتراجع المنافسة، كلها عوامل تدفع الأسعار نحو الارتفاع، مما يثقل كاهل المستهلكين والشركات على حد سواء. في عالم أصبحت فيه الاقتصادات متشابكة أكثر من أي وقت مضى، يبقى الحل الأفضل هو التعاون التجاري بدلاً من الصراع، لتجنب موجات التضخم التي تضر بالجميع.

تداعيات الحرب التجارية العالمية على الاقتصاد المصري (أبريل 2025)

بالنظر إلى البيانات المتاحة حول التداعيات العالمية للحرب التجارية المتصاعدة بحلول أبريل 2025، فإنه من السابق لأوانه تحديد الأثر الدقيق لهذه الحرب على الاقتصاد المصري. ومع ذلك، يمكن استنتاج أن مصر، نظرًا لاعتمادها الكبير على استيراد السلع الاستراتيجية لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية، ستكون عرضة لضغوط تضخمية متزايدة، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.

الأثر قصير الأجل: من المتوقع أن يؤدي فرض الولايات المتحدة رسومًا جمركية عامة بنسبة 10% على معظم الواردات العالمية إلى ارتفاع أسعار السلع. كما أن فرض رسوم أعلى على شركاء مصر التجاريين الرئيسيين مثل الصين والاتحاد الأوروبي سيرفع بشكل ملحوظ تكلفة السلع المستوردة. ومن المرجح أن ينتقل هذا الارتفاع في تكاليف الاستيراد إلى المستهلكين المصريين في شكل أسعار أعلى، مما سيزيد من معدلات التضخم المحلية.

الآثار المحتملة متوسطة الأجل: قد تتسبب الاضطرابات المحتملة في سلاسل التوريد العالمية الناتجة عن الحرب التجارية في نقص بعض السلع وارتفاع أسعارها في السوق المصري. وتماشياً مع التوقعات العالمية بشأن الركود التضخمي، من المرجح أن تشهد مصر تباطؤاً في النمو الاقتصادي مصحوباً بارتفاع في الأسعار، مما سيفرض ضغوطاً إضافية على معيشة المواطنين والاقتصاد الوطني.

الآثار المحتملة طويلة الأجل (3 سنوات فأكثر): على المدى الطويل، قد يسفر استمرار الحرب التجارية بين الأقطاب الاقتصادية الكبرى عن آثار إيجابية للاقتصاد المصري. قد يشجع ذلك على توطيد صناعات بعض السلع وانتقال العديد من المصانع العالمية لإعادة توطيد إنتاجها في مصر، باعتبارها سوقاً واعدًا وبوابة إلى أفريقيا، بالإضافة إلى إمكانية التصدير إلى الولايات المتحدة وأوروبا بتكلفة جمركية منخفضة.

في سياق متصل، شهد معدل التضخم في المدن المصرية تسارعًا خلال شهر مارس الماضي ليبلغ 13.6% على أساس سنوي، مقارنة بـ 12.8% في فبراير. ويعزى هذا التسارع بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الطعام والمشروبات بنسبة 2.9%، مدفوعة بقفزة في أسعار الفاكهة بنسبة 23.6% خلال شهر رمضان. وعلى النقيض من ذلك، أعلن البنك المركزي المصري عن تباطؤ معدل التضخم الأساسي إلى 9.4% في مارس مقارنة بـ 10% في فبراير. وتوقعت مؤسسة «فيتش» ارتفاع التضخم في مصر إلى 14% بحلول نهاية السنة المالية 2025، نتيجة لتقليص إضافي في دعم الوقود، قبل أن يعود للانخفاض إلى 10.5% بنهاية السنة المالية 2026، مدعومًا باستقرار سعر الصرف وثبات التوقعات التضخمية.

تسليح الموارد: دور المعادن النادرة في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

بسنت جمال

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

باتت ظاهرة «تسليح الموارد»، التي تُعرف باستغلال القوى الكبرى قدرتها على التحكم في إمدادات الموارد والتأثير في اتجاهات العرض والطلب ومستويات الأسعار، أداة محورية في الحروب التجارية بين الدول وبعضها البعض من أجل توسيع سياسات الضغط على منافسيها وللتأكيد على كونها فاعلاً أساسياً ومؤثراً في النظام الاقتصادي العالمي.

“

وتعتبر المعادن النادرة من أبرز الساعات التي يتنافس عليها القوى الكبرى نظراً لتمثيلها ثقلًا وبعدها هامًا في رسم مستقبل الصناعات العالمية والقطاعات الاقتصادية المختلفة كصناعات البناء، والإلكترونيات، والسيارات الكهربائية، وتقنيات الطاقة المتجددة، والبطاريات، والمعدات والأسلحة العسكرية.

ماهية المعادن النادرة وخريطة توزيعها عالمياً

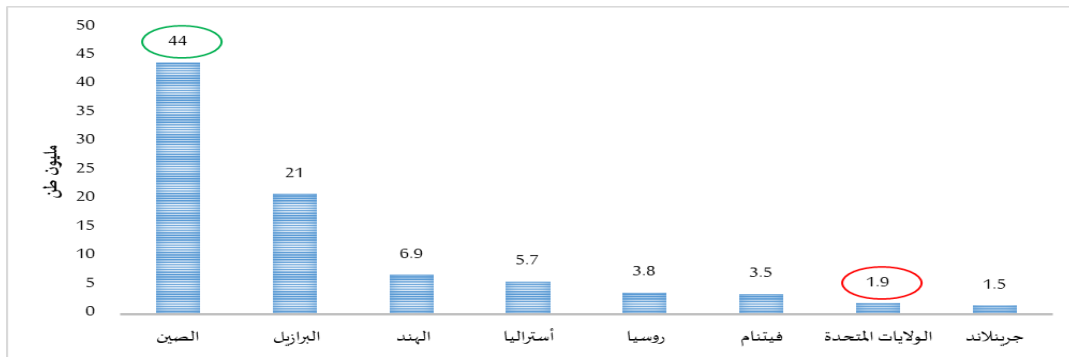
تتكون المعادن الأرضية النادرة من مجموعة من 17 عنصراً كيميائياً في الجدول الدوري (Periodic Table)، وهي؛ الإيتريوم (Y)، والسكانديوم (Sc)، واللوتيتيوم (Lu)، والإيتريوم (Yb)، والثوليم (Tm)، الإربيوم (Er)، والهولميوم (Ho)، والديسبروسيوم (Dy)، والتيربيوم (Tb)، والغادولينيوم (Gd)، واليوروبيوم (Eu)، والسماريوم (Sm)، والبروميثيوم

(Pm)، والنيوديميوم (Nd)، والبراسيوديميوم (Pr)، والسيريوم (Ce)، واللانثانوم (La). وتختلف المعادن الأرضية النادرة عن المعادن النفيسة، والتي يندرج تحتها الذهب والفضة والبلاطين والبلاديوم، وكذلك تختلف عن المعادن الأساسية المتوافرة جغرافياً بكثرة مقارنة بغيرها كالحديد، والنحاس والنيكل والألمنيوم والزنك والرصاص والقصدير والتيتانيوم.

وتستخدم المعادن النادرة بشكل أساسي في صناعة الأقمار الصناعية، والليزر، والكاميرات، وعدسات التلسكوب، والهواتف المحمولة، وأجهزة التلفزيون ذات الشاشات المسطحة، والسيارات الكهربائية، وتوربينات الطائرات، فضلاً عن استخدامها في مختلف تقنيات الطاقة النظيفة مثل توربينات الرياح والألواح الشمسية، إلى جانب الاعتماد عليها لإنتاج أنظمة الأسلحة والمعدات العسكرية المتقدمة، والطائرات من دون طيار، والروبوتات، والصواريخ، والمركبات الفضائية، ورقائق أشباه الموصلات وبطاريات السيارات الكهربائية، كما تُعد هذه المواد أساسيةً لابتكار تقنيات متطورة، بما في ذلك الحوسبة الكمومية، وشبكات الجيل الخامس.

وتستحوذ الصين وحدها على نحو 48.8% من الاحتياطي العالمي للمعادن الأرضية النادرة حتى عام 2024 بإجمالي يصل إلى 44 مليون طن، مما يجعلها تتفوق على أكبر منافسيها الدوليين، الولايات المتحدة، التي تستحوذ على 2.1% فقط بحصة تبلغ 1.9 مليون طن، كما يُبين الشكل أدناه:

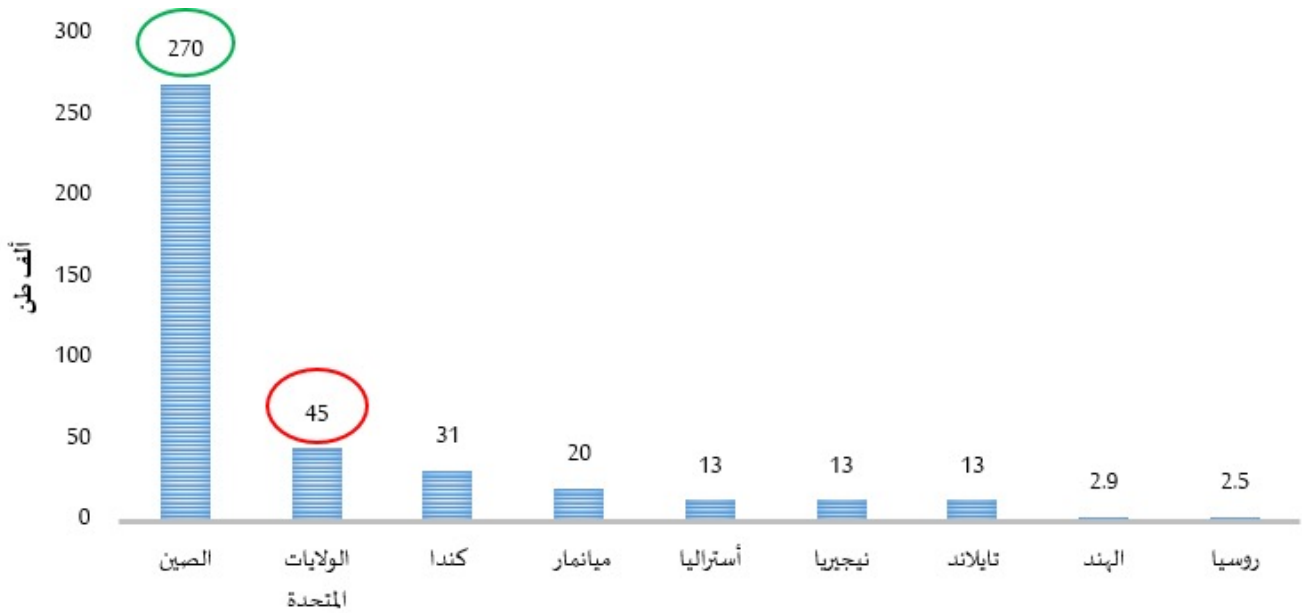
الشكل 1- توزيع احتياطي المعادن النادرة حول العالم (مليون طن)



Source- United States Geological Survey, Mineral Commodity Summaries 2025.

إلى جانب استحوادها على ما يقرب من نصف احتياطات المعادن النادرة حول العالم، فإن الصين تستأثر بحصة سوقية تبلغ 23.9% من تصنيع النيكل، و58% من تصنيع الليثيوم، و42.3% من سوق النحاس، و70% من تصنيع الكوبالت، و93% من تصنيع المنغنيز، كما تحتكر بالكامل تصنيع الديسبروسيوم والجرافيت، وفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IEA)، إضافة إلى ذلك، تسيطر بكين على نحو 69% من إنتاج المعادن النادرة العالمي البالغ 390 ألف طن في 2024، كما يتبين تالياً:

الشكل 2- توزيع إنتاج المعادن النادرة حول العالم (ألف طن)



Source- United States Geological Survey, Mineral Commodity Summaries 2025.

من ناحية أخرى، تقوم الصين بمعالجة حوالي 90% من المعادن الأرضية النادرة بدعم من تكلفة التصنيع المنخفضة نسبياً لديها ومن التطور التكنولوجي المتعلق بهذه الصناعة، أي إنها تستورد المعادن في صورتها الخام من الدول الأخرى وتقوم بمعالجتها مما يعزز من مكانتها العالمية في هذا القطاع.

مظاهر وحدود الهيمنة الصينية على المعادن النادرة

تأتي هيمنة الصين على سلاسل توريد المعادن النادرة نتيجة لجهود الحكومة المستمرة على مدار الأعوام الماضية، والتي تتمثل في ضخ استثمارات ضخمة في هذا القطاع وفرض ضوابط تصديرية، واستغلال القوة العاملة منخفضة التكلفة نسبياً والقوانين البيئية غير المشددة للحصول على ميزة تنافسية في السوق العالمية، فضلاً عن توقيع عقود للتقيب عن هذه المعادن في الدول الغنية بها لاستخراجها ومعالجتها، ثم تصديرها إلى باقي دول العالم، ويمكن استعراض مظاهر سيطرة الصين على المعادن النادرة على النحو الآتي:

1. دعم حكومي قوي:

يعود الدعم الصيني لصناعة المعادن النادرة إلى منتصف الثمانينيات حينما أصدرت السلطات خصومات ضريبية على صادرات المعادن الأرضية مما خفض من التكاليف التي تتكبدها شركات التعدين المحلية، كما منعت الشركات الأجنبية من الدخول في أنشطة التعدين داخل البلاد مع فرض قيود على مشاركتها في مشروعات معالجة التربة النادرة، إلا في حالة التعاون مع المؤسسات المحلية بشرط موافقة الحكومة مما مكن الأخيرة من اكتساب المعرفة الأجنبية من خلال تلك الشراكات.

وخلال عامي 2010-2011، وضعت الدولة استراتيجية لإصلاح صناعة العناصر الأرضية النادرة لتشمل التحكم في قدرات تعدين ومعالجة العناصر الأرضية النادرة، وتحسين الضوابط المفروضة على صادرات العناصر الأرضية النادرة، ودمج الشركات العاملة بالقطاع في عدد صغير من الشركات الكبرى، وتحسين المعايير التكنولوجية والبيئية، وتشجيع التنمية التكنولوجية والابتكار في صناعة المعادن النادرة.

2. توسيع النفوذ في قطاع التعدين بأفريقيا وأمريكا اللاتينية:

تعد الصين من بين أكبر الفاعلين في قطاع التعدين الأفريقي؛ إذ اشتبكت البلاد بشكل وثيق في مشهد استخراج وتكرير وإنتاج هذه المعادن، ووسعت

نطاق ملكيتها للمناجم الأفريقية بنسبة 21% على مدار الأعوام الخمس الماضية (2019-2023)، كما تسيطر الشركات الصينية على حصة كبيرة من عمليات التعدين في أفريقيا، لا سيما في الدول الغنية بالمعادن الأساسية مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزيمبابوي، كما تمتلك حوالي 72% من مناجم الكوبالت والنحاس في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك منجم (Tenge Fungurume) الذي ينتج وحده حوالي 12% من إنتاج الكوبالت في العالم.

أما عن أمريكا اللاتينية، فقد ضخت الصين استثمارات ضخمة على مدار الأعوام الماضية في «مثلث الليثيوم» المار في تشيلي والأرجنتين وبوليفيا، الذي يحتوي على حوالي 75% من احتياطات الليثيوم العالمي، كما بادرت الشركات المملوكة للدولة باستثمارات معاثلة في أسواق النحاس والزنك في كولومبيا، وكذلك في مناجم النحاس في بيرو، حيث تقوم المناجم المملوكة للصين في القارة بشحن المعادن المستخرجة مباشرةً إلى الصين.

3. فرض ضوابط تصديرية:

هددت في العديد من المناسبات بإمكانية تسليح المعادن النادرة لمجابهة الضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تتعرض لها من الدول الأخرى، ففي عام 2010، قررت الصين تعليق صادراتها من المعادن النادرة إلى اليابان ردًا على حادث تصادم سفينة صيد صينية بسفینتين تابعيتين لخفر السواحل الياباني مما تسبب في احتجاز خفر السواحل الياباني القبطان الصيني، ليتكرر الأمر مرة أخرى خلال عام 2019 حينما لوحث بكين بإمكانية قطع إمدادات المعادن النادرة عن الولايات المتحدة خلال حربهما التجارية مستغلة اعتماد واشنطن عليها في واردات المعادن. وبين عامي 2023 و2024، بدأت الصين تدريجيًا في فرض قيود على تصدير المواد الاستراتيجية لحماية الأمن القومي ومواجهة جهود واشنطن المتصاعدة للحد من التقدم التكنولوجي للصين.

كما قررت في ديسمبر 2024 حظر تصدير الأنثيمون والجاليوم والجرمانيوم إلى الولايات المتحدة، وهي ثلاثة معادن حيوية ضرورية لمجموعة متنوعة من قطاعات التكنولوجيا المتقدمة. وفي أحدث حلقات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فرضت الأخيرة قيودًا في الخامس عشر من أبريل 2025 على صادرات سبعة عناصر أرضية نادرة، وهي! السماريوم (Sm)، والغادولينيوم (Gd)، والتيريوم (Tb)، والديسبروسيوم (Dy)، واللوتيتيوم (Lu)، والسكانديوم (Sc)، والإيتريوم (Y)، بحيث تتطلب ضوابط التصدير حصول المصدرين على تراخيص لكل شحنة من المعادن النادرة، الأمر الذي قد يستغرق 45 يومًا.

استراتيجيات أمريكية مضادة

اعتمدت الولايات المتحدة نهجًا شاملاً ومتعدد الجوانب لتقليل اعتمادها على الصين في الحصول على المعادن الأساسية إدراكًا منها للأهمية الاستراتيجية لضمان إمداد ثابت ومتنوع. وتُعدّ زيادة الإنتاج المحلي من المعادن الحيوية عنصرًا أساسيًا في هذه الخطة من خلال فتح مناجم جديدة، وتطوير تقنيات التعدين، وتشجيع الابتكار في استخراج الموارد. كما تُولي الولايات المتحدة أيضًا أولوية أكبر لتنويع سلاسل التوريد الخاصة بها من خلال تعزيز تحالفاتها مع حلفاء مثل أستراليا وكندا والعديد من الدول الأوروبية، حيث أطلقت عام 2022 مبادرة «شراكة أمن المعادن» بالتعاون مع أستراليا وكندا وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان والنرويج وكوريا الجنوبية والسويد والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بهدف تنويع سلاسل التوريد، وتحفيز الاستثمار العام والخاص في المعادن الحيوية خاصة الليثيوم، والكوبالت، والنيكل، والمنجنيز، والجرافيت، والعناصر الأرضية النادرة.

كما وقّع الرئيس «جو بايدن» الأمر التنفيذي رقم 14017 في فبراير 2021 يهدف إلى مراجعة الثغرات في سلاسل التوريد المحلية للمعادن النادرة وغيرها من المواد الخام الحرجة (،) وأمر وزارة الدفاع باعتبار خمسة معادن على الأقل (الليثيوم والكوبالت والجرافيت والنيكل والمنجنيز) ضرورية للأمن القومي بموجب قانون الإنتاج الدفاعي (DPA) بهدف توطين صناعة بطاريات السيارات الكهربائية، إلى جانب ذلك، صدّق

«بايدن» على عدد من القوانين الهادفة لتحسين الإنتاج المحلي ومعالجة المعادن كقانون خفض التضخم، وقانون الاستثمار في البنية التحتية، وقانون CHIPS.

وفي أحدث الخطوات الأمريكية لمواجهة الهيمنة الصينية على المعادن النادرة، وقع الرئيس «ترايب» في 14 فبراير 2025 أمرًا تنفيذيًا بإنشاء «المجلس الوطني للهيمنة على الطاقة» لتنسيق سياسات الطاقة ضمن مختلف الوكالات الفيدرالية وجعل الولايات المتحدة مهيمنة على قطاع الطاقة العالمي وخفض اعتمادها على الواردات من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوافرة لديها كالنفط والغاز الطبيعي واليورانيوم، والفحم، والمعادن الأساسية ()، كما أصدر «ترايب» أمرًا تنفيذيًا في 20 مارس 2025 يتضمن إجراءات فورية لزيادة الإنتاج المعدني الأمريكي تتمثل في قيام وزير الداخلية بتقديم قائمة بجميع الأراضي الفيدرالية التي تحتوي على رواسب واحتياطيات معدنية، إلى جانب تكليف رئيس بنك التصدير والاستيراد بإصدار إرشادات تتعلق باستخدام أدوات تمويل مشروعات التعدين لدعم الإنتاج المعدني المحلي، وتكليف وزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الزراعة ووزير الطاقة بتحديد أكبر عدد ممكن من الأراضي الفيدرالية التي تُديرها وكالاتهم المعنية والتي قد تكون مناسبة لبناء وتشغيل مشاريع إنتاج المعادن التجارية الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، وقّع الرئيس «ترايب» في 15 أبريل 2025 أمرًا تنفيذيًا بإطلاق تحقيقًا حول مخاطر الأمن القومي الناتجة عن اعتماد الولايات المتحدة على المعادن الأساسية المستوردة من الخارج، وسيقيّم هذا التحقيق نقاط الضعف في سلاسل توريد المعادن، والحلول التجارية المُحتملة لضمان إمدادات محلية آمنة ومستدامة من هذه المواد الأساسية، مع تقديم توصيات لتعزيز الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الموردين الأجانب، وتعزيز الأمن الاقتصادي المحلي.

إلى جانب ذلك، أصدر «ترايب» أمر تنفيذي في 24 أبريل 2025 بتطوير القدرات المحلية لاستكشاف وجمع ومعالجة موارد المعادن في قاع البحر من خلال تبسيط التصاريح دون المساس بالمعايير البيئية، ودعم الاستثمار في علوم أعماق البحار ورسم الخرائط، وتعزيز التنسيق بين الإدارات والوكالات التنفيذية فيما يتعلق بأنشطة

استخراج المعادن في قاع البحر، فضلاً عن ترسيخ مكانة الولايات المتحدة عالمياً في مجال استكشاف المعادن في قاع البحر وإنشاء سلسلة إمداد محلية قوية للمعادن الحيوية المشتقة من موارد قاع البحر، وتعزيز التعاون مع شركاء الولايات المتحدة لمواجهة النفوذ المتزايد للصين على موارد المعادن في قاع البحار.

تداعيات الهيمنة الصينية على المعادن النادرة

نظراً لكون الصين من اللاعبين الفاعلين في سلاسل توريد المعادن النادرة من حيث هيمنتها على الإنتاج العالمي والقدرة على معالجة وتكرير المعادن، فمن المرجح أن يترتب على تسليحها في حربها التجارية مع الولايات المتحدة العديد من الانعكاسات العالمية التي يُمكن تناولها على النحو الآتي:

1. الإضرار بالصناعات التكنولوجية والدفاعية الأمريكية:

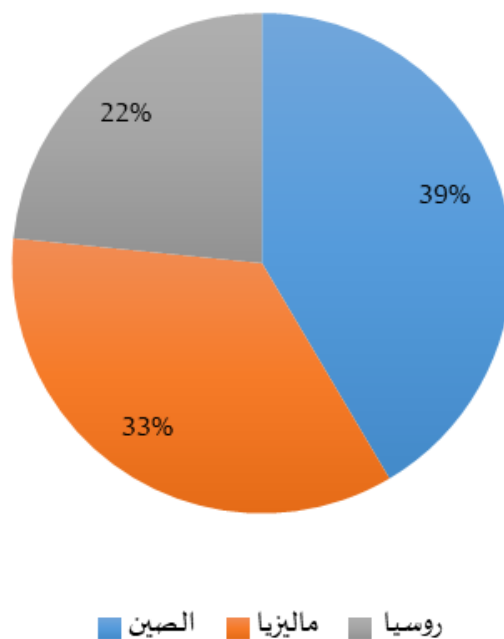
تعتمد الولايات المتحدة على الواردات بنسبة 80% لتأمين احتياجاتها من المعادن النادرة ويتم تلبية حوالي 56% منها من الصين، كما إنها تعتمد على واردات الإيتريوم بنسبة 100% يتم تلبية نحو 93% منها من الصين، وذلك خلال الفترة 2020-2023، وفقاً لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (). وانطلاقاً من هذه البيانات، فمن شأن تقييد الصادرات الصينية من المعادن النادرة، أن يؤثر على الصناعات الأمريكية التي تعتمد على تلك المعادن كصناعة السيارات، والصناعات التكنولوجية المتمثلة في الهواتف الذكية والرقائق، وصناعة الدفاع، فعلى سبيل المثال، يتطلب إنتاج طائرة «F-35» أكثر من 900 رطل من العناصر الأرضية النادرة، وإنتاج المدمرة «Arleigh Burke DDG-5» يتطلب حوالي 5200 رطل منها، فيما يستخدم 9200 رطل من المعادن الأرضية في إنتاج غواصة من فئة «فرجينيا».

2. تعطيل خطط تحول الطاقة الأوروبية:

تعتبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي من بين أكثر الاقتصادات عرضة لاضطرابات سلاسل توريد المعادن النادرة نظراً لاعتمادها على الواردات ومحدودية قدرتها على الاستخراج

والتعدين والمعالجة، ولهذا؛ فمن غير المستبعد أن تتأثر دول الاتحاد بتقييد الصادرات الصينية من المعادن النادرة، حيث جاءت 94% من واردات التكتل من العناصر الأرضية النادرة عام 2023 من الصين وماليزيا وروسيا مجتمعة، كما يوضح الشكل أدناه:

الشكل 3- توزيع واردات الاتحاد الأوروبي من المعادن النادرة (%)



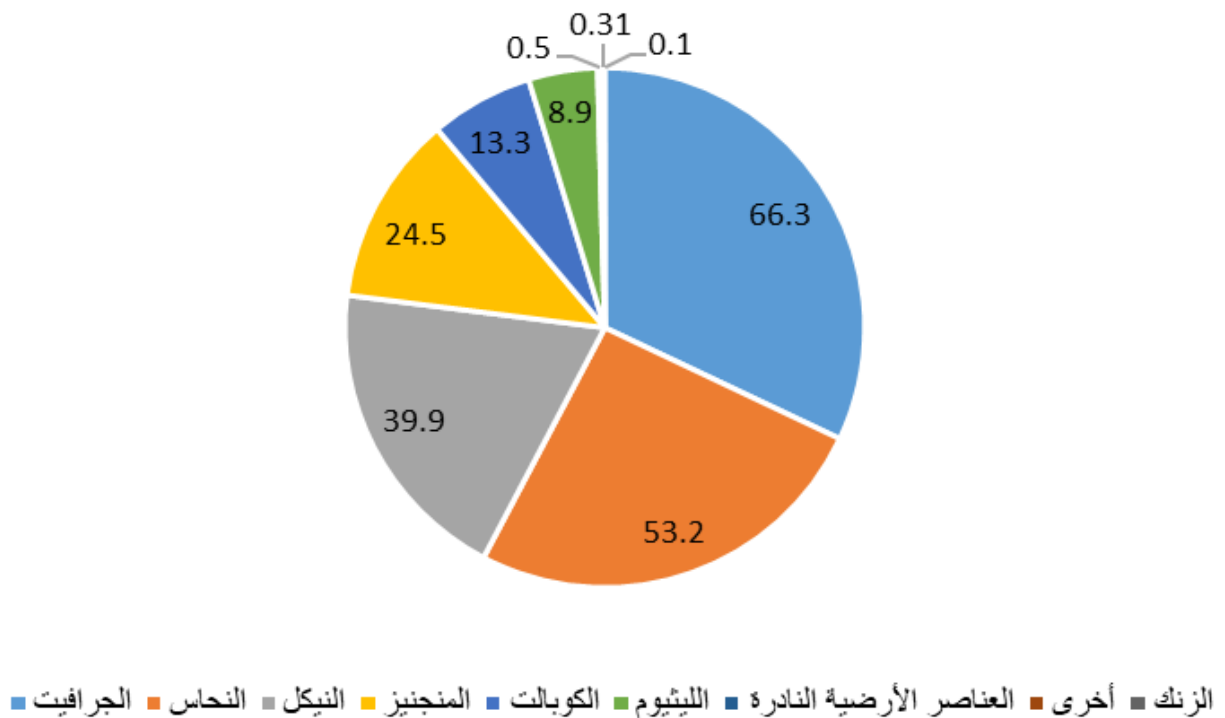
Source- Eurostat, International trade in critical raw materials.

كما ستواجه خطط التحول إلى الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الحرارية في أوروبا منعطفًا حرجًا بسبب أهمية المعادن النادرة في صناعة مُعدات وتقنيات الطاقة النظيفة، ولا سيما تلك المتعلقة بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تُستخدم بعض العناصر الأرضية النادرة، وتحديدًا النيوديميوم والديسبروسيوم، في صناعة الألواح الشمسية وتوربينات الرياح، كما تتوقع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن عملية تحول الطاقة ستصبح محركًا رئيسيًا للطلب على المعادن النادرة.

3. الإضرار بصناعة السيارات الكهربائية:

تُعد المعادن عمومًا فقيرًا في صناعة البطاريات والسيارات الكهربائية؛ إذ أن تصنيع سيارة كهربائية واحدة يتطلب أكثر من 200 كيلوجرام من النحاس والليثيوم والنيكل والمنجنيز والكوبالت والجرافيت والعناصر الأرضية النادرة مجتمعة، كما يُبين الشكل الآتي:

الشكل 4- المعادن المستخدمة في السيارات الكهربائية (كيلوجرام/ سيارة)



Source- IEA, Minerals used in electric cars compared to conventional cars.

وبناء على ذلك، سينتج عن قيود التصدير الصينية على المعادن النادرة اضطرابات ملحوظة في صناعة السيارات الكهربائية حيث سيتضرر حجم الإنتاج مما سيزيد عليه حدوث تأخيرات في تسليم السيارات الكهربائية، وهو الأمر الذي سينتج عنه تصاعد العقبات التي تواجه سلاسل توريد صناعة السيارات الكهربائية وتباطؤ حركة مبيعاتها.

4. تعزيز جهود تنويع سلاسل توريد المعادن النادرة:

يعزز تسليح المعادن النادرة اتجاه الدول إلى تحجيم الاعتماد على مصدر واحد في توريد المعادن النادرة، والبحث عن أدوات لكسر قبضة الصين الخانقة على هذا القطاع الحيوي للعديد من الصناعات، حيث تُعيد العديد من الدول تقييم استراتيجياتها في التوريد نظرًا للمنافسة الأمريكية الصينية على المعادن الأساسية. وتعمل الاقتصادات الكبرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي، على تأمين سلاسل توريد بديلة، وتعزيز القدرات الصناعية المحلية، وتقليل اعتمادها على الصين. كما تُعزز هذه الدول التعاون الدولي للحد من مخاطر هيمنة الصين في مواجهة الصعوبات الجيوسياسية.

مصر وسباق الهيمنة على المعادن النادرة

لا تُعد مصر مستوردًا أو مصدرًا عالميًا للعناصر الأرضية النادرة، إلا إنها قد تتأثر بشكل غير مباشر بالقيود التي فرضتها الصين على المعادن النادرة، حيث ستؤدي تلك القيود إلى حدوث اضطرابات في سلاسل توريد الصناعات التكنولوجية العالمية والمحلية، لهذا، فمن المحتمل أن تتأثر أعمال الشركات الأجنبية العاملة في صناعة الهواتف الذكية بمصر مثل «سامسونج» و«أوبو» و«شاومي» و«فيفو»، حيث ستواجه تلك الشركات نقصًا في المواد الخام اللازمة لإنتاج الهواتف.

إلا أن هناك العديد من الفرص التي قد تتولد أمام مصر في هذا الشأن؛ إذ من الممكن الاستفادة من ثروات الفوسفات في مصر ومن كونها منتجًا رئيسيًا على مستوى العالم، حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن نفايات التعدين والمعالجة الصناعية لخور الفوسفات تُعد مصدرًا محتملاً للعناصر الأرضية النادرة مما يمثل قيمة اقتصادية مضافة لصناعة الفوسفات (١)، ولهذا فإن التحولات الجيوسياسية العالمية في المعادن النادرة قد تشجع مصر على الاستثمار في قدرات تعدين ومعالجة العناصر الأرضية النادرة الناتجة عن مخلفات الفوسفات.

استنتاجات ختامية:

- أصبحت المعادن النادرة جزءًا أساسيًا من معادلة التنافس الدولي الذي يشهدها العالم اليوم بين أكبر اقتصادين في العالم، حيث تمكنت الصين من توظيف ورقة الضغط بالموارد في حربها التجارية مع الولايات المتحدة عبر تقييد صادراتها من مجموعة من المعادن النادرة.
- لن تُطال التداعيات السلبية للقرار الصيني للاقتصاد الأمريكي فحسب، بل إنها ستؤثر على الاقتصاد العالمي ككل، نظرًا لاعتماد العديد من الدول الأخرى على الصين في تأمين احتياجاتها من المعادن النادرة.
- ستتأثر العديد من الصناعات العالمية نتيجة لتقييد صادرات الصين من المعادن النادرة، وعلى رأسها صناعة الإلكترونيات، والسيارات الكهربائية، وتقنيات الطاقة المتجددة، والبطاريات، والمعدات والأسلحة العسكرية.
- من الممكن أن تتضرر الصين أيضًا من استفلال هيمنتها على المعادن النادرة في العديد من المناسبات، حيث تحفز تلك القيود التصديرية العديد من الدول للبحث عن بدائل للصين، وتعزيز الإنتاج المحلي وإعادة بناء سلسلة التوريد المحلية، واتباع نهج تعاوني مع الدول الحليفة لدعم مشروعات المعادن النادرة، الأمر الذي يقوض من هيمنة الصين تدريجيًا عليها.
- غم التحديات التي قد تواجه استثمارات الإلكترونيات والهواتف الذكية في مصر، إلا إنه من الممكن أن تتولد فرصة أمام الاقتصاد المصري عبر احتمالات الاستفادة من ثروات الفوسفات المتواجدة لديها، نظرًا لوجود دراسات تشير إلى إمكانية استخراج المعادن الأرضية النادرة من مخلفات الفوسفات.

الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوكرانيا : دلالات وانعكاسات

أمل إسماعيل

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

في 30 إبريل 2025، وقعت الولايات المتحدة وأوكرانيا اتفاقاً لإنشاء صندوق الاستثمار لإعادة الإعمار بين الولايات المتحدة وأوكرانيا. تقديراً للدعم المالي والمادي الكبير الذي قدمته الولايات المتحدة لأوكرانيا في حربها مع روسيا ، وتعتبر الولايات المتحدة أن هذه الشراكة الاقتصادية تضمن إدارة الأصول والاستثمارات بشكل يمكنه تحقيق الانتعاش الاقتصادي لأوكرانيا.

“

وفي ظل التغيرات الجيوسياسية والحروب التجارية التي تتصدرها الولايات المتحدة ، برزت المعادن النادرة كعنصر حاسم في معادلة القوة الاقتصادية والعسكرية. وفي هذا السياق، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توطيد شراكتها مع أوكرانيا من خلال اتفاقية شراكة اقتصادية تهدف إلى ضمان الوصول إلى احتياطات المعادن النادرة التي تملكها كيبف.

تُعد هذه الاتفاقية جزءاً من استراتيجية أوسع تستهدفها الولايات المتحدة لتقليل اعتمادها على سلاسل التوريد الصينية في قطاع المعادن الحيوية، والتي تُستخدم في تصنيع الإلكترونيات، وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، والمعدات

الدفاعية والعسكرية وغيرها. بالنسبة لأوكرانيا، فإن التعاون مع واشنطن يمثل فرصة لتعزيز اقتصادها المتضرر من الحرب وجذب الاستثمارات الأجنبية.

أهمية المعادن النادرة

المعادن النادرة، المعروفة أيضاً باسم «العناصر الأرضية النادرة»، هي مجموعة من 17 عنصراً كيميائياً تتميز بخصائص فريدة تجعلها ضرورية في العديد من التطبيقات التكنولوجية والصناعية المتقدمة. ولا توجد هذه العناصر منفصلة في الطبيعة، بل تكون مختلطة مع معادن أخرى، مما يجعل استخراجها وفصلها عملية معقدة تتطلب تقنيات متقدمة فيجعل تكلفتها عالية. ومن أبرز هذه العناصر: النيوديميوم، اللانثانوم، السيريوم، الديسبروسيوم، والإربيوم، إلى جانب معادن أخرى يطلق عليها المعادن الحرجة مثل الليثيوم والتيتانيوم التي غالباً ما تُدرج ضمن الموارد الاستراتيجية رغم أنها ليست من «العناصر الأرضية النادرة» تقنياً لكنها عناصر استراتيجية في صناعات هامة متعددة. ونظراً لأهميتها المتزايدة في الاقتصاد العالمي، أصبحت المعادن النادرة محوراً للتنافس العالمي، ووسيلة ضغط جيوسياسي، خصوصاً في ظل هيمنة الصين على الجزء الأكبر من إنتاجها العالمي، ما يدفع دولاً مثل الولايات المتحدة إلى البحث عن بدائل وشركاء موثوقين مثل أوكرانيا. ومن أهم هذه استخدامات المعادن النادرة ما يلي:

- التطبيقات التكنولوجية: تُستخدم في صناعة الهواتف الذكية، الشاشات المسطحة، الكاميرات، والساعات بفضل خصائصها المغناطيسية والبصرية الفريدة.
- الطاقة المتجددة: تدخل في تصنيع توربينات الرياح والسيارات الكهربائية، وأنظمة تخزين الطاقة.
- الصناعات الدفاعية: تُعد أساسية في تصنيع أنظمة التوجيه، الرادارات، الطائرات المقاتلة، والفواصات، مما يمنحها بعداً استراتيجياً وعسكرياً.

• الأجهزة الطبية: تدخل في صناعة أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي MRI، والأدوات الطبية الدقيقة.

ومن خلال بيانات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) لعام 2024، يوضح الجدول التالي أهم المعادن الأرضية النادرة وأهم استخداماتها وأكبر الدول المنتجة لكل عنصر حسب تقرير 2024.

جدول (1): أهم المعادن الأرضية النادرة واستخداماتها

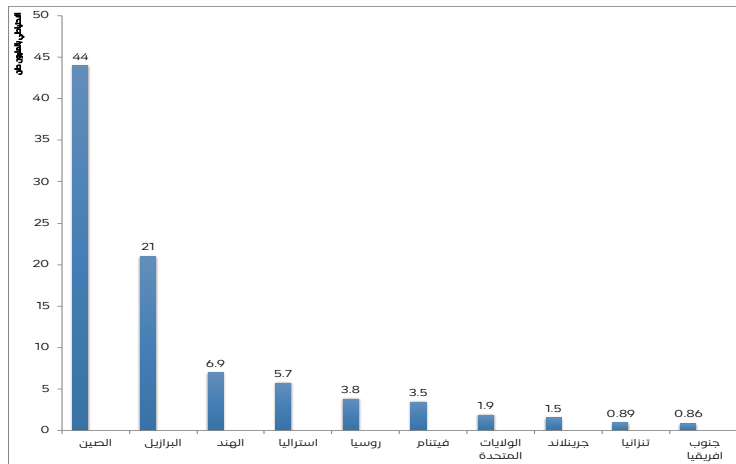
أهم الدول المنتجة لعام 2023	الاستخدامات الرئيسية	العنصر
الصين، الولايات المتحدة، أستراليا	السيارات الكهربائية، توربينات الرياح، سماعات الرأس	نيوديميوم (Nd)
الصين، الولايات المتحدة، أستراليا	زجاج ملون، مصابيح LED	برازيوسيوم (Pr)
الصين، ميانمار، أستراليا	مغناطيسات مقاومة للحرارة، أنظمة توجيه الصواريخ، محركات الطائرات	ديسبروسيوم (Dy)
الصين، ميانمار، أستراليا	شاشات OLED، مغناطيسات عالية الأداء، أجهزة استشعار	تيريوم (Tb)
الصين، الولايات المتحدة، أستراليا	محفزات السيارات، تلميع الزجاج، مصابيح الفلورسنت	سيريوم (Ce)
الصين، الولايات المتحدة، أستراليا	بطاريات النيكل-هيدريد، عدسات الكاميرات، محفزات تكرير النفط	لانثانوم (La)
الصين، الولايات المتحدة، أستراليا	ألياف بصرية، الليزر طبي، صبغات زجاجية	إربيوم (Er)
الصين، الولايات المتحدة، أستراليا	تصوير بالرنين المغناطيسي (MRI)، سبائك مغناطيسية، المفاعلات النووية	غادولينيوم (Gd)
الصين، الولايات المتحدة، أستراليا	شاشات LED، خزف مقاوم للحرارة، أشباه الموصلات	إيتريوم (Y)
الصين، الولايات المتحدة، أستراليا	مغناطيسات دائمة، أجهزة ميكروويف، المفاعلات النووية	ساماريوم (Sm)

هيمنة صينية علي المعادن النادرة والاستراتيجية

منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، استشعرت الصين أهمية المعادن النادرة في الصناعات الحديثة والتكنولوجيا، فاستثمرت في تطوير تكنولوجيا استخراجها وفصلها وتكريرها، حتى هيمنت بنسبة 90% على الإنتاج العالمي مع مطلع القرن الواحد والعشرين، مستفيدة من انخفاض أجور الأيدي العاملة وعدم التزام البلاد بمعايير الحفاظ على البيئة، مما أتاح تصدير الفائض من إنتاجها بأسعار تنافسية.

وتتملك الصين أكبر مصانع معالجة المعادن الأرضية النادرة في العالم، وتأتي في مقدمة الدول القليلة المنتجة لهذا النوع من المعادن، حيث بلغت احتياطات المعادن الأرضية النادرة في العالم عام 2024 نحو 90 مليون طن وفقاً لبيانات هيئة المسح الجيولوجي الأميركية. وتحتكر الصين قرابة نصف الاحتياطي العالمي للمعادن الأرضية النادرة تليها البرازيل بحصة تبلغ حوالي 21 مليون طن، ثم الهند وأستراليا، في حين تبلغ حصة الولايات المتحدة أقل من 2 مليون طن فقط.

شكل (1): أكبر 10 دول عالمياً في الاحتياطي العالمي للمعادن الأرضية النادرة لعام 2024

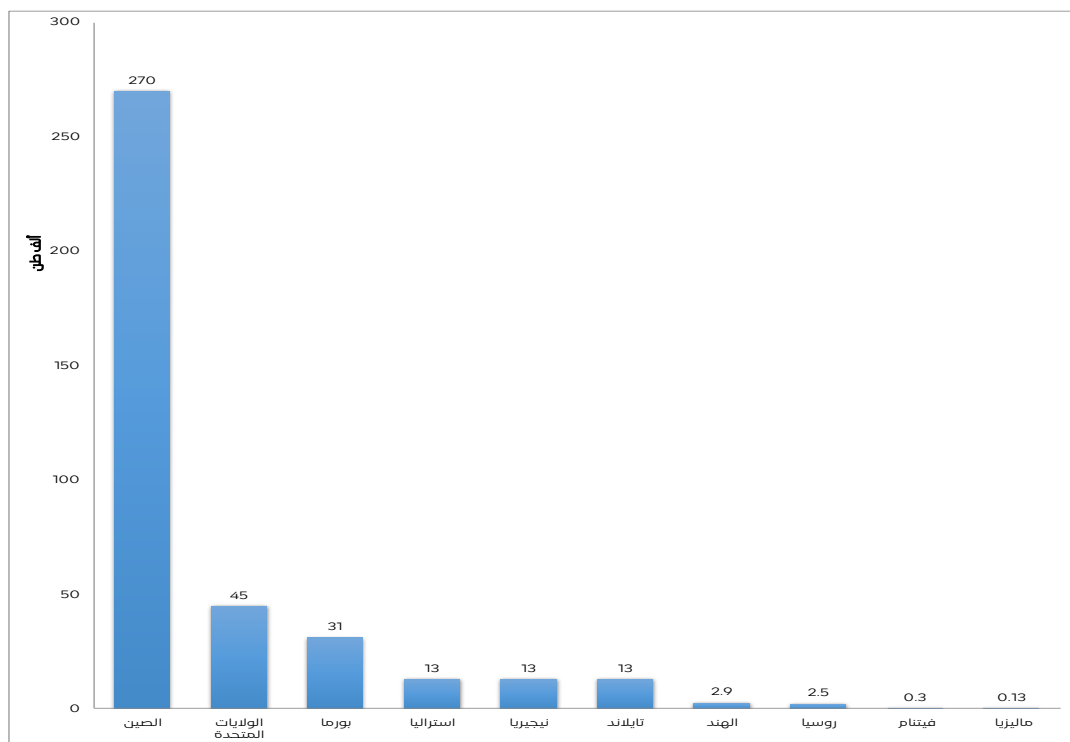


المصدر: هيئة المسح الجيولوجي الأميركية

بلغ حجم سوق العناصر الأرضية النادرة العالمي حوالي 12.4 مليار دولار في عام 2024، ويتوقع أن يبلغ السوق 37.1 مليار دولار بحلول عام 2033. وتتصدر الصين دول العالم في الانتاج، حيث تنتج حوالي 270 ألف طن متري من المعادن الأرضية النادرة، تليها الولايات المتحدة بـ 45 ألف طن متري، وهي ثاني أكبر منتج للمعادن النادرة عالمياً، وفقاً لبيانات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية.

وبالإضافة إلى المعادن الأرضية النادرة، هناك بعض العناصر الاستراتيجية مثل الليثيوم والتيتانيوم والكوبالت والنيكل والبلاتين والبلاديوم والزركونيوم وغيرها، والتي تشكل أهمية بالغة في العديد من الصناعات الحيوية.

شكل (2): أكبر 10 دول منتجة للمعادن الأرضية النادرة في العالم لعام 2024



المصدر: هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية:

أوكرانيا والمعادن النادرة

تكتسب أوكرانيا أهمية استراتيجية متزايدة في سوق المعادن الأرضية النادرة والمعادن الحيوية، نظراً لما تملكه من احتياطات كبيرة وموقع جغرافي حيوي، حيث تقع أوكرانيا في قلب أوروبا الشرقية، مما يجعلها بوابة مهمة لتوريد المواد الخام إلى الاتحاد الأوروبي. هذا الموقع يعطيها ميزة تنافسية كبديل للمصادر البعيدة والمعقدة لوجستياً مثل الصين أو روسيا أو أمريكا اللاتينية.

تحتل أوكرانيا مركز الصدارة دون منازع في القارة الأوروبية، إذ تضم أراضيها 22 معدناً نادراً من أصل 30 معدن تستخدمها دول القارة، و50 معدن تصنفها الولايات المتحدة على أنها ذات «أهمية بالغة»، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 15 تريليون دولار. كما تُعد أوكرانيا من بين الدول التي تملك أكبر احتياطات من بعض المعادن الحيوية مثل:

- التيتانيوم: تصنف من بين أكبر 5 دول في العالم من حيث احتياطات وإنتاج خامات التيتانيوم.
- الليثيوم: تمتلك البلاد نحو 10% من احتياطات العالم (وأكبر احتياطات أوروبا) من معدن الليثيوم المستخدم في إنتاج البطاريات، بحجم يقدر بنحو 500 ألف طن.
- العناصر الأرضية النادرة: تمتلك رواسب مؤكدة من عناصر مثل النيوديميوم والسيريوم واللانثانوم.
- الزركونيوم: تمتلك أوكرانيا نحو 90 طناً من الزركونيوم المستخدم في المحركات النفاثة.
- الجرافيت: تمتلك أوكرانيا حوالي 20% من الإجمالي العالمي، وهو معدن بالغ الأهمية في تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية والمفاعلات النووية.

وبصورة عامة، تمتلك أوكرانيا حوالي 660 طن من الفاناديوم، و50 طن من النيوبيوم، و50 طن من الكاديوم، وأيضاً 15 طن من التنتالوم، و5 أطنان من الجاليوم، و1.8 طن من السيريوم، وكذلك تضم 1.5 طن من الإنديوم، ووطن من السيلينيوم، ووطن من البريليوم، و0.8 طن من الإيتريوم، فضلاً عن نصف طن لكل من التيلوريوم والسكانديوم والجرمانيوم والهافنيوم على حدة. وذلك حسب بيانات هيئة المسح الجيولوجي الأميركية وكذلك التصريحات التي تطلقها كيف لإتمام الاتفاق.

خلفية الاتفاق بين الولايات المتحدة وأوكرانيا

نظراً لامتلاك أوكرانيا احتياطات كبيرة من المعادن النادرة، وهي موارد ذات أهمية استراتيجية عالمية. في فبراير 2025، اقترحت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اتفاقية تمنح الولايات المتحدة وصولاً تفضيلاً إلى هذه الموارد الحيوية، مقابل استمرار الدعم العسكري والمادي لأوكرانيا في ظل الحرب المستمرة مع روسيا وتعويضاً عن المساعدات المقدمة فعلياً من الولايات المتحدة لأوكرانيا في حربها مع روسيا. لكن هذا الاتفاق لم يتم حينها خاصة بعد المشادة التي حدثت بين الرئيسين في العاصمة الأمريكية واشنطن، وأجلت الاتفاق. وبعدها تجددت المفاوضات بين الرئيسين حتى أعلن الرئيس الأمريكي قرب التوصل لإتفاق بنهاية إبريل 2025.

تضمن العرض منح الولايات المتحدة حقوق امتلاك 50% من المعادن النادرة في أوكرانيا مقابل المساعدات العسكرية والمادية السابقة التي قدمتها واشنطن، والتي تُدرت بنحو نصف تريليون دولار، وتشمل الليثيوم والتيتانيوم والجرافيت، وهي معادن حيوية للصناعات التقنية المتقدمة، وتقع أغلبها في مناطق النزاع شرق أوكرانيا. وحينها رفض الرئيس الأوكراني هذا العرض وطالب بمزيد من الضمانات الأمنية والعسكرية.

في إبريل 2025، حدثت مفاوضات جديدة بين الطرفين رغبة في إتمام الاتفاق، وتم الكشف عن مسودة الاتفاق الجديد المقترح من الجانب الأمريكي. تضمنت الاتفاقية إنشاء «صندوق استثمار لإعادة الإعمار» يُدار بشكل مشترك بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، لتعزيز القيمة الاقتصادية المرتبطة بموارد أوكرانيا، بما في ذلك الموارد المعدنية وموارد النفط والغاز والبنية الأساسية والموانئ حتى يتم تمويل الصندوق بالكامل. مع مطالبة الولايات المتحدة بحصتها من عائدات الموارد الطبيعية المملوكة للحكومة الأوكرانية.

الأهمية الجيوسياسية للاتفاق

يعد الاتفاق بين الولايات المتحدة وأوكرانيا خطوة استراتيجية لتعزيز أمن الإمدادات الأمريكية من المعادن النادرة، وضمان استدامة الموارد وتنويع مصادرها وتقليل الاعتماد على الصين، حيث تعتمد الولايات المتحدة على الواردات بنسبة 80% لتأمين احتياجاتها من المعادن النادرة، منها حوالي 56% من الصين، ووسط الحرب التجارية القائمة حالياً بين الدولتين، لا بد أن تلجأ الولايات المتحدة إلى شركاء آخرين ولاسيما أن تكون هي الطرف الأقوى والمسيطر، ولن تجد أفضل من أوكرانيا في وضعها الحالي.

وبالنسبة لأوكرانيا فإنه يمثل دفعة اقتصادية مهمة في وقت تحتاج فيه إلى استثمارات جديدة لإعادة الإعمار والتنمية. ومع ذلك، يبقى نجاح الاتفاق مرهوناً بقدرة الطرفين على تجاوز التحديات الأمنية واللوجستية، وضمان تنفيذ بنوده بشكل مستدام، ما يجعل أوكرانيا شريكاً محورياً للولايات المتحدة في تأمين سلاسل التوريد وتعزيز قدرات الإنتاج.

يأتي هذا الاتفاق في وقت حساس، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها في أوروبا الشرقية ومواجهة النفوذ الاقتصادي الصيني. حيث أن تقليل الاعتماد على الصين في تأمين المعادن النادرة يعد هدفاً رئيسياً للسياسة

الأمريكية، تعمل واشنطن على بناء سلاسل توريد أكثر تنوعًا من خلال الشراكة مع دول أخرى مثل كندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي، والآن أوكرانيا.

ومن جانب آخر، لا تنطوي الشروط الجديدة للاتفاق على استغلال لموارد أوكرانيا الطبيعية ومؤسساتها الحكومية وبنيتها التحتية، لكن الاتفاق لا يقدم أي ضمانات أمنية ملموسة لأوكرانيا. بل يؤكد على «توافق استراتيجي طويل الأمد» بين البلدين، ويتعهد بدعم الولايات المتحدة لأمن أوكرانيا وازدهارها وإعادة إعمارها واندماجها في الأطر الاقتصادية العالمية.

دلالات وانعكاسات الاتفاق علي الاقتصاد العالمي

يحمل اتفاق المعادن النادرة بين أوكرانيا والولايات المتحدة أبعادًا تتجاوز مجرد التعاون الثنائي، ليعكس تحولات أعمق في مشهد الاقتصاد العالمي. حيث يعكس هذا الاتفاق تحركًا استراتيجيًا لإعادة رسم خريطة سلاسل التوريد الخاصة بالمعادن الحيوية، بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على الصين وروسيا. ويُعد خطوة نحو اقتصاد عالمي أكثر تنوعًا واستقلالية في الموارد. كما يدعم الاتفاق الموقع الجيوسياسي لأوكرانيا كحليف استراتيجي للغرب، ويضعف قبضة الصين وروسيا على سوق الموارد الاستراتيجية، وهو ما قد يسهم في إعادة توزيع النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي.

وهناك أبعاد أخرى تتعلق بالتطور التكنولوجي للولايات المتحدة، وجود مصدر آمن ومستقر للمعادن النادرة يُشجع على توسّع الصناعات المتقدمة خاصة في مجالات الصناعات الدفاعية، وتكنولوجيا الاتصالات والطاقة المتجددة. وفيما يلي شكلاً يوضح أهمية المعادن الحرجة في قطاع الطاقة خلال الفترة 2025-2030 حسب وزارة الطاقة الأمريكية.

شكل (3): مصفوفة المعادن الحرجة واستخدامها في قطاع الطاقة



حسب آخر تحديث للفترة 2025-2030

دلالات استراتيجية واقتصادية علي الاقتصاد المصري

تمتلك مصر تنوعاً كبيراً من المعادن الحيوية والاستراتيجية، رغم أن جزءاً كبيراً منها لا يزال غير مستغل بالشكل الأمثل. ويُنظر إلى هذه الموارد كجزء مهم من مستقبل التنمية الصناعية والاقتصادية للدولة. حيث تحتوي مصر علي عناصر مثل (التيتانيوم - الزركونيوم - والمونازيت - المنجنيز - الكروم - والفوسفات). فضلا عن الرمال السوداء التي تعمل مصر حالياً علي الاستفادة منها وتطوير عمليات الاستخراج والتصنيع والتي يمكن أن تنتج (التيتانيوم والزركونيوم وأكاسيد الحديد والسليكا) والتي تستخدم في العديد من الصناعات الهامة .

بدأت الدول العربية، ومنها مصر والسعودية والإمارات، مؤخرًا في الاستثمار في المعادن الاستراتيجية (مثل مشروع الليثيوم السعودي، والتوسع المصري في استخراج وصناعة التيتانيوم والفوسفات). وعليه هذا الاتفاق يُبرز أهمية دخول الدول العربية بشكل أقوى إلى سوق المعادن الحيوية، من خلال التنقيب المحلي أو الاستثمار الخارجي في دول مثل إفريقيا والتي تسعى مصر إلى تعزيز علاقتها الاقتصادية بها حاليًا.

وباستغلال الموقع الاستراتيجي لمصر بين أوروبا وإفريقيا، وإذا استثمرت مصر بسرعة في تطوير قطاع التعدين وتعاونت مع شركاء مثل أوروبا أو الصين، يمكن أن تصبح مركزًا إقليميًا لتكرير المعادن الحيوية، وومركزًا لوجستيًا أو شريكًا في تصنيع أو نقل هذه المواد . خاصة مع التحول للطاقة المتجددة وزيادة الطلب العالمي على المعادن الحيوية في ظل الاضطرابات السياسية والتجارية الحالية.

الخلاصة: الاتفاق الأوكراني-الأمريكي بعيداً عن تأثيراته المباشرة والغير مباشرة على الاقتصاد العالمي والتحول في رسم الخريطة التجارية العالمية، يُعد إشارة إنذار وفرصة في آن واحد للعالم العربي وللمصر خصوصاً ، التي تمتلك موقعًا جغرافيًا مميزًا، وموارد واعدة، وطموحات للريادة الإقليمية في مجال الطاقة والصناعة يساندها في ذلك الدعم الحكومي. وبالتالي يجب التحرك نحو مزيد من الاستثمارات في مجال استخراج وتكرير وتصنيع المعادن الحيوية، والسعي نحو تطوير البنية التحتية وجذب الاستثمارات الأجنبية. والاستثمار في سلسلة القيمة (وليس فقط استخراج الخام)، قد تمثل فرصًا ذهبية في سوق المستقبل الذي تحكمه المعادن الحرجة، وتتنافس عليه القوي الدولية الكبرى.

مستقبل الدولار الأمريكي في السياسة الاقتصادية الجديدة

شادي هلال - ندى بهاء

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

يحتل الدولار الأمريكي موقعًا محوريًا في النظام العالمي منذ اتفاقية بريتون وودز، ليصبح العملة الاحتياطية الرئيسية ووسيط التجارة المهيمن ومسرر السلع الاستراتيجية وملاد المستثمرين، مستندًا إلى قوة الاقتصاد الأمريكي وعمق أسواقه. شهدت أسواق العملات تقلبات كبيرة في أواخر 2024 مع فوز ترامب، مما أثار مخاوف بشأن مستقبل الدولار في ولايته الثانية. ومع هذا، ظهر توجه نحو إضعاف سعر الصرف بهدف دعم الصادرات وتقليل العجز التجاري المتزايد، الذي بلغ 131.4 مليار دولار في يناير 2025 (بارتفاع شهري قدره 34%). في المقابل، تسعى سياسات أخرى لتعزيز قيمة الدولار للاستفادة من الواردات الرخيصة وجذب الاستثمارات عبر مبادرات إعادة التصنيع وسياسات التعريفات.

“

تعزيز قيمة الدولار الأمريكي في ولاية ترامب الثانية

بناءً على ما سبق، يتوقع أن تشهد فترة ولاية الرئيس ترامب الثانية توجهًا نحو تعزيز قيمة الدولار الأمريكي، وذلك لسببين رئيسيين:

أولاً: التأثيرات المحتملة للتعريفات الجمركية على سعر الصرف: إن فرض الولايات المتحدة لتعريفات جمركية قد يدفع أسواق الصرف الأجنبي إلى بيع عملاتها، مما يؤدي إلى انخفاض

قيمتها وتعويض ارتفاع الأسعار بالدولار، وبالتالي تعزيز قيمة العملة الأمريكية. وقد شهدنا مثلاً على ذلك في عام 2018، عندما انخفض اليوان الصيني بنسبة 10% بعد فرض ترامب قيودًا تجارية على الصين، ومن المتوقع أن يؤدي توسيع نطاق التعريفات الجمركية ليشمل المزيد من الشركاء التجاريين للولايات المتحدة إلى تعزيز قيمة الدولار بشكل أكبر.

ثانيًا: الإطار الاقتصادي الكلي الذي يسعى ترامب إلى تحقيقه: من المتوقع أن يستمر الرئيس ترامب في تطبيق السياسات المالية التوسعية، بما في ذلك تمديد التخفيضات الضريبية التي بدأها في ولايته الأولى عام 2017، بالإضافة إلى الوعود الانتخابية قبل فوزه بالرئاسة الأمريكية الحالية. ومع توقعات بتعزيز النمو الاقتصادي الأمريكي بهذا النحو، قد ترتفع معدلات التضخم، مما يدفع البنك الاحتياطي الفيدرالي إلى تبني سياسات نقدية أكثر تشددًا. وهذا الجمع بين السياسات المالية التوسعية والنقدية المتشددة يميل تقليديًا إلى تعزيز قيمة العملة.

إلا أنه مع انتهاج تلك السياسات التي تدعم هيمنة الدولار، فإن استمرار العجز المالي الأمريكي قد يثير مخاوف بشأن استدامة الدين العام. بالإضافة إلى ذلك، فإن التلويح بفرض رسوم على تدفقات رأس المال أو ضرائب على الدول التي تتجنب استخدام الدولار قد يثير قلق المستثمرين الدوليين.

تحليل سياسات التعريفات الأمريكية وتأثيرها على الدولار

تُعد التعريفات الجمركية أداة من أدوات السياسة التجارية التي تلجأ إليها الدول لتحقيق أهداف متنوعة، مثل حماية الصناعات المحلية، أو زيادة الإيرادات الحكومية، أو معالجة اختلالات الميزان التجاري، أو كأداة ضغط في المفاوضات الدولية. لكن واقعياً، نادرًا ما تفرض التعريفات دون رد فعل من الشركاء التجاريين. فالدول المتأثرة بالتعريفات الأمريكية غالبًا ما تفرض تعريفات انتقامية على الصادرات الأمريكية. ومن هنا يأتي التأثير العكسي على الدولار.

آثار تعزيز قيمة الدولار الأمريكي

نظرًا لمكانة الدولار الأمريكي كعملة محورية، فإن تحركاته تؤثر على اقتصادات متعددة حول العالم. وفي السطور التالية نعطي قراءة في بعض من الآثار المترتبة على تعزيز قيمة الدولار الأمريكي داخل المتحدة الأمريكية وخارجها، وعلى التجارة الدولية، وقراءة حول تأثير الاقتصاد المصري بتعزيز قيمة الدولار.

داخل الولايات المتحدة الامريكية:

تشير تقديرات منتدى العمل الأمريكي إلى أن التعريفات ستكلف المستهلكين والاقتصاد الأمريكي حوالي 6.5 مليار دولار خلال العام الأول من تطبيقها. ومن المتوقع أن تنعكس هذه التكاليف بشكل مباشر على أسعار المنتجات البترولية في السوق الأمريكي، بعدة طرق:

- زيادة تكلفة الواردات وأسعار النفط: مع تعزيز قيمة الدولار، تصبح الواردات أرخص بالنسبة للمستهلكين الأمريكيين، ولكن من ناحية أخرى، قد يؤدي ذلك إلى زيادة اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.
- التأثير على الأسعار المحلية والتضخم داخل الولايات المتحدة: يمكن أن يؤثر الدولار القوي على التضخم في الولايات المتحدة. فمع قوة الدولار أمام العملات الأخرى تنخفض أسعار السلع المستوردة، وقد يساعد ذلك في السيطرة على التضخم. ولكن في ظل اتخاذ تلك السياسات، ستؤدي التعريفات الجمركية على النفط الخام إلى زيادة تكاليف المصافي، والتي بدورها ستنتقل إلى المستهلكين في صورة أسعار أعلى. فالبنزين، على سبيل المثال، قد يشهد ارتفاعًا في الأسعار يتراوح بين 20 و30 سنتًا للجالون على المدى القصير. كما ستتحمل الشركات المصنعة للمنتجات البترولية، التي تعتمد على النفط الخام المستورد، تكاليف إضافية، والتي ستؤثر بدورها على المستهلكين.

تأثير التعريفات الجمركية على الصادرات الأمريكية

إن فرض تعريفات جمركية على الواردات يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. هذا الارتفاع يجعل الصادرات الأمريكية أكثر تكلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب، مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة ليست فقط مستورداً رئيسياً للمنتجات البترولية، بل هي أيضاً مصدر رئيسي لهذه المنتجات. وبالتالي، فإن التعريفات الجمركية ستضر أيضاً بالمصدرين الأمريكيين في قطاع الطاقة.

أثر السياسات الجمركية على التضخم وقرارات الاحتياطي الفيدرالي

التعريفات الجمركية هي ضريبة على الواردات، وبالتالي فرضها ينعكس بارتفاع أسعار المنتجات المستوردة داخل الولايات المتحدة. هذا التأثير يؤدي إلى تضخم، قد يضطر الفيدرالي إلى إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة أو زيادتها لتعويض أثر الرسوم على الأسعار. مثل هذه الخطوة تعزز جاذبية الدولار عالمياً، إذ تؤدي الفائدة الأعلى إلى جذب المستثمرين الباحثين عن عوائد أعلى على الأصول المقومة بالدولار، مما يدعم سعر صرفه. وقد أشارت قرارات البنك الفيدرالي السابقة إلى أن تبني الفيدرالي موقفاً أقل تيسيراً في ظل تضخم أعلى كان أحد عوامل استمرار قوة الدولار خلال فترة الحرب التجارية.

أثر تعزيز الدولار على التجارة الخارجية

مع تعزيز قيمة الدولار الأمريكي قد تحدث تأثيرات متباينة على التجارة الخارجية. فمن جهة، تصبح الصادرات الأمريكية أكثر تكلفة بالنسبة للمستوردين، مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى، تصبح الواردات الأجنبية أرخص بالنسبة للمستهلكين والشركات الأمريكية، مما يزيد من جاذبيتها. وينتج عن ذلك زيادة واتساع العجز التجاري الأمريكي. كما يواجه المصدرون الأمريكيون صعوبات في تصدير بضائعهم، خاصة إلى الدول ذات العملات الأضعف.

التعريفات الجمركية وسندات الخزنة: تأثير غير مباشر على مستقبل الدولار

اقتصاديًا، يمكن تحليل تأثير التعريفات الجمركية الأمريكية على سندات الخزنة الأمريكية وقيمة الدولار كعملة من خلال مسارين رئيسيين. أولاً، قد تزيد التعريفات الإيرادات الحكومية، مما يقلل الحاجة لإصدار سندات خزينة إضافية. ثانيًا، ينعكس الأثر الأوسع للتعريفات على الاقتصاد - سواء حفز النمو أو أثار التوترات التجارية - على ثقة المستثمرين بسندات الخزنة، مما يؤثر على عوائدها. وبما أن سندات الخزنة أصول آمنة عالميًا تدعم الطلب عليها قيمة الدولار، فإن أي تراجع في الثقة في إدارة الدين أو تغير في عوائد السندات قد يضعف جاذبية الدولار كعملة احتياط واستثمار. بالتالي، تمثل التعريفات الجمركية عاملاً يؤثر بشكل غير مباشر على مستقبل الدولار عبر تفاعلها المعقد مع سوق سندات الخزنة الأمريكية وثقة الأسواق العالمية.

سيناريوهات مستقبل الدولار: ثلاث مسارات اقتصادية محتملة

أولاً: استمرار الهيمنة مع تآكل هامشي:

حيث يحتفظ الدولار بمكانته كعملة الاحتياط الأساسية، مدعومًا بعمق الأسواق المالية الأمريكية وسيولة الأصول المقومة بالدولار، رغم تزايد الضغوط من تنامي اقتصادات أخرى تسعى لتقليل الاعتماد على الدولار في التجارة الثنائية وتسوية المدفوعات، مما قد يؤدي إلى تآكل تدريجي في حصته في الاحتياطيات العالمية.

ثانيًا: تعددية العملات وتراجع تدريجي معها تحولات هيكلية:

حيث يشهد النظام النقدي الدولي تحولاً نحو تعددية العملات، حيث تكتسب عملات أخرى، مثل اليورو واليوان، قوة جذب في المعاملات الدولية والاحتياطيات، مدفوعة بنمو اقتصادي نسبي وسياسات نقدية موثوقة، مما ينتج عنه انخفاض تدريجي في الطلب العالمي على الدولار وقيمه.

ثالثاً: اضطراب تكنولوجي وتحدي العملات الرقمية:

حيث يؤدي الانتشار الواسع للعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) والعملات المشفرة المستقرة إلى تقليل تكاليف المعاملات عبر الحدود وزيادة كفاءتها، مما يقلل من الميزة التقليدية للدولار كعملة وسيطة عالمية، وقد يؤدي هذا السيناريو إلى إعادة هيكلة جذرية في النظام المالي العالمي وتحدي مكانة الدولار كعملة مهيمنة.

ولكننا نميل الى سيناريو الرياح المعاكسة للدولار: تحولات هيكلية محتملة

على الرغم من التوقعات السائدة بقوة الدولار على المدى الطويل، إلا أن هناك سيناريو بديلاً يستحق التحليل، يشير إلى احتمال تراجع هيمنة الدولار كعملة احتياطية عالمية على المدى المتوسط، وذلك استناداً إلى عدة عوامل:

تقارب المواقف المالية للاقتصادات الكبرى: تشير التحليلات إلى أن الفروق في معدلات النمو وأسعار الفائدة بين الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى قد تقلص. ففي حين اتبعت الولايات المتحدة سياسات مالية توسعية جريئة في السنوات الأخيرة، مما رفع عجزها المالي، فإن توجهات جديدة نحو ضبط الأوضاع المالية في الولايات المتحدة، بالتزامن مع اتجاه اقتصادات أخرى نحو سياسات توسعية، قد يؤدي إلى تقارب في أداء النمو. وهذا التقارب سيقبل من جاذبية الدولار، ويدفع المستثمرين إلى تفضيل عملات أخرى.

تنويع الاحتياطيات النقدية بسبب العقوبات الاقتصادية: تظهر اتجاهات متزايدة للبنوك المركزية لتنويع احتياطياتها النقدية بعيداً عن الدولار. فقد أدت العقوبات المالية لزيادة الاهتمام بالذهب كبديل آمن، بالإضافة لزيادة الاهتمام بعملات احتياطية غير تقليدية. تشير بيانات صندوق النقد الدولي الصادرة بمنتصف عام 2024 لانخفاض تدريجي بنصيب الدولار من الاحتياطيات النقدية الأجنبية.

قراءة حول تأثير الاقتصاد المصري بتعزيز قيمة الدولار

يعتمد الاقتصاد المصري بشكل كبير على الواردات المُقيمة بالدولار الأمريكي. ومن هنا، تثير السياسات الاقتصادية المحتملة لإدارة ترامب مخاوف بشأن تأثيرها السلبي على الاقتصاد المصري. فتعزيز قيمة الدولار الأمريكي قد يضغط على الجنيه المصري، مما يؤدي إلى تفاقم معدلات التضخم في مصر للأسباب التالية:

- ارتفاع تكلفة الواردات: يؤدي ارتفاع قيمة الدولار إلى زيادة تكلفة الواردات المصرية، مما يزيد من الضغوط التضخمية.
- تراجع القدرة التنافسية للصادرات المصرية: على الرغم من أن انخفاض قيمة العملة المحلية قد يعزز تنافسية الصادرات، إلا أن اعتماد مصر على الواردات في العديد من الصناعات يحد من هذه الميزة، فقد تفقد الصادرات المصرية ميزتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- تراجع عائدات السياحة والتحويلات المالية: تعتبر السياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج من المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية لمصر. وقد يؤدي ارتفاع قيمة الدولار إلى تراجع قيمة هذه العائدات.

ولكن على الصعيد الآخر، تبذل الحكومة المصرية جهودًا مضنية للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة لتعزيز قيمة الدولار الأمريكي على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تبني استراتيجيات متنوعة تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو المستدام. وتتضمن هذه الجهود تنويع مصادر الدخل القومي وتحسين بيئة الأعمال، وتحسين التعاون الاقتصادي الدولي بين شركاء جدد، بالإضافة إلى تحسين المقومات الاقتصادية المصرية التي تعد مصادر للدخل القومي مثل السياحة وتشجيع الاستثمارات المصرية غير التقليدية لتشجيع الصادرات وجذب مزيد من الاستثمارات الدولية لمصر.

ختامًا

في ضوء التحليلات السابقة، يتضح أن مستقبل الدولار الأمريكي يحمل في طياته مجموعة من التحديات والفرص. فمن جهة، قد يؤدي تعزيز قيمة الدولار إلى دعم الاقتصاد الأمريكي من خلال زيادة القوة الشرائية للمستهلكين الأمريكيين وخفض تكاليف الواردات. ومن جهة أخرى، قد يؤدي ذلك إلى تراجع القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية، واتساع العجز التجاري، وزيادة الضغوط على الدول النامية ويزيد من صعوبة السيطرة على التضخم بالنسبة للدول التي تخفض قيمة عملاتها، بما في ذلك الاقتصاد المصري.

وتتوقف الآثار النهائية لسياسات ترامب على قدرة الولايات المتحدة على تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية المحلية وتأثيراتها الخارجية. كما يتوقف ذلك على ردود فعل الشركاء التجاريين والمستثمرين الدوليين.

وفي الختام، يمكن القول إن مستقبل الدولار الأمريكي سيظل محط أنظار العالم، وسيؤثر بشكل كبير على مسار الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة.

«الأونكتاد: تقرير توقعات التجارة والتنمية لعام 2025» تحت الضغط: عدم اليقين يُعيد تشكيل الآفاق الاقتصادية العالمية

آية حمدي

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

في ظل تزايد الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، يأتي تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الصادر في أبريل 2025 ليضع تصورًا دقيقًا للمشهد الاقتصادي العالمي، ويبرز المخاطر والتحديات التي تواجه الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. التقرير، الذي يحمل عنوان «تحت الضغط: كيف تعيد حالة عدم اليقين تشكيل آفاق الاقتصاد العالمي»، يتناول بالنقد والتحليل تأثيرات التضخم، والقيود المالية، والتوترات التجارية المتصاعدة على حركة التجارة والاستثمار ومعدلات النمو.

“

وفي هذا السياق، يُفرد التقرير مساحة خاصة لمتابعة الأداء الاقتصادي في عدد من الدول النامية، من بينها مصر، التي تمثل حالة نموذجية لتعقيد التوازن بين الإصلاحات الاقتصادية والضغط الاجتماعي. وبينما تتوقع الأونكتاد أن تسجل مصر معدل نمو يبلغ 3.5% في 2025، يشير التقرير في الوقت ذاته إلى أن التضخم المرتفع، وتكاليف الاقتراض، والمخاطر السيادية لا تزال تمثل عقبات حقيقية أمام تحقيق نمو مستدام وشامل.

السياق الاقتصادي العالمي: الضباية تدفع إلى انخفاض توقعات النمو

• النمو المنخفض

يشير التقرير إلى سيناريو أكثر تشاؤمًا بسبب الحرب التجارية وذلك في حالة الرد من قبل الشركاء التجاريين واتخاذ إجراءات مضادة، وبالتالي من المرجح أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي في عام 2025 ليصل إلى 2.3%، ويُعد ذلك أقل من مستوى 2.5% الذي يُعتبر مؤشرًا على الركود العالمي. وتتضافر عدة عوامل في هذا التباطؤ، من أبرزها ضعف الطلب، وصدمة السياسات التجارية، والاضطرابات العالمية، وتساعد الشكوك النظامية، ما يزيد من الضغوط على الاقتصادات؛ لا سيما الدول النامية.

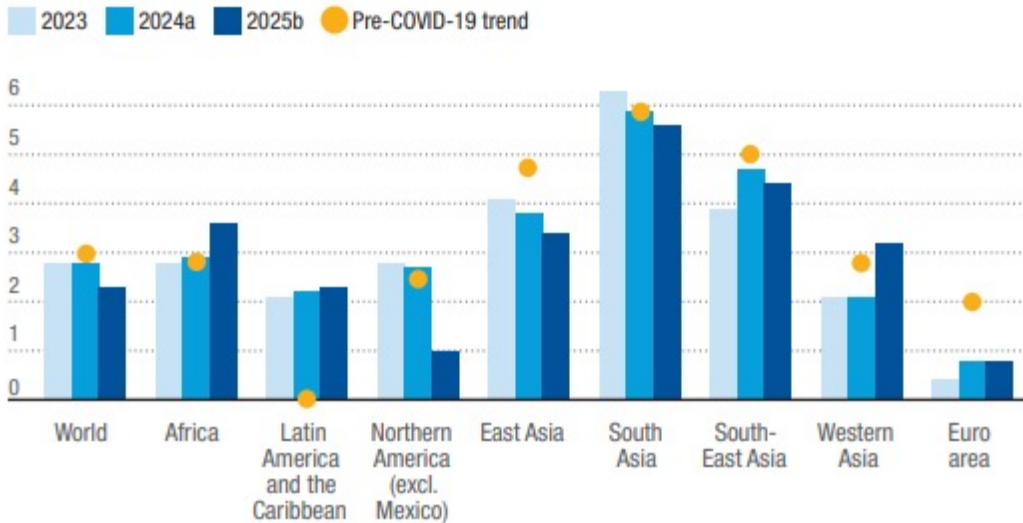
(شكل 1) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، العالم ومناطق مختارة (%)



Figure 1

The world economy is entering into a recessionary phase

Real GDP growth, world and selected regions (Percentage)



Source: Table 1.

Note: Pre-COVID-19 trend refers to the average annual growth rate during the 2015–2019 period.

a Estimates.

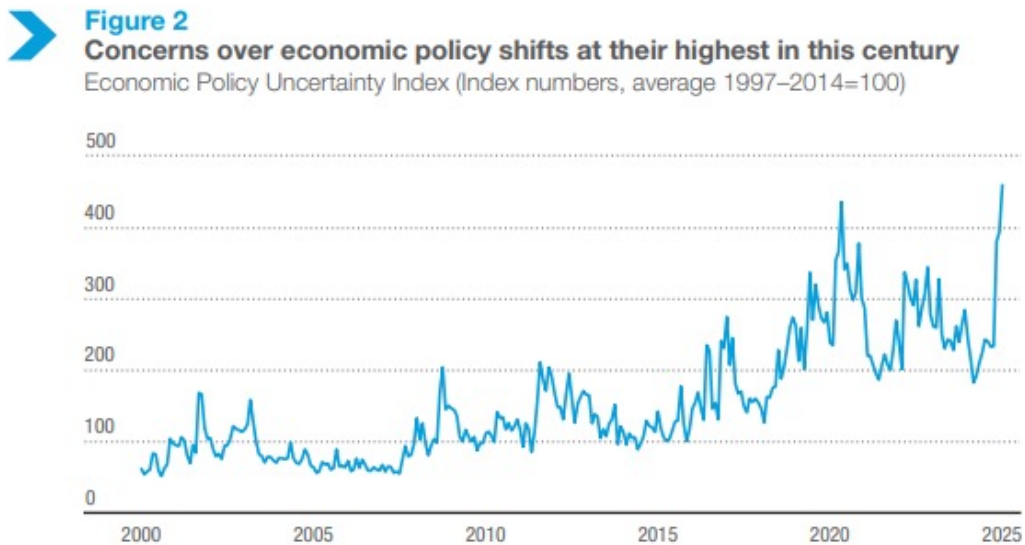
b Projections.

تُظهر البيانات أن الاقتصاد يواجه سلسلة من التحديات، حيث تشير التوقعات إلى دخول العديد من المناطق في مرحلة ركود وفقاً للشكل (1)، ومن المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم المناطق مقارنةً بالاتجاهات السابقة للجائحة. على الرغم من أن منطقتي شرق آسيا وجنوب آسيا قد تشهدان نمواً قوياً نسبياً، إلا أن مناطق مثل منطقة اليورو وأمريكا اللاتينية تعاني من تراجع ملحوظ.

• عدم اليقين والاضطرابات العالية

تخيم حالة متزايدة من عدم اليقين في السياسات على التوقعات العالمية لعام 2025، إذ بلغ مؤشر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية أعلى مستوياته منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.

شكل (2) مؤشر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية

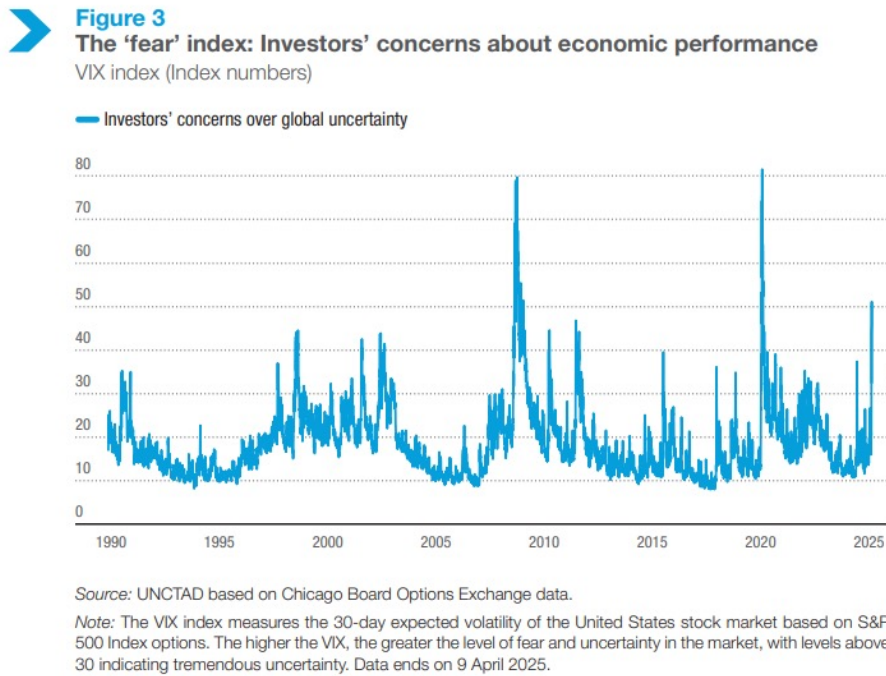


Source: Davis (2016) with updated data from <https://www.policyuncertainty.com> (accessed on 27 March 2025).

Note: The Economic Policy Uncertainty Index is calculated monthly based on three underlying components, including the newspaper coverage of policy-related economic uncertainty, data from the Congressional Budget Office and data from the Federal Reserve Bank of Philadelphia's Survey of Professional Forecasters. Data ends on 31 December 2024.

وفي أبريل 2025، تفاقمت المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي وتأثير تغييرات السياسات التجارية، مما أدى إلى حدوث اضطرابات كبيرة في الأسواق المالية. شهدت هذه الأسواق تصحيحات حادة وخسائر كبيرة بعد أسابيع من التقلبات، إذ بلغ «مؤشر الخوف المالي» مستويات مرتفعة جدًا، حيث جاء في المرتبة الثالثة بعد الذروتين في عامي 2008 و2020. ومع ازدياد المخاوف من حدوث ركود في الولايات المتحدة بالإضافة إلى التعريفات الجمركية فزاد ذلك من قلق المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي.

شكل (3) مؤشر الخوف المالي



كما تأثرت أيضًا أسعار الأصول التقليدية الآمنة، مثل الذهب والدولار وسندات الخزانة الأمريكية، فقد قفزت أسعار الذهب إلى مستوى قياسي، متجاوزة 3200

دولار للأونصة الترويسية في أوائل أبريل 2025، نتيجة تغيرات التصورات حول المخاطر، مما أدى إلى زيادة حالة عدم اليقين، فعلى مدار الأشهر الماضية، شهدت أسعار الذهب ارتفاعاً قوياً، وهو أمر غير معتاد. يعكس هذا الاتجاه جانبين: أولاً، سعي البنوك المركزية حول العالم لتنويع احتياطاتها وأدى ذلك لزيادة الطلب على الذهب. ثانياً، يُعتبر الذهب ملاذًا آمنًا في ظل توقعات ارتفاع التضخم والقلق من أداء الأصول الأخرى، مما جعله خيارًا جذابًا للمستثمرين في ظل الضبابية وفقدان الثقة.

شكل (4) سعر الذهب الفوري (دولار للأونصة)



Rising geoeconomic uncertainty has propelled gold to new highs

Gold spot price (Dollars per ounce)



Source: LSEG Workspace.

Note: Data ends on 27 March 2025.

• التوقعات الاقتصادية الكلية العالمية

يواجه الاقتصاد العالمي تحديات كبيرة، تتسبب معظمها في مخاطر ركود تضخمي ناتج عن الرسوم الجمركية وارتفاع أسعار الفائدة. في الولايات المتحدة، أسهم ارتفاع التضخم في تغيير التوقعات الإيجابية لعام 2025، مما دفع الاحتياطي الفيدرالي إلى مزيد من الحذر في سياسته النقدية. بينما تواجه منطقة اليورو ضعفًا في الطلب المحلي، ويعاني قطاع التصنيع من منافسة عالمية ووظفوف زيادة الأسعار. أما الصين، فتعتمد على تحفيز مالي وإصلاحات هيكلية، لكن النمو معرض لخطر التباطؤ بسبب أوضاع خارجية معقدة.

وتشير التوقعات في مجموعة السبع (G7)، إلى انخفاض في الإيرادات والإنفاق الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي، مع تباين شديد بين البلدان. بينما مجموعة العشرين (G20) تشهد زيادة في الإنفاق والإيرادات في بعض البلدان مثل الصين والبرازيل، كما أن الرسوم الجمركية قد تؤدي إلى زيادة الإيرادات على المدى القصير لكن تعيق النمو على الأمد الطويل.

الأسواق الدولية

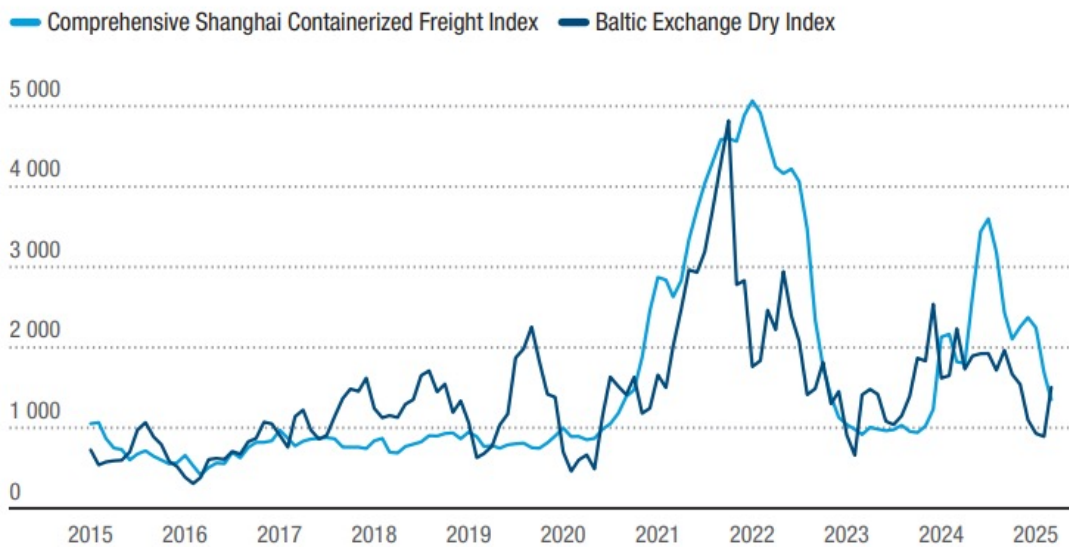
• تلاشي ديناميكية تجارة السلع

شهدت التجارة العالمية ارتفاعاً في نهاية 2024 وبداية عام 2025 نتيجة الطلبات المبكرة قبل تطبيق رسوم جمركية جديدة. غير أن هذا الزخم من المتوقع أن يبدأ في التلاشي مع دخول تلك الرسوم حيز التنفيذ! كما تشير التغييرات الأخيرة بما في ذلك انخفاض ثقة المستهلكين والشركات في الولايات المتحدة إلى تراجع في تدفقات التجارة. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت الطلبات الجديدة للتصدير لمؤشر مديري المشتريات في الدول الرئيسية المصدرة إلى ما دون النقطة المحايدة 50%. وفي الفترة بين يناير ومارس 2025، انخفض مؤشر شنغهاي الشامل للشحن بالحاويات بنسبة 40%.

شكل (5) مؤشر شنغهاي الشامل للشحن بالحاويات ومؤشر بورصة البلطيق للشحن الجاف، المتوسطات الشهرية

Decreasing container freight rates point to a slowdown in merchandise trade

Baltic Exchange Dry Index and Comprehensive Shanghai Containerized Freight Index, monthly averages (Base date=1,000)



Source: UNCTAD based on Clarksons Shipping Intelligence Network.

Note: The base date when the index number equalled 1,000 was 4 January 1985 for the Baltic Exchange Dry Index and 16 October 2009 for the Comprehensive Shanghai Containerized Freight Index. Data ends in March 2025.

• تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية: مخاطر مركبة

بحلول مارس 2025، أصبح واضحاً أن توجهات المساعدات الإنمائية الرسمية قد تأثرت بتغير مواقف السياسات، في ظل محاولة المجتمع الإنمائي التعامل مع أثر التخفيضات الكبيرة التي أعلن عنها المانحون الرئيسيون للجنة المساعدة الإنمائية، لا يزال الحجم الدقيق لهذه التخفيضات غير محدد، ولكن تشير التقديرات الأولية إلى أن المساعدات ستخفض بما لا يقل عن 18% بين عامي 2023 و2025، مما قد يترك آثاراً عميقة على العديد من الدول الضعيفة.

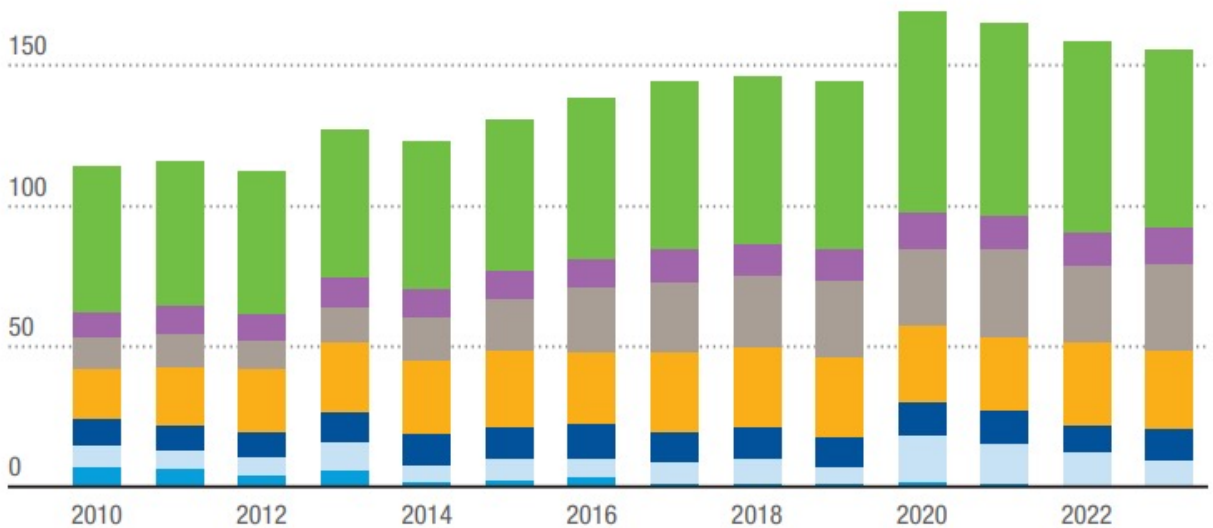
إذ انخفضت تدفقات المساعدات إلى البلدان النامية من ذروتها التي بلغت تقريبًا 175 مليار دولار في عام 2020 إلى نحو 160 مليار دولار في عام 2023، رغم ارتفاع إجمالي المساعدات الرسمية عالميًا، بالإضافة إلى انخفاض المساعدات المقدمة للدول النامية لأغراض مرتبطة بالديون إلى 0.2 مليار دولار فقط عام 2023، مقارنة بنحو 6 مليارات دولار في عام 2013، رغم تفاقم أعباء خدمة الدين. كما بلغ دعم البنية التحتية الاقتصادية والقطاعات نحو 28 مليار دولار فقط، بينما ارتفعت المساعدات الإنسانية من 13 مليار دولار إلى 31 مليار دولار خلال الفترة نفسها.

شكل (6) المساعدة الإنمائية الرسمية، حسب القطاع (مليارات الدولارات، أسعار 2022 الثابتة)

Development financing was already strained before the 2025 cuts were announced

Official development assistance, by sector (Billions of dollars, constant 2022 prices)

■ Action relating to debt
■ Commodity aid
■ Cross-cutting
■ Economic infrastructure and services
■ Humanitarian aid
■ Production sectors
■ Social infrastructure and services



Source: UNCTAD based on OECD Creditor Reporting System (accessed March 2025).

• أسواق السلع الأساسية ليست بمنأى عن حالة عدم اليقين العالمية

تسببت الصدمات السياسية الأخيرة في اضطراب أسواق عدة منها المعادن الصناعية ففي الولايات المتحدة، سارع المستوردون إلى تخزين كميات كبيرة من الألمنيوم والنحاس تحسبًا لزيادة الرسوم الجمركية. وفي المقابل، شهدت أسعار بعض المعادن الحيوية مثل الكوبالت والليثيوم والنيكل انخفاضًا خلال الأشهر الماضية، إضافة إلى ذلك، شهدت أسعار النفط اتجاهًا هبوطيًا، بسبب تعهد محتمل من دول أوبك+ برفع سقف الإنتاج في أبريل 2025، إلى جانب المخاوف المتزايدة بشأن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي وانخفاض الطلب على النفط من الصين.

كما شهدت أسعار المنتجات الزراعية والغذائية في بداية 2024 ارتفاعًا عامًا، رغم أنها كانت أقل تأثرًا بحالة عدم اليقين الاقتصادي تباينت أسعار الحبوب؛ حيث ارتفعت أسعار القمح بسبب نقص الإمدادات في روسيا ومخاوف حول ظروف المحاصيل في أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية، بينما زادت أسعار الذرة نتيجة لانخفاض المخزونات النهائية في الدول المصدرة الرئيسية مثل الأرجنتين والبرازيل وأوكرانيا والولايات المتحدة. وفي المقابل، انخفضت أسعار الأرز نتيجة وفرة الإمدادات القابلة للتصدير في آسيا.

التطورات الإقليمية

تشير البيانات إلى أن استجابات الأقاليم للأزمات الاقتصادية الأخيرة قد تفاوتت بشكل ملحوظ؛ فبعض المناطق، مثل أمريكا الشمالية وأوروبا، تواجه تباطؤًا حادًا في النمو، بينما تمكنت مناطق أخرى، مثل جنوب آسيا، من الحفاظ على قدر من الزخم الاقتصادي. هذا التباين يعكس الفوارق البنيوية بين المناطق، والتي تشمل مشكلات مثل التضخم، وارتفاع مستويات الدين، وضعف سلاسل التوريد، والاعتماد الكبير على أسواق خارجية غير مستقرة، إضافة إلى أن الضغوط الاقتصادية تختلف من منطقة إلى أخرى، حيث تعاني بعض الاقتصادات المتقدمة من تباطؤ في النمو نتيجة تشدد السياسات المالية والنقدية، في حين تستفيد بعض الدول النامية من الطلب المحلي أو ارتفاع أسعار السلع الأولية.

جدول (٦) التطورات الإقليمية

التحديات والضعفات	العوامل الإيجابية	النمو المتوقع 2025 (%)	المنطقة / الدولة
- ارتفاع عدم اليقين السياسي - تباطؤ الاستهلاك والاستثمار - اضطراب سلاسل الإمداد		1.0	الولايات المتحدة
- تأثير كبير بالركود الأمريكي المحتمل	- دعم محدود بسبب اعتمادها الكبير على التجارة الخارجية	0.7	كندا
- ضعف الاستثمار الخاص - تراجع قطاع التصنيع والتصدير	- استمرار التيسير النقدي	0.8	منطقة اليورو
- نقص الاستثمار - تأثير بالتجارة الخارجية	- إصلاحات مالية جديدة تحفز البنية التحتية والدفاع	0.2	ألمانيا
- ظروف مالية محلية مشددة - تراجع التصدير	- دعم نقدي محدود	0.5	فرنسا
- النظرة الخارجية غير المواتية	- انتعاش طفيف في الاستهلاك	0.4	إيطاليا
- ضعف الاستثمار العام والخاص	- استهلاك خاص نشط	1.0	المملكة المتحدة
- التضخم المرتفع - نقص رأس المال - الاضطرابات في سوق العمل		أقل من 1.0	روسيا
- البيئة الخارجية الصعبة	- استمرار في الطلب المحلي	3.4	شرق آسيا

التحديات والضغوطات	العوامل الإيجابية	النمو المتوقع 2025 (%)	المنطقة / الدولة
- توترات تجارية مع الولايات المتحدة	- دعم مالي ونقدي قوي داخلي - تنويع الشراكات التجارية	4.4	الصين
- الشكوك حول سياسة الفائدة	- ارتفاع الأجور - دعم حكومي محدود	0.5	اليابان
- ارتفاع حالة عدم اليقين الداخلي - تأثير الرسوم الجمركية على الصادرات		1.4	كوريا الجنوبية
- تحديات في قطاع التصنيع	- طلب محلي قوي	4.4	جنوب شرق آسيا
- لا توجد تحديات كبرى محددة	- تراجع التضخم - تحفيز مالي عبر زيادة الإنفاق	4.8	إندونيسيا
- تقلب أسعار الغذاء - مشاكل الديون في بعض الدول (بنغلاديش، باكستان، سريلانكا)	- تيسير نقدي واسع	5.6	جنوب آسيا
- لا توجد تحديات ملحوظة مقارنة بباقي الدول	- إنفاق حكومي قوي - خفض الفائدة لدعم الاستهلاك	6.5	الهند
	- ارتفاع إنتاج النفط	3.2	غرب آسيا
- لا توجد تحديات بارزة	- دعم قوي من نمو إنتاج النفط	3.5	السعودية
- لا توجد تحديات مباشرة	- تيسير نقدي - دعم عبر سعر الصرف التنافسي	2.9	تركيا
- الاعتماد الكبير على السياسات الأمريكية	- انتعاش الأرجنتين يعوض تراجع البرازيل والمكسيك	2.3	أمريكا اللاتينية

التحديات والضغوطات	العوامل الإيجابية	النمو المتوقع 2025 (%)	المنطقة / الدولة
- التشديد النقدي يضغط على الاستهلاك والاستثمار	- لا توجد عوامل دعم قوية	2.2	البرازيل
- التشديد المالي والقيود التجارية	- لا توجد عوامل دعم قوية	0.5	المكسيك
- عدم المساواة والاقتصاد غير الرسمي	- انتعاش الأجور وإنفاق الأسر - تحسن ظروف التمويل	5.0	الأرجنتين
- التضخم المرتفع في مصر ونيجيريا - تباطؤ اقتصادي عام	- انتعاش في جنوب أفريقيا - استمرار قوة القطاع غير النفطي في نيجيريا	3.6	أفريقيا
- التحديات الاقتصادية الكلية	- انتعاش بعد ركود سنتين	1.4	جنوب أفريقيا
- استمرار تحديات التضخم	- دعم من إنتاج النفط	3.0	نيجيريا
- استمرار ارتفاع التضخم	- نشاط متزايد في قطاع التصنيع بدعم الإصلاحات	3.5	مصر
- التأثير بدهور البيئة الخارجية	- زيادة الإنفاق الاستثماري - تحسن في البنية التحتية والطاقة المتجددة	2.0	أوقيانوسيا (أستراليا وجزر المحيط)

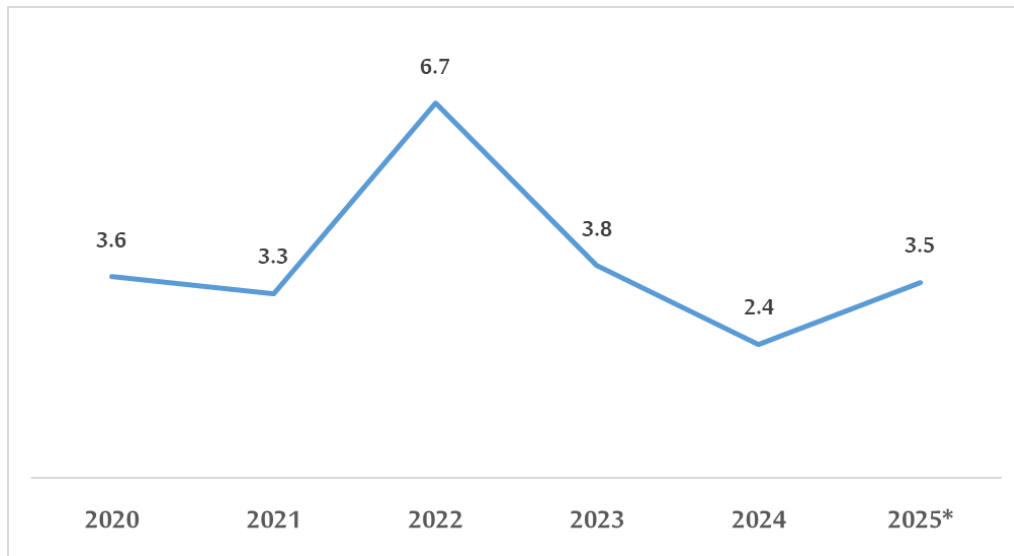
نظرة المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري

شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة الأخيرة تحولات جوهرية، انعكست بشكل مباشر على مؤشرات المخاطر السيادية ومستوى الاستقرار الكلي، وقد أشار تقرير الأونكتاد الصادر في أبريل 2025 إلى أن مصر، إلى جانب عدد من الاقتصادات الكبرى الأخرى، قد نجحت نسبيًا في تقليص علاوات المخاطر السيادية، مما يعكس تحسنًا جزئيًا في ثقة الأسواق والمؤسسات الدولية. في الوقت ذاته، تواصل مصر مساعيها لتعزيز معدلات النمو وفي هذا السياق، أكد تقرير الأونكتاد أن قطاع التصنيع في مصر يشهد انتعاشًا ملحوظًا خلال عام 2025، مما يعكس دوره الحيوي في دفع النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الكلي. إذ يُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي لمصر نموًا بنسبة 3.5% في عام 2025، مدفوعًا بزيادة النشاط في قطاع التصنيع، بدعم من الإصلاحات الاقتصادية الجارية، حيث سجل قطاع الصناعات التحويلية معدل نمو موجب للربع الثاني للعام المالي 2025/2024 بلغ نحو 17.7%، مقارنة بانكماش قدره 11.56% خلال الفترة ذاتها من العام المالي 2024/2023. ويُعزى هذا النمو إلى عدد من المتغيرات المحفزة، أبرزها بداية تعافي الاستثمارات الخاصة، وارتفاع الصادرات السلعية، فضلًا عن تحسن مستويات الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص، كما ساهمت الإجراءات الحكومية المتعلقة بتسهيل الإفراج الجمركي عن المواد الخام ومدخلات الإنتاج الصناعي في دعم قدرة المنشآت الصناعية على زيادة الإنتاج، ما انعكس إيجابيًا على المؤشرات القطاعية.

وقد ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 1.4- نقطة مئوية خلال الربع الثاني من العام المالي 2024/2023 إلى 1.9 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها من عام 2025/2024، ضمن معدل نمو إجمالي بلغ 4.3%، وتجدر الإشارة إلى أن الرقم القياسي للصناعة التحويلية (باستثناء الزيت الخام والمنتجات البترولية) سجّل نسبة نمو تعادل 17.7%، مدعومًا بأداء متميز في قطاعات استراتيجية مثل صناعة السيارات (73.4%)، الملابس الجاهزة (61.4%)، المشروبات (58.9%)، والمنسوجات (35.3%).

بالإضافة إلى توقعات أكبر مؤسستين ماليتين صندوق النقد والبنك الدوليين للاقتصاد المصري جاءت إيجابية رغم التطورات العالمية، وشهدت المراجعة الصادرة في اجتماعات الربيع من جانب صندوق النقد الدولي توقعات بوصول النمو إلى 3.8% في العام المالي الجاري، مقابل 2.4% في العام المالي الماضي، ثم 4.3% و4.8% في العامين الماليين المقبلين على الترتيب. بينما توقع البنك الدولي ارتفاع النمو إلى 3.8% و4.2% في العامين الجاري والمقبل. كما أن التوقعات الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدوليين، تتسق مع توقعات الحكومة للنمو، ويرجع ذلك إلى التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، والتطور على صعيد مسار تنفيذ إصلاحات الاقتصادي والهيكلي، وإشراك القطاع الخاص، وبدء دورة التيسير النقدي.

شكل (7) معدل النمو الاقتصادي المصري

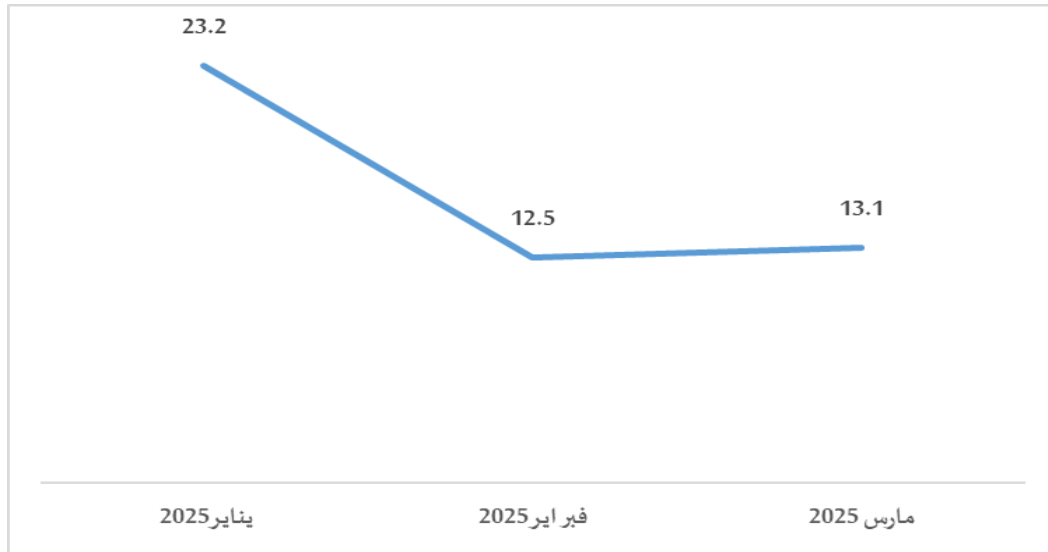


Source: UNCATD

وعلى الرغم من التوقعات الإيجابية للاقتصاد المصري، إلا أن معدلات التضخم المرتفعة تظل تمثل تحدياً رئيسياً أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فوفقاً لتقرير (الأونكتاد)، فإن مصر، إلى جانب نيجيريا، لا تزال تواجه تضخماً مزدوج الرقم في أوائل عام 2025، مما يضع ضغوطاً على القدرة الشرائية للأسر ويقيّد الاستهلاك

المحلي، وهو أحد محركات النمو الأساسية. رغم تسجيل مصر انخفاضًا ملحوظًا في معدلات التضخم، إلا أن هذا التراجع لا يعكس بالضرورة تحسنًا في تكاليف المعيشة الحقيقية، إذ تُقارن المستويات الحالية بفترة شهدت ذروة تضخمية بلغت 38% في سبتمبر 2023. حيث يتسبب التضخم في تآكل الأجور الحقيقية، وتقييد الإنفاق الاستهلاكي، وإضعاف القوة الشرائية للأسر وعليه، فإن المعالجة الفعالة للتضخم تتطلب إصلاحات هيكلية عميقة تتضمن ضبط العجز المالي، تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتنويع الشركات التجارية والسياسات النقدية.

شكل (8) معدل التضخم



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

إضافة إلى ما سبق، شهدت مصر مؤخرًا تطورات لافتة في ملف المخاطر السيادية، تمثلت في تراجع نسبي لعلاوات المخاطر، كما أشار تقرير الأونكتاد الصادر في أبريل 2025. وعلى الرغم من هذه الإشارات الإيجابية، فإن البيانات توضح أن البيئة المالية لا تزال تتطلب مزيدًا من الثقة من جانب المستثمرين الدوليين، حيث بلغ معدل مخاطر التخلف عن السداد (Adj. Default Spread) نسبة 7.43% في يناير 2025، وهو ما يعكس مستوى أعلى من المتوسط العالمي. أما علاوة المخاطر

السيادية (Country Risk Premium) فقد سجلت %10.01، مما يشير إلى أن السوق يقيّم الاستثمار في مصر بدرجة من التحفظ في الوقت الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف موديز الائتماني (Caa1) يضع مصر ضمن فئة الدول ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة مع نظرة مستقبلية إيجابية، وتلك النظرة المستقبلية الإيجابية تعكس تحسناً تدريجياً في مؤشرات الاقتصاد الكلي. وتعزز هذه النظرة السياسات النقدية الفعالة التي ينفذها البنك المركزي المصري، ومنها وقف التمويل المباشر للجهات الحكومية، ورفع متطلبات الاحتياطي النقدي للبنوك، بهدف تقليص السيولة والحد من الضغوط التضخمية. وتأتي هذه الإجراءات في إطار استراتيجية استهداف التضخم التي تم تبنيها في مارس 2024، وتعتمد على نظام سعر صرف مرن، مع توقعات بمساهمتها في التباطؤ التدريجي لمعدلات التضخم.

في الختام، يُبرز تحليل تقرير الأونكتاد لأبريل 2025 صورة مركّبة للاقتصاد المصري، تجمع بين التحديات والفرص. فرغم استمرار بعض المخاوف المرتبطة بالبيئة المالية ومؤشرات المخاطر السيادية، إلا أن السياسات الاقتصادية المعتمدة لا سيما تلك المتعلقة بإدارة السياسة النقدية وتبني نظام سعر صرف مرن تعكس توجّهاً إصلاحياً جاداً يسعى إلى استعادة الاستقرار ودعم الثقة في الاقتصاد الوطني. وفي ظل استمرار التعاون مع المؤسسات الدولية، تظل الآفاق مفتوحة أمام تحقيق نمو أكثر استدامة وشمولاً، بشرط الحفاظ على وتيرة الإصلاحات ومواصلة العمل على معالجة مكامن الضعف الهيكلي.

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى مجموعة من التوصيات لتعزيز المسار الإصلاحي، تشمل تعزيز مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال، والاستمرار في ضبط السياسات النقدية والمالية بما يدعم الاستقرار دون الإضرار بمعدلات النمو. كما يُعد تنويع مصادر الدخل القومي ودعم القطاعات الإنتاجية خطوة حيوية في مواجهة التقلبات العالمية.

آفاق اقتصادية متأرجحة... مصر في قلب التحولات الإقليمية

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

في خضم التقلبات الاقتصادية العالمية والإقليمية، يبرز تقرير حديث يستعرض آفاق النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام الجاري والعام المقبل. يكشف التقرير عن صورة معقدة، تتأرجح بين مؤشرات التعافي الحذر والتحديات الجيوسياسية والاقتصادية المستمرة، مما يطرح تساؤلات حيوية حول مسار التنمية المستدامة في المنطقة ومنها مصر التي تحملت ولا تزال تتحمل تداعيات الصراعات الإقليمية والعالمية.

“

ماذا قال البنك الدولي في تقريره عن الاقتصاد المصري؟

في تقريره بعنوان «كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الصادر خلال اجتماعات الربيع التي اختتمت أعمالها خلال الأسبوع الثالث من شهر إبريل؛ توقع البنك الدولي تعافي الاقتصاد المصري خلال العام الجاري والعام المقبل ليسجل معدل الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (النمو الاقتصادي) نموا قدره ٣.٨٪ و ٤.٢٪ خلال العامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ على الترتيب صعودا من معدل قدره التقرير عند ٢.٤٪ في العام

٢٠٢٤. يعد معدل نمو الاقتصاد المصري هو ثاني أعلى معدل في مجموعة الدول النامية المستوردة للبتروول بعد جيوتي وفقا للتقرير.

كما تأتي توقعات التقرير لنمو الاقتصاد المصري بمعدل اعلى من معدل نمو مجموعة الدول النامية المستوردة للبتروول مجتمعة والتي توقع التقرير تعافي نموها الاقتصادي خلال العام الجاري والعام المقبل بمعدل ٣.٤٪ و ٣.٧٪ على الترتيب من مستوى ١.٩٪ خلال العام الماضي وهو المعدل ذاته تقريبا الذي حققته هذه الدول خلال العام ٢٠٢٣. مجموعة الدول النامية المستوردة للنفط التي تضمنها التقرير تشمل مصر، والأردن، وتونس، والمغرب، وجيوتي، وجزه والظفة الغربية. وحسب التقرير فان التعافي المتوقع للنمو الاقتصادي في هذا الدول يأتي مدفوعا بالانفاق الاستهلاكي الخاص و تراجع التضخم.

تناول التقرير معدلات التضخم في المنطقة؛ ومنها معدل التضخم في مضر الذي ثبت توقعاته بشأنه وهي أن يستمر في تراجعه ليسجل مستوى ٢.٩٪ و ١٠.٠٪ في كل من العامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ وهو ثاني أعلى معدل بعد الجمهورية الاسلامية الايرانية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وقد عزى التقرير توقعاته للتضخم في مصر إلى تعديلات سعر الصرف التي أجراها البنك المركزي المصري في مارس من العام الماضي إلى جانب تشديد السياسة النقدية التي نتج عنها زيادة أسعار الفائدة الرئيسية مؤكداً أن تأثيرات سنة الأساس العواتية ستستمر في لعب دور في الانخفاض السنوي للتضخم في مصر.

تراجع التضخم في مصر (المعدل العام والأساسي) قد شجع البنك المركزي المصري لتيسير التشديد النقدي الذي اتبعه منذ مارس ٢٠٢٢ في اعقاب الحرب الروسية الأوكرانية والتي دفعته لزيادة أسعار الفائدة الأساسية بمعدل اجمالي ١٩٪ (١٩.٠ نقطة أساس). خفض البنك المركزي المصري معدلات الفائدة لأول مرة خلال أربع سنوات بواقع ٢٠٢٥٪ (٢٢٥ نقطة أساس) مدفوعا ليس فقط بتراجع معدلات التضخم طوال الشهور الخمسة الماضية؛ ولكن بالبيانات الأولية للربع الأول من العام الجاري التي تشير إلى استمرار التعافي المطرد للنشاط الاقتصادي للربع الرابع على التوالي، حيث تجاوز معدل النمو نسبة 4.3% المسجلة في الربع الأخير من عام 2024.

وقد كان النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2024 مدفوعاً بشكل أساسي بالإسهامات الإيجابية من الصناعات التحويلية غير النفطية والتجارة والسياحة. ومع ذلك، لا تزال التقديرات لفجوة الناتج تشير إلى أن النشاط الاقتصادي الفعلي لم يصل بعد إلى كامل طاقته الإنتاجية، على الرغم من النمو المتواصل طوال عام 2024. ومع ذلك، من المتوقع أن يبلغ النشاط الاقتصادي كامل طاقته بحلول نهاية السنة العالية المقبلة 2026/2025 التي تبدأ بداية يوليو المقبل. وبناءً على ذلك، تدعم التقديرات الحالية لفجوة الناتج الاتجاه المتوقع لانخفاض التضخم على المدى القصير، حيث من المنتظر أن تظل الضغوط التضخمية من جانب الطلب محدودة في ظل السياسة النقدية التقييدية الحالية.

ورغم أن تقرير البنك الدولي توقع تعافي اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العامين الجاري والمقبل ليسجل ٢.٦٪ و ٣.٧٪ من مستوى ١.٩٪ في عام ٢٠٢٤؛ إلى أن التحديات العالمية وسرعة تطورها جعلته يحذر من تبعاتها على التعافي المتوقع.

المنطقة تحت وطأة صراعات عاصفة

وفقاً للتقرير؛ فقد قوّض الصراع التقدم الاقتصادي في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واصفاً الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الصراع الأخير الذي تركز في غزة مذهلة. ففي عام 2024، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بمتوسط ٢٧٪ في المتوسط - ٨٣٪ في غزة و ١٧٪ في الضفة الغربية؛ مشيراً إلى أن الدور الاقتصادي لغزة قد تقلص في الاقتصاد الفلسطيني العام بشكل كبير، حيث انخفضت حصتها من ١٧٪ قبل الصراع إلى ٣.٣٪ فقط بحلول نهاية عام 2024 - على الرغم من أن ما يقرب من ٤٪ من سكان الأراضي الفلسطينية يعيشون في غزة. واعتباراً من ديسمبر 2024، يعيش جميع سكان غزة تقريباً في فقر وفقاً للتقرير، بلغ معدل الفقر في الضفة الغربية ٢٨.٠٪. في فبراير، قدر البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في تقييم مشترك سريع للأضرار والاحتياجات المؤقتة، إجمالي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو ٥٣ مليار دولار. ولا تزال التوقعات الاقتصادية للأراضي الفلسطينية غير مؤكدة إلى حد كبير.

في لبنان، يقول التقرير إن انتخاب حكومة ذات توجه إصلاحية في أوائل عام ٢٠٢٥ قد أنهى أكثر من عامين من الشلل السياسي. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٥، اقترب الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي اللبناني منذ عام ٢٠١٩ من ٤٪، بعد خمس سنوات من الأزمات في البلاد. ووجد تقييم سريع للأضرار والاحتياجات أجراه البنك الدولي أن الأضرار التي لحقت بالأصول المادية بلغت ٦.٨ مليار دولار أمريكي، وبلغت الخسائر الاقتصادية ٧.٢ مليار دولار، وبلغت تكاليف التعافي وإعادة الإعمار ١١ مليار دولار.

وفي سوريا، أشعل نهاية نظام الرئيس السابق بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤ انتقالاً سياسياً بعد أكثر من عقد من الصراع الذي أدى إلى نزوح أكثر من نصف سكان ما قبل الحرب كما يقول التقرير. تشير بيانات التقرير إلى انخفاض طفيف في النشاط الاقتصادي خلال فترة الانتقال في السيطرة. وعلى هذه الخلفية، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ خلال العام الجاري، بعد انخفاض بنسبة ١.٥٪ في عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن يستمر الفقر المدقع في الازدياد مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق باليمن؛ يقول التقرير إنه منذ عام ٢٠١٢، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجمهورية اليمنية بنسبة ٥٩٪. وقد غرق معظم اليمنيين في الفقر وتدهور رأس المال البشري بشدة. وبحلول عام ٢٠٢٠، تضرر أكثر من ٤٠٪ من المنازل و ٣٨٪ من المرافق الصحية و 29 بالمائة من البنية التحتية للنقل وفقاً لتقييم سريع للأضرار والاحتياجات أجراه البنك الدولي. وأبلغ حوالي ٦٣٪ من الأسر اليمنية عن عدم كفاية استهلاك الغذاء وفقاً لتحديث برنامج الأغذية العالمي للأمن الغذائي (فبراير ٢٠٢٥).

نظرة البنك الدولي للقطاع الخاص في المنطقة

وفقاً للتقرير يعاني القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ضعف في نمو الإنتاجية وتراجعها المستمر. فبناءً على أحدث بيانات مسوحات

المؤسسات التابعة للبنك الدولي للشركات الرسمية، شهد متوسط نمو المبيعات للعامل الواحد انخفاضاً بنسبة 8%، وهو أداء يُعدّ الأسوأ مقارنةً بالاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى (-0.4%)، والمتوسط الأعلى (0.4%)، والمرتفع (2.4%). وعلى الرغم من التباينات الواسعة بين دول المنطقة، حيث يتراوح الانخفاض من 15% في مصر إلى 1.2% في المغرب، إلا أن نمو المبيعات للعامل الواحد لا يزال سلبياً على نطاق إقليمي واسع. ويتطلب تعزيز الإنتاجية استثمارات مكثفة في مختلف المدخلات وتبني الابتكار. ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً من الشركات يُقدم على هذه الخطوات. ففي المتوسط، يستثمر حوالي 21.7% من الشركات في المنطقة في رأس المال المادي، وهو معدل أقل بكثير من نظرائهم من ذوي الدخل المماثل. كما أن نسبة الشركات التي تقدم تدريباً رسمياً، وهو شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، لا تتجاوز 14.5%، أي أقل من نصف متوسط اقتصادات الدخل المتوسط.

كما يشير التقرير لعاملين رئيسيين يساهمان في ضعف نمو الإنتاجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهما التمييز المستمر بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، واستبعاد المرأة من القوة العاملة. فالقطاع غير الرسمي يستحوذ على ما يتراوح بين 1.3% - 3.1% من إجمالي الناتج، و 4.8% - 8.1% من إجمالي العمالة، كما تندر البيانات المتعلقة بالشركات غير الرسمية..

كما تسجل المنطقة بحسب التقرير أدنى معدل لمشاركة المرأة في القوة العاملة على مستوى العالم، حيث يبلغ 18% فقط، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 49% في عام 2023. وتشير التقديرات البحثية إلى أن سد الفجوة بين الجنسين في التوظيف يمكن أن يزيد متوسط دخل الفرد بنحو 0.0% في الاقتصاد النموذجي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بحسب التقرير، فإنه نتيجة لضعف النمو والإنتاجية، فإن القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غير مؤهل بشكل جيد لاستيعاب الصدمات. فقد عانت العديد من اقتصادات المنطقة من الصراعات. كما تُعدّ المنطقة من بين الأكثر عرضة

للأحداث المناخية المتطرفة والكوارث الطبيعية المتزايدة التكرار والتي تتسبب في تكاليف اقتصادية عالية. وتؤدي هذه الصدمات إلى تعطيل وعرقلة نمو الأعمال بشكل كبير. ومع ذلك، تُظهر الأدلة درجة معينة من المرونة والقدرة على التكيف.

يتطلب تحقيق مستقبل أفضل للقطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضافر جهود الحكومات والشركات، ويتعين على الحكومات إعادة النظر في دورها وتفاعلها مع الأسواق، بما في ذلك تعزيز المنافسة، وتحسين بيئة الأعمال، واستخدام السياسات الصناعية بحذر. ويُعدّ الاستثمار في جمع البيانات وإتاحتها أمرًا بالغ الأهمية لفهم ديناميكيات الشركات واستهداف السياسات بفعالية. وبالمقابل، يمكن للشركات تعزيز قدراتها من خلال مسارين واعدتين: تطوير الممارسات الإدارية الفعالة وتسخير إمكانات ريادة الأعمال النسائية.

وفقا للتقرير أيضا! فإن بصمة الدولة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كبيرة ويؤدي توظيف القطاع العام إلى استنزاف المواهب من القطاع الخاص. كما تهيمن الشركات المملوكة للدولة، وتتمتع بمزايا كبيرة في القطاعات التي تخدمها عادةً الشركات الخاصة في أجزاء أخرى من العالم. ويمكن للحياد التنافسي أن يقطع شوطًا طويلًا في ضمان معاملة الشركات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص بشكل عادل. كما أن ضعف بيئة الأعمال يضر بالشركات. وتُعاني المزيد من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عدم الاستقرار السياسي والفساد وإجراءات الترخيص والتصاريف المرهقة مقارنة بنظيراتها من ذوي الدخل المماثل. ومن المرجح أن يؤدي تحسين الإطار التنظيمي، وتقديم الخدمات العامة بكفاءة أكبر، وتقليل تكلفة الامتثال للوائح إلى تعزيز بيئة الأعمال. وفي حين أن السياسات الصناعية تكتسب زخمًا عالميًا، إلا أنها قد تنطوي على عواقب غير مقصودة، خاصة إذا كانت التشوهات منتشرة بالفعل في الاقتصاد. ويتطلب النجاح في تطبيقها قدرات حكومية كبيرة لتحديد أوجه القصور في السوق التي يجب معالجتها، وتنفيذ السياسات الصناعية بمصداقية، وتقييم النتائج لتصحيح المسار عند الحاجة. ويُعدّ جمع البيانات واستخدام الأدلة أمرًا بالغ الأهمية في هذه المرحلة. ونظرًا للتحديات العديدة التي تنطوي عليها السياسات الصناعية، فقد يكون النهج

الأمثل هو معالجة التشوهات القائمة التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام أولاً، خاصة في ظل السياق الحالي لزيادة حالة عدم اليقين في السياسات التجارية..

القطاع الخاص في مصر

تتبنى مصر خارطة طريق واضحة تهدف لزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد وخلق بيئة اقتصادية جاذبة وتنافسية أمام المستثمرين والتي تضع اطارها العام وثيقة ملكية الدولة. وبموجب برنامج الحكومة لمدة السنوات الثلاث المقبلة (حتى العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧) تهدف الحكومة لتحقيق معدا نمو سنوي 0.0٪ بحلول العام المالي المذكور مدعوما بتعاون وثيق مع القطاع الخاص و مؤسساته. تستهدف مصر رفع نسبة مساهمة الاستثمار الخاص إلى ٦0٪ من إجمالي الاستثمارات، وجذب نحو ٦ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الصادرات إلى ١٤0 مليار دولار سنوياً وذلك من خلال نهج يركز على دعم القطاع التصديري.

كما تستعد مصر لطرح خمسة من الشركات المملوكة لجهاز الخدمة الوطنية في اطار خطة التخارج من عدد من الأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص وهو الطرح الذي تستعين فيه مصر بخبرات مؤسسة التمويل الدولية -عضو مجموعة البنك الدولي- لتنفيذه وفق احدث الخبرات العالمية في هذا الاطار.

ختاما

في الختام، يتبين أن مسيرة النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العامين القادمين محفوفة بالتحديات والفرص على حد سواء. فبينما تلوح في الأفق بوادر تعافٍ مدفوعة بعوامل داخلية وخارجية، يبقى الحذر ضرورياً في ظل استمرار حالة عدم اليقين العالمية والإقليمية. إن تحقيق نمو مستدام وشامل يتطلب تضافر الجهود على صعيد السياسات الاقتصادية، وتعزيز التكامل الإقليمي، ومعالجة نقاط الضعف الهيكلية، لضمان ترجمة المؤشرات الإيجابية إلى واقع اقتصادي مزدهر تستفيد منه اقتصادات المنطقة ومنها مصر.

الاقتصاد العالمي يتراجع.. والاقتصاد المصري يبدأ رحلة التعافي: قراءة في تقرير افاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

في حين قلص صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري على خلفية الحرب التجارية التي شنتها الإدارة الأمريكية الحالية علي ارواق العالم؛ رفع الصندوق تقديراته لنمو الاقتصاد المصري بدءا من العام الحالي وحتى ٢٠٣٠ في إشارة إلى دخول الاقتصاد المصري في مرحلة تعاف مع الاستعداد لدخول محتمل لاستثمارات خليجية جديدة للبلاد (الكويت وقطر) بإجمالي مقدر ب١٤ مليار دولار.

“

ما الذي توقعه الصندوق لنمو الاقتصاد المصري؟

وفقا لتقريره عن افاق الاقتصاد العالمي الذي نشر الأسبوع الثالث من ابريل ضمن فعاليات اجتماع الربيع للصندوق ومجموعة البنك الدولي، توقع صندوق النقد الدولي تعافي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) لمصر بدءا من العام الجاري ليسجل ٣.٧٪، ثم ٤.٢٪ العام المقبل، ثم ٤.٧٪ و ٥٪ خلال العامين ٢٠٢٧ و ٢٠٢٨ وصولا لمعدل ٥.٤٪ في العام ٢٠٣٠.

خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٤/٢٠٢٥- الذي ينتهي بنهاية يونيو المقبل- نما معدل الناتج الإجمالي الحقيقي لمصر خلال الربع الأول من العام المالي (يوليو-سبتمبر ٢٠٢٤) ليسجل ٣.٥٪ مقارنة بالربع الرابع من العام المالي السابق ٢٠٢٣/٢٠٢٤ الذي سجل ٢.٤٪. وقفز معدل النمو في الربع الثاني من العام المالي (أكتوبر-ديسمبر ٢٠٢٤) ليسجل ٤.٣٪ مقارنة بمعدل ٢.٣٪ في الربع المناظر من العام المالي السابق ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وهو ما يعكس نموا حقيقيا للاقتصاد المصري مدفوعا بخطة واضحة تنفذها الحكومة المصرية تضم من تدعيم النمو الاقتصادي أولوية.

سياسات واضحة

تبنى الحكومة المصرية سياسات واضحة ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز فعالية إدارة الإنفاق الاستثماري. وفي هذا السياق، تشير التوقعات إلى آفاق نمو إيجابية، مدعومة بالإصلاحات المستمرة التي تهدف إلى تعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة التقلبات العالمية خاصة مع التداعيات الكبيرة للتوتر الإقليمي وما تبعه من اضطراب التجارة في البحر الأحمر مما أثر بشدة على العائدات الدولارية للممر الملاحي لقناة السويس والذي يكبد مصر شهريا خسائر بقيمة ٨٠٠ مليون دولار ، وتسببت في انخفاض عدد السفن المارة من قناة السويس بنسبة 50% على أساس سنوي بين عامي 2024 و العام السابق له.

يلاحظ تسارع النمو القطاعي في المجالات القابلة للتبادل التجاري، مثل الصناعة التحويلية غير البترولية (17.7%) والسياحة (18%) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (10.4%). ويتسق هذا التحول مع الإصلاحات الهيكلية الجارية التي تستهدف تعزيز الإنتاجية والنمو القائم على التصدير. كما سجلت قطاعات أخرى نمواً إيجابياً، بما في ذلك الوساطة المالية، والنقل والتخزين، والكهرباء، وتجارة الجملة والتجزئة، والزراعة، والبناء، مما دعم الزخم الاقتصادي العام.

كما شهد نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية معدل نمو إيجابياً للربع الثالث على التوالي، حيث بلغ 17.7% خلال الربع الثاني من العام المالي 2025/2024، مقارنة

بالفترة ذاتها من العام المالي السابق التي سجل فيها النشاط انكماشاً بنسبة 11.6%. ويتزامن هذا النمو مع زيادة الاستثمارات الخاصة وارتفاع الصادرات السلعية، بالإضافة إلى تعافي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وخاصة القطاع الصناعي.

بالإضافة إلى ذلك، استمر انخفاض نشاط الاستخراجات، إلا أنه من المتوقع أن يظهر تأثير الاستثمارات في الاكتشافات الجديدة وتنمية حقول الإنتاج على النمو خلال الفترة القادمة.

على صعيد الإنفاق، تجاوزت الاستثمارات الخاصة المنفذة الاستثمارات العامة خلال الربع الثاني من السنة المالية 2025/2024 وللربع الثاني على التوالي، حيث تجاوزت مساهمتها 50% من إجمالي الاستثمارات، بينما انخفضت نسبة الاستثمار العام إلى أقل من 40%، مما يعكس استمرار التحول في هيكل الاستثمار في مصر.

وقد ساهم صافي الصادرات بشكل إيجابي في النمو (1.75 نقطة مئوية) للمرة الأولى منذ الربع الأول من العام المالي 2024/2023، مدفوعاً بنمو الصادرات السلعية والخدمات.

وتؤكد المؤشرات الدورية استمرار تحسن النشاط الاقتصادي في مصر، حيث يشير مؤشر مديري المشتريات إلى استمرار التعافي التدريجي لنشاط القطاع الخاص. ومع بداية عام 2025، استقر المؤشر فوق المستوي المحايد، وهو أعلى مستوي وصل إليه المؤشر منذ ما يقرب من أربع سنوات، واستمر هذا الاتجاه في فبراير 2025 قبل أن يعود للانخفاض في مارس ليصل إلى 49.2 نقطة بدلا من قراءة فبراير والتي بلغت 50.1 نقطة، مما يعكس الثقة والتحسن في بيئة الأعمال.

تطور في معدل الاستثمارات

بالعودة لتقرير صندوق النقد الدولي! فقد توقع أيضا تحسنا تدريجيا معدلات الاستثمار في مصر بدءا من العام المقبل وحتى عام 2030. حيث توقع التقرير أن يتراجع المعدل لـ 11.0% من الناتج الإجمالي المحلي في العام الجاري من مستوى 12.9% في العام الماضي ليرتفع لمستوى 12.2% في العام 2026 ثم 12.0% في العام 2027 ليصل إلى مستوى 13.1% في العام 2029 قبل أن يتراجع قليلا لمستوي 12.8% في العام 2030.

وأشار التقرير إلى أن تلك الزيارتان لكلا من قطر والكويت جاءت انعكاساً للجهود المصرية لجذب مزيد من الاستثمارات للسوق المصرية، فنتاج الزيارة الرسمية التي قام بها السيد الرئيس قدرت وكالة بلومبرج الاستثمارات الكويتية المتوقع ضخها في السوق المصرية بنحو ٤ مليار دولار ك فيما كشف البيان الرسمي الصادر عن الرئاسة المصرية اتفاق الجانبان المصري والقطري على ضخ استثمارات قطرية مباشرة بقيمة 7.5 مليار دولار خلال المرحلة المقبلة

كما اكدت نتائج الزيارتين على تعزيز الشراكة الاقتصادية، والتوافق على تفعيل حزمة من الاستثمارات بين كلا من مصر والكويت، ومصر وقطر في المرحلة المقبلة. فيما اتفق الجانبان المصري والكويتي على دفع العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، وامتزاز الجانب الكويتي تنفيذ استثمارات في الاقتصاد المصري في قطاعات متنوعة تشمل الطاقة، والزراعة، والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، والتطوير العقاري، والقطاع المصرفي، والصناعات الدوائية. وشدد مجلس الوزراء في اجتماعه المؤرخ في ١٧ أبريل على متابعة تنفيذ مخرجات هاتين الزيارتين من خلال التنسيق والتعاون بين الوزارات والجهات المعنية، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية مع قطر والكويت بما يحقق المصالح المشتركة.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى زيارة الرئيس الإندونيسي براوو سوبيانتو إلى مصر خلال أبريل، والتي شهدت الإعلان عن ترفيع العلاقات الثنائية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وعكست توافقاً في الرؤى بين قيادتي البلدين في المجالات السياسية. وقد أسفرت الزيارة عن اتفاق على الخطوات التنفيذية المطلوبة من حكومتي البلدين والقطاع الخاص لتفعيل هذه الشراكة، خاصة في مجالات التصنيع، والتجارة، والاستثمار، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأمن الغذائي والطاقة.

كما استقبل رئيس الوزراء كذلك وفدًا من رجال الأعمال السعوديين لبحث فرص التعاون المشترك، مؤكدًا حرص البلدين على تعميق الروابط الاقتصادية واهتمام الحكومة المصرية بتعزيز الشراكات الاستثمارية مع المملكة العربية السعودية، في ظل الاهتمام الحالي بتوفير الدعم اللازم للقطاع الخاص الأجنبي وتشجيع الاستثمارات

العربية والأجنبية في السوق المصرية، وأكد على استعداد الحكومة لتذليل كافة العقبات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في مصر وتيسير الإجراءات اللازمة لبدء استثمارات جديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة، موجهاً الوزراء بضرورة استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدفع في اتجاه لعب دور أقوى للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المصري ليكون محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتوظيف هي سياسة وخطة واضحة تنتهجها الحكومة المصرية في إطار سياسة ملكية الدولة التي تضع خارطة طريق لتحقيق هذه الأهداف . ولاشك أن المجهود المصري في ذلك هو انعكاس واضح لهذه السياسة وتنفيذاً محكماً وناجحاً لها. في سبيل ذلك تعزز الحكومة جهود التعاون مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، لتوفير الدعم الفني والمالي للقطاع الخاص من خلال الشراكات الدولية، وعلى مدار الفترة من 2020 إلى 2023، بلغت حزم التمويل التنموي الميسر للقطاع الخاص من شركاء التنمية نحو 10.3 مليار دولار، فيما حصل القطاع الخاص على تمويلات ميسرة في العام ٢٠٢٤ باجمالي ٣.٩ مليار دولار.

ولا يمكن أن نغفل إعلان مصر مارس الماضي عن الشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية -عضو مجموعة البنك الدولي- لتقديم خبراتها الاستشارية في مجال تطوير قطاع المطارات من خلال التعاون مع القطاع الخاص من خلال استراتيجية تهدف إلى إشراك القطاع الخاص في تطوير 1٦ مطاراً مصرياً رئيسياً. كما ستعمل كمستشار رئيسي في صفقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مطار الفردقة الدولي كمشروع نموذجي. يأتي هذا التعاون في إطار برنامج الطروحات الحكومية الذي تدعمه المؤسسة، حيث يهدف إلى جذب استثمارات القطاع الخاص لتحديث وتوسيع المطارات دون التأثير على الميزانية العامة. ويهدف هذا التوجه إلى تحسين كفاءة المطارات وتجربة المسافرين، مما يعزز الربط الجوي ويدعم النمو الاقتصادي في قطاعي السياحة والتجارة.

تهدف هذه الشراكة إلى تطوير الخدمات والطاقة الاستيعابية للمطارات، كجزء من تعاون أوسع مع المؤسسة لجذب الاستثمارات وتوفير الدعم الفني. كما أن تطوير

البنية التحتية للمطارات بالشراكة مع القطاع الخاص سيعزز النمو الاقتصادي والربط الجوي، ويجذب مستثمرين دوليين.

تجدر الإشارة أيضا إلى اعتزام الحكومة طرح خمس شركات مملوكة لجهز الخدمة الوطنية أمام المستثمرين خلال العام الجاري في اطار التزام مصر بخطة التخارج من عدد من الأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص سواء من خلال الطرح من خلال البورصة المصرية (برنامج الطروحات الحكومية) أو من خلال الطرح امام مستثمرين استراتيجيين.

خلاصة القول

يبرز التعافي الاقتصادي المصري كقصة صمود وتصميم في وجه تحديات عالمية وإقليمية معقدة. فبينما تلوح في الأفق تباشير الاستقرار، مدعومة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانتعاش التدريجي لقطاع السياحة الحيوي، لا يزال الطريق محفوفًا بالتحديات الهيكلية التي تتطلب معالجة دقيقة ومستمرة. إن الإصلاحات الحكومية الطموحة، التي تهدف إلى تعزيز بيئة الأعمال، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وترشيد الإنفاق العام، تمثل خطوات حاسمة على هذا الطريق، ولكنها تستلزم متابعة دؤوبة وتطبيقًا فعالًا لضمان تحقيق أهدافها المنشودة.

إن الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو يمثل تحولًا استراتيجيًا بالغ الأهمية، فهو لا يعد فقط بمزيد من الكفاءة والابتكار، بل يفتح أيضًا آفاقًا واسعة لتوفير فرص العمل المستدامة وتنويع مصادر الدخل القومي. ومع ذلك، يتطلب هذا التحول تهيئة مناخ استثماري جاذب، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، لبناء الثقة وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على حد سواء.

علاوة على ذلك، يبقى التحدي الأكبر ماثلاً في ضمان أن ثمار النمو الاقتصادي تترجم إلى تحسين ملموس في مستويات معيشة جميع المصريين. فالاستدامة الحقيقية

للتعافي لا تقاس فقط بالأرقام والمؤشرات الاقتصادية الكلية، بل بقدرتها على تحقيق عدالة اجتماعية وتوزيع عادل للفرص والثروات، وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضرراً.

إن مسيرة التعافي الاقتصادي في مصر تتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية - الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدولية - في إطار رؤية وطنية واضحة المعالم وأهداف قابلة للقياس. كما تستلزم متابعة دقيقة للمتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، والقدرة على التكيف السريع مع المستجدات، واتخاذ القرارات الاستباقية التي تحافظ على مسار النمو وتحصنه من الصدمات المستقبلية.

في نهاية المطاف، يمثل التعافي الاقتصادي في مصر فرصة تاريخية لبناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة وشمولية لجميع أبنائها. إن النجاح في اغتنام هذه الفرصة تعزز الإرادة السياسية الراسخة، والعمل الجاد والمخلص، والشراكة الحقيقية بين جميع مكونات المجتمع، لتحويل التحديات إلى فرص، والأمل إلى واقع ملموس ينعم به جيل اليوم والأجيال القادمة.

الأوضاع الاقتصادية محليا ومسارات التعامل

الاقتصاد المصري بين رياح التحديات وفرص التعافي: قراءة في تقارير التصنيف الائتماني

دعاء عبد المنعم

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

في ظل بيئة اقتصادية عالمية متقلبة وتوترات إقليمية متصاعدة، تحظى السياسات الاقتصادية والمالية في مصر باهتمام بالغ من قبل أبرز مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية. أعلنت مؤسستا فيتش للتصنيف الائتماني و S&P Global Ratings عن تثبيت التصنيف الائتماني لمصر عند مستويات «B» و«B-/B» على التوالي، في خطوة تعكس توازناً دقيقاً بين الفرص الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية والمخاطر المستمرة التي تواجه الاقتصاد الكلي.

“

هذا التثبيت يعكس ثقة نسبية في قدرة الحكومة المصرية على احتواء الضغوط، خاصة في ظل تعاون نشط مع صندوق النقد الدولي، واستمرار الدعم الخليجي، وتحقيق بعض المكاسب النقدية والهيكلية، لا سيما بعد تحرير سعر الصرف وزيادة الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك، يظل الاقتصاد المصري في مفترق طرق يتطلب استمراراً في الإصلاحات، وتوازناً دقيقاً بين الاستقرار المالي والحماية الاجتماعية.

فيتش تثبت التصنيف الائتماني لمصر عند «B» مع نظرة مستقبلية مستقرة

أعلنت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني عن تثبيت تصنيف مصر الائتماني طويل الأجل للعملة الأجنبية (IDR) عند مستوى «B» مع نظرة مستقبلية مستقرة. وعزت المؤسسة هذا الاجراء إلى عدة عوامل تضمنت حفاظ مصر على احتياطاتها الخارجية بعد الدفعة التي تلقتها في الربع الأول من عام 2024 من اتفاق تنمية رأس الحكمة الموقع مع الجانب الاماراتي (مما يؤكد دعم شركاء مجلس التعاون الخليجي) وتدفقات غير المقيمين إلى سوق الدين المحلي. ارتفعت الاحتياطات الدولية لمصر بمقدار 12.4 مليار دولار أمريكي منذ أوائل عام 2024، لتصل إلى 45.5 مليار دولار أمريكي بنهاية مارس 2025.

وتتضمن عوامل التثبيت أيضا تعافى صافي مركز الأصول الأجنبية (NFA) للقطاع المصرفي المصري بشكل حاد من عجز قدره 17.6 مليار دولار أمريكي في يناير 2024 إلى فائض قدره 2.8 مليار دولار أمريكي في يونيو، قبل أن يعود إلى عجز قدره 1.9 مليار دولار أمريكي في فبراير 2025. تزامن ضعف صافي مركز الأصول الأجنبية للبنوك قرب نهاية عام 2024 مع تدفقات رأسمالية معتدلة إلى الخارج، مما حد من انخفاض قيمة العملة.

كما توقعت فيتش في تقريرها اتساع عجز الحساب الجاري بمقدار 0.2٪ في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (المنتهية في يونيو المقبل)، ليصل إلى 5.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، قبل أن يتقلص إلى 4.0٪ في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦- التي تبدأ في يوليو (٢٠٢٥)، مع تعاف تدريجي فقط في عجز الطاقة، مدعومًا بالاستئناف الجزئي للاستثمار من قبل شركات الطاقة الدولية وتوريد واردات الغاز الأقل تكلفة. وتوقعت أيضا ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 15 مليار دولار أمريكي (3.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مدعومًا باستثمار عقاري جديد من دول مجلس التعاون الخليجي، وأن تصل الاحتياطات الدولية في نهاية السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ إلى 4.2 أشهر من المدفوعات الخارجية الجارية، من 5.1 أشهر في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وهو ما يتماشى على نطاق واسع مع متوسط «B» البالغ 4.3 أشهر.

المخاطر الجيوسياسية لا تزال مرتفعة

حذر التقرير من التأثير الاقتصادي للصراعات الإقليمية المستمرة وتحديدًا ما يتعلق بانخفاض إيرادات قناة السويس، والتي توقع التقرير أن تتعافى جزئيًا في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، لتصل إلى 60% من مستويات عام 2023. فيما توقع التقرير أن يكون لتواعد الصراع الإقليمي تأثيرًا معتدلاً على إيرادات السياحة، التي أبدت مرونة، حيث ارتفعت بنسبة 5% في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ متوقعة ارتفاعها بنسبة 9% في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦. فيما لفت التقرير إلى مخاطر ارتفاع التضخم ومعدل البطالة وضعف الحوكمة الذي يحد من النمو الاقتصادي للبلاد.

يذكر أن البنك المركزي قد خفض معدلات الفائدة الرئيسية في مصر بواقع ٢.٢٥% (٢٢٥ نقطة أساس) للمرة الأولى خلال السنوات الأربعة الماضية. وقد عزا المركزي لذلك لانخفاض مستويات التضخم خلال الأشهر الخمسة الماضية مع تحسن متوقع في أداء الاقتصاد المحلي. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه وفقا لتقديرات السنة المالية الحالية 2025/2024 أن كل 1% زيادة في أسعار الفائدة يكلف الموازنة حتى 80 مليار جنيه سنويا وهو ما يفسر خطوة تخفيض أسعار الفائدة بهذا القدر والذي يوفر للدولة ما يصل إلى 180 مليار جنيه.

وهنا توقع تقرير فيتش خفض أسعار الفائدة إلى مستويات يتوافق مع سعر فائدة حقيقي يقارب 4% بحلول نهاية السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مما يدعم انخفاضًا سريعًا في تكاليف فوائد الدين (نظرًا لأن متوسط استحقاق الدين المحلي أقل من عامين). كما توقع التقرير انخفاض نسبة فوائد الدين العام إلى الإيرادات من ذروة تقارب 61% في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ إلى 38% في السنة المالية ٢٠٢٨/٢٠٢٩، لكنه لفت إلى أنها لا تزال أكثر من ثلاثة أضعاف متوسط «B» الحالي البالغ 12%.

يقول التقرير أيضًا إن مصر حافظت مصر على قدر أكبر من مرونة سعر الصرف منذ انخفاض قيمة المعدل الرسمي في مارس 2024، دون ظهور جديد لتراكمات العملات الأجنبية أو فرق كبير مع سعر السوق الموازية. وفي ذلك

يقذهب التقرير إلى أن تدابير إدارة الطلب على العملات الأجنبية يساهم في انخفاض تقلبات سعر الصرف بشكل كبير مع عدم تسببه في حدوث اختلال كبير في قيمة الجنيه المصري.

في المقابل توقع التقرير اتساع عجز الموازنة العامة بمقدار 4٪ في السنة المالية الحالية، ليصل إلى 7.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب إيرادات رأس الحكمة (٢٤ مليار دولار كسيولة و ١١ مليار دولار من ودائع الامارات يتم تحويلها مع حلول اجال استحقاقها لاستثمارات محلية) البالغة 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي وارتفاع تكاليف فوائد الدين.

دين عام مرتفع لكنه أخذ في الانخفاض

تتوقع فيتش انخفاض الدين العام الإجمالي إلى 80.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، من 89.4٪ في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، والذي قالت فيتش أنه لا يزال أعلى بكثير من متوسط «B» المتوقع البالغ 50.6٪. هذا الانخفاض يتماشى مع السياسة العامة التي تبناها مصر بتمويل من صندوق النقد الدولي وفق آلية التسهيل الائتماني الممتد والتي تستهدف الوصول بمستويات الدين إلى ما دون ٧٪ بحلول عام ٢٠٢٨.

انخفاض حاد في التضخم

انخفض التضخم إلى 13.6٪ في مارس، من 24٪ في يناير (و 33.4٪ قبل عام)، بما يتماشى مع توقعاتنا، بسبب تأثيرات الأساس القوية، مع وصول التضخم الأساسي إلى 9.4٪. نتوقع ارتفاع التضخم إلى 14٪ في نهاية السنة المالية 25، مما يعكس المزيد من تخفيضات دعم الوقود (للوصول إلى استرداد التكلفة الكاملة بحلول يناير 2026)، قبل أن ينخفض إلى 10.5٪ في نهاية السنة المالية 26، على أساس استقرار سعر الصرف على نطاق واسع وتوقعات تضخمية أفضل ترسيخًا، ولا يزال أعلى بكثير من متوسط «B» الحالي البالغ 4.5٪.

ويتوقع التقرير تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4٪ في السنة المالية الحالية، من 2.4٪ في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مدعومًا بانتعاش الثقة، ثم إلى 4.7٪ في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مدفوعًا بنمو الدخل الحقيقي.

وأكد التقرير أن الحكومة المصرية تلتزم بشدة ببرنامج صندوق النقد الدولي، الذي ركز على استعادة الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي. ومع ذلك، كان هناك إصلاح هيكلية أكثر محدودة لتعزيز القدرة التنافسية وتجنب عودة الاختلالات الخارجية على المدى المتوسط. يشمل التقدم ترشيد النظام الضريبي، وتقليل الإعفاءات الضريبية للشركات المملوكة للدولة، وتحسين الإجراءات الجمركية، في حين أن تخارج الدولة كان متواضعًا.

كما يوفر القطاع المصرفي المصري الكبير والسائل مرونة تمويلية للسيادة، مع انخفاض نسبة القروض إلى الودائع إلى 62.5٪ في نهاية عام 2024. تتوقع فيتش نموًا قويًا في الودائع وأن تستخدم البنوك معظم هذه السيولة في الأوراق المالية الحكومية. نتوقع أن يتحسن معدل الشق الأول من رأس المال الأساسي، الذي تعافى إلى 12.7٪، بشكل أكبر بناءً على توليد رأس المال الداخلي، وأن يعود نمو صافي الأرباح إلى طبيعته هذا العام ليلفح 30٪ - 50٪، بعد ارتفاع قدره 89٪ في عام 2024.

S&P تثبت النظرة المستقبلية لمصر عند «مستقر» وتؤكد تصنيفها الائتماني السيادي عند «B-/B»

ثبتت وكالة اس اند بي التصنيف الائتماني السيادي لمصر عند «B-/B» للعمليات المحلية والأجنبية، وعدلت النظرة المستقبلية من «إيجابية» إلى «مستقرة»، في ظل التوازن بين التزام الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية والتحديات التي تفرضها تقلبات البيئة العالمية

مبررات التثبيت وتغيير النظرة المستقبلية

- فرض الولايات المتحدة تعريفات جمركية واسعة على الواردات («يوم التحرير») أثر سلبيًا على الأسواق العالمية، مما زاد من ضغوط التمويل الخارجي على مصر،

التي تعاني بالفعل من عجز مزدوج وارتفاع في متطلبات التمويل

- ارتفاع أسعار الفائدة محليًا (27.25%) وزيادة تكلفة خدمة الدين الحكومي (58% من الإيرادات في السنة المالية 2025) سببًا ضفطًا إضافيًا على المالية العامة
- بعد تحرير سعر الصرف في مارس 2024، أصبح السوق أكثر مرونة، ما عزز التنافسية والنمو تدريجيًا، رغم تقلبات الأسواق العالمية.
- أشار التقرير إلى أن حدوث تحسن سريع في مؤشرات الدين الخارجي والكلي الحكومي بفضل الاستثمارات الأجنبية وتنفيذ خطة التخارج من الممن أن يسهم في تحسين التصنيف الائتماني؛ فيما يعني حدوث نقص في العملة الأجنبية أو ارتفاع حاد في التضخم مع عدم الالتزام بمرونة سعر الصرف إمكانية تراجع التصنيف.

التوقعات الاقتصادية والمالية (2025-2028)

وفق التقرير؛ سجلت معدلات التضخم في مصر تراجعًا ملحوظًا في بداية عام 2025، متوقعًا أن تنخفض إلى نحو 22% خلال العام، مع استقرارها تدريجيًا عند متوسط 15% بين عامي 2025 و2028

كما اتسع العجز بشكل كبير خلال عام 2024، نتيجة الضغوط الاقتصادية العالمية ونقص العملات الأجنبية، إلا أن التقرير توقع أن يبدأ في الانحسار تدريجيًا اعتبارًا من عام 2026، مدعومًا بتحسّن الصادرات وزيادة تنافسية سعر الصرف بعد تحريره.

ويقول التقرير إنه في خطوة غير مسبقة نحو تعزيز الشفافية، كشفت الحكومة لأول مرة عن بيانات الإيرادات والنفقات الخاصة بـ 59 هيئة اقتصادية تابعة للقطاع العام. كما تعمل على دمج ديون الكيانات العامة ضمن إطار موحد، بهدف تحسين الرقابة المالية ورفع كفاءة إدارة الدين العام.

في ايجاز

تُظهر التقييمات الأخيرة من وكالتي فيتش وS&P أن الاقتصاد المصري يحافظ على قدر من الصلابة رغم التحديات المركبة، بدعم من إصلاحات هيكلية جادة، واستثمارات استراتيجية، وتحسن تدريجي في مؤشرات الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، فإن استدامة هذا المسار تتطلب التزامًا مستمرًا بتنفيذ برنامج الإصلاح، لا سيما في ما يتعلق بمرونة سعر الصرف، تخفيض الدين، وتوسيع دور القطاع الخاص.

الضغوط التضخمية، وتكاليف الدين المرتفعة، والتوترات الإقليمية، تمثل تحديات حقيقية، إلا أن استمرار الدعم الخليجي والدولي، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشفافية المالية، قد يمنح مصر فرصة لترقية التصنيف مستقبلاً. القرار الآن في يد صانع السياسة: إما الحفاظ على زخم الإصلاح وتحقيق الاستقرار طويل الأجل، أو مواجهة سيناريوهات أكثر تعقيداً في بيئة دولية لا ترحم التباطؤ

موازنة مصر 2025/2026: بين أهداف الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي

أحمد بيومي

نائب رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

تُمثل الموازنة العامة للدولة الأداة المحورية التي تُترجم من خلالها الحكومة أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية إلى برامج وسياسات مالية قابلة للتنفيذ. وفي ظل بيئة اقتصادية محلية وإقليمية متقلبة، تأتي موازنة مصر للعام المالي 2025/2026 لتواجه تحديات كبرى وتُلبى تطلعات طموحة. فعلى المستوى الخارجي، لا تزال تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وتوترات البحر الأحمر تؤثر على حركة التجارة العالمية، مما ألقى بظلاله على إيرادات قناة السويس. أما داخليًا، فتواصل الدولة مسارها نحو تحقيق استدامة مالية وتنشيط الاستثمار وتعزيز الحماية الاجتماعية، مع الالتزام باتفاقياتها مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي.

“

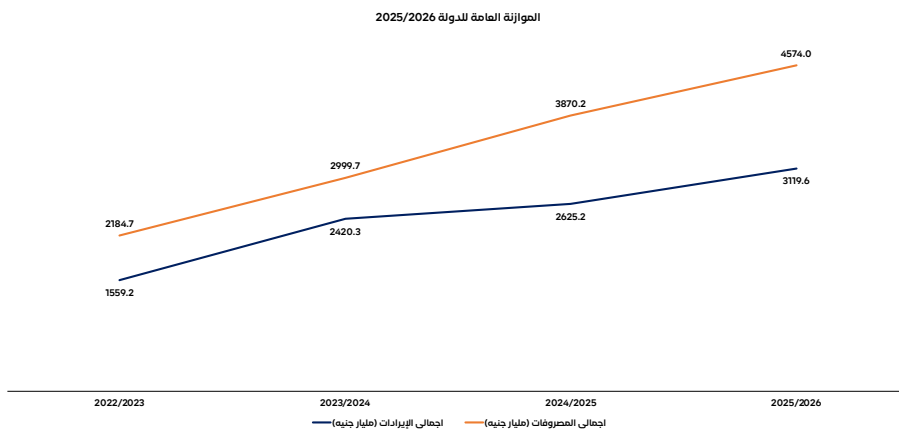
وفي هذا الإطار، تُعد موازنة 2025/2026 امتدادًا لرؤية الحكومة في تحقيق توازن دقيق بين ضبط الإنفاق العام وتعظيم الإيرادات من جهة، وبين توسيع قاعدة العدالة الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي من جهة أخرى. ويعكس المشروع توجهًا نحو دعم الفئات الأولى بالرعاية، وتحسين مستويات الخدمات العامة، خاصة في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، مع مواصلة إصلاح منظومة الدعم وترشيد أعباء خدمة الدين العام.

الملاح الرئيسية

تعكس الموازنة العامة المصرية للعام المالي 2026/2025 مزيجًا من الطموح والحذر في ظل بيئة اقتصادية محلية وإقليمية تتسم بعدم اليقين. فقد تبنت الحكومة مجموعة من الأهداف التي تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الاستقرار المالي وضرورات تحفيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال إدارة رشيدة لعناصر الإنفاق والإيراد، وتوسيع قاعدة التمويل التنموي، وتقليل الاعتماد على الاقتراض المفرط.

بلغت إجمالي استخدامات الموازنة المقدرة نحو 6.76 تريليون جنيه، مقارنة بنحو 5.54 تريليون جنيه في موازنة العام السابق، أي بزيادة قدرها 1.22 تريليون جنيه، تعكس نموًا بنحو 22%. وتشمل هذه الاستخدامات الإنفاق الجاري، وسداد أقساط القروض المحلية والخارجية، وحياسة الأصول المالية، والتمويل من خلال إصدار أدوات الدين.

على جانب المصروفات العامة، خصصت الحكومة نحو 4.57 تريليون جنيه، مقارنة بـ 3.87 تريليون جنيه في موازنة العام السابق، أي بزيادة قدرها نحو 700 مليار جنيه. وتتوزع هذه المصروفات على عدة أبواب رئيسية، تشمل الأجور وتعويضات العاملين، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، فوائد الدين، الإنفاق على التعليم والصحة، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات العامة). ومن الجدير بالذكر أن دعم برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي يمثل أولوية في هذه الموازنة، في ضوء الضغوط التضخمية التي تعاني منها الفئات محدودة الدخل.



أما على جانب الإيرادات العامة، فقد استهدفت الحكومة تحقيق نحو 3.12 تريليون جنيه، مقارنة بـ 2.63 تريليون في العام المالي السابق، موزعة بين إيرادات ضريبية تقدر بـ 2.56 تريليون جنيه تمثل حوالي 82% من إجمالي الإيرادات، وإيرادات غير ضريبية بقيمة 559 مليار جنيه تشمل أرباح الهيئات الاقتصادية والموارد السيادية الأخرى. وتعكس هذه التقديرات التوسع في قاعدة التحصيل الضريبي، ضمن استراتيجية إصلاح المنظومة الضريبية وتحسين الكفاءة الرقابية.

من الناحية المالية، تستهدف الموازنة خفض العجز الكلي إلى 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة تقارب 6.7% في العام السابق، وهو ما يشير إلى اتجاه الدولة نحو تحسين الانضباط المالي تدريجيًا. وفي المقابل، تسعى الحكومة لتحقيق فائض أولي بنسبة 2.5% من الناتج المحلي، كدلالة على قدرة الدولة على تمويل نفقاتها الأساسية دون الحاجة إلى اقتراض لتمويل المصروفات الجارية (باستثناء الفوائد).

وفيما يتعلق بالاستثمارات العامة، تُقدَّر الاستثمارات الحكومية المباشرة في الموازنة بنحو 500 مليار جنيه، مع توجيه الجزء الأكبر منها إلى مشروعات البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والتنمية المحلية، فضلًا عن مواصلة تنفيذ المشروعات القومية الكبرى وتحفيز مساهمة القطاع الخاص من خلال الشراكة في تنفيذ وتمويل هذه الاستثمارات.

وتُظهر أرقام الموازنة كذلك العبء المتزايد لخدمة الدين العام، حيث بلغ بند فوائد الدين وحده نحو 1.4 تريليون جنيه، ما يمثل قرابة ثلث إجمالي المصروفات. وتُعد هذه النسبة من أعلى المعدلات في المنطقة، ما يعكس الحاجة إلى استراتيجية فعالة لخفض الدين على المدى المتوسط والطويل، من خلال تحقيق نمو اقتصادي مستدام ورفع كفاءة إدارة الدين العام.

بوجه عام، فإن موازنة 2026/2025 تبرز كـ«موازنة انتقالية» بين متطلبات التكيف مع الواقع المالي الضاغط وتطلعات الانتعاش الاقتصادي، مع إظهار التزام واضح بإجراءات الضبط المالي، دون التخلي عن المسؤولية الاجتماعية للدولة.

الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة الركيزة الأساسية لتمويل نفقات الدولة، وهي تعكس في الوقت نفسه قدرة الحكومة على إدارة مواردها بكفاءة وتقليل اعتمادها على الاقتراض. وفي موازنة العام المالي 2026/2025، تستهدف الحكومة تحقيق إيرادات إجمالية قدرها 3.12 تريليون جنيه، مقارنة بنحو 2.63 تريليون جنيه في العام السابق، بما يعكس نموًا سنويًا يقارب 18.7%، وهو معدل يُعد إيجابيًا في ضوء التحديات الاقتصادية المحلية والخارجية.

وتعتمد الموازنة بشكل رئيسي على الإيرادات الضريبية التي تُشكّل حوالى عن 85% من إجمالي الإيرادات العامة، لتسجّل نحو 2.65 تريليون جنيه، وتأتي هذه الإيرادات من عدة مصادر، أبرزها الضرائب على الدخل والأرباح، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب الجمركية، ما يعكس استمرار الدولة في التوسع الأفقي والعمودي في القاعدة الضريبية، مع التركيز على تحسين كفاءة التحصيل والالتزام الضريبي.

في المقابل، تبلغ الإيرادات غير الضريبية نحو 455.414 مليار جنيه فقط، وتشمل فوائض الهيئات الاقتصادية، وعائدات الأصول العامة، والمنح الدولية، ورسوم الخدمات الحكومية. وتُبرز هذه النسبة المحدودة الحاجة إلى تعظيم إيرادات الدولة من أصولها العامة وتحسين أداء الهيئات الخدمية والاقتصادية بما يخفف العبء عن دافعي الضرائب.

وتكشف البيانات عن تسارع واضح في نمو الإيرادات الضريبية خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفعت من نحو 991 مليار جنيه في 2022/2021 إلى حوالى 2.65 تريليون جم في 2026/2025، بما يعكس جهودًا إصلحية متواصلة على صعيد التشريعات والتحصيل الرقمي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي.

رغم هذه المؤشرات الإيجابية، تظل هناك تحديات قائمة، أبرزها تأثير معدلات التضخم المرتفعة على القوة الشرائية للمواطنين، وبالتالي على الحصيلة الضريبية من الضرائب

غير المباشرة، فضلاً عن تباطؤ حركة التجارة عبر قناة السويس نتيجة التوترات الأمنية في البحر الأحمر، وهو ما قد يُقوّض الإيرادات السيادية من رسوم المرور.

في المجمل، توضح موازنة 2026/2025 توجهًا واضحًا نحو تعزيز الإيرادات الذاتية للدولة، مع السعي نحو مزيد من العدالة الضريبية، لكن استمرار الاعتماد المرتفع على الضرائب يُبرز الحاجة إلى تنويع هيكل الإيرادات وتطوير مصادر دخل مستدامة من خلال استثمارات الدولة ورفع كفاءة الهيئات الاقتصادية.

تحليل المصروفات العامة

تُعد المصروفات العامة انعكاسًا لأولويات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وتكشف عن مدى التزام الحكومة بتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية. وفي مشروع موازنة العام المالي 2026/2025، بلغ إجمالي المصروفات المقدرّة نحو 4.57 تريليون جنيه، مقارنة بـ 3.87 تريليون جنيه في موازنة العام السابق، وهو ما يمثل نموًا بنسبة تفوق 17.7%.

يتوزع هذا الإنفاق على عدة أبواب رئيسية، يأتي في مقدمتها فوائد الدين العام إذ تُعد أكبر بند منفرد في هيكل الإنفاق، حيث بلغت تقديراتها حوالي 2.3 تريليون جنيه، بما يعادل نحو 50.2% من إجمالي المصروفات، ويؤكد هذا الرقم حجم الضغط الذي تُشكله خدمة الدين على المالية العامة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة المحلية والتزامات سداد الدين الخارجي، إلا أن اقدام البنك المركزي على خفض سعر الفائدة بمقدار 2.25% في اخر اجتماع للجنة السياسات النقدية الذي انعقد في 17 أبريل 2025 سيساهم في خفض الدين العام المصري بحوالي 123 مليار جم تقريباً (تم احتساب هذا الرقم بالاعتماد على نسبة اجمالي الفوائد وأعباء الدين التي يتم سدادها من جانب الدولة إلى اجمالي الدين العام المقاس بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي)، لكن من الجدير بالذكر أن هذا الرقم تقديري ويعتمد على سرعة تمرير أثر خفض الفائدة على أدوات الدين، والتي قد تتأثر بعوامل مثل التوقعات التضخمية، وسلوك المستثمرين في أذون

وسندات الخزانة، كما أن الجزء الأكبر من التأثير سيكون على أدوات الدين الجديدة أو المجددة وليس القائمة بالفعل بأسعار فائدة ثابتة.

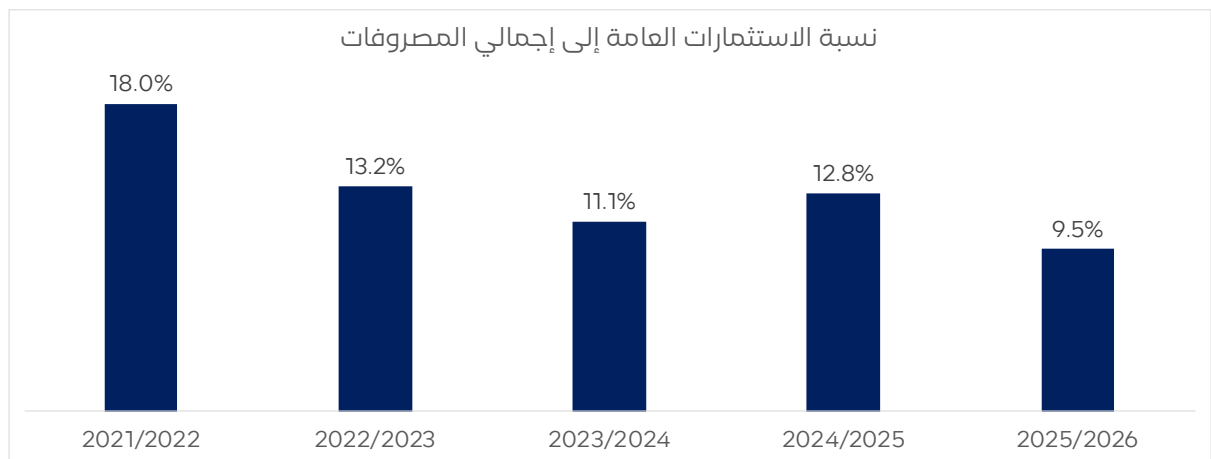
أما البند التالي من حيث الأهمية النسبية فهي مخصصات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية والتي تبلغ 742 مليار جم بزيادة قدرها 17% عن العام السابق والذي يأتي في إطار التزام الدولة بالبعد الاجتماعي، إذ خصصت الدولة حوالي 16% من إجمالي المصروفات لهذا البند، ويشمل هذا البند دعم الخبز، ودعم السلع التموينية، وبرامج «تكافل وكرامة»، والتأمينات الاجتماعية، حيث تستهدف الدولة تخفيف آثار التضخم على الفئات الأكثر هشاشة. ومع ذلك، يُلاحظ استمرار الحكومة في ترشيد الدعم غير الموجه، لا سيما في قطاعات الطاقة، وإعادة هيكلة منظومة الدعم لتكون أكثر كفاءة واستهدافاً.

أما البند الثالث فهو باب الأجور وتعويضات العاملين، الذي يستمر في استنزاف نسبة كبيرة من الموارد، في ظل الالتزامات المتزايدة تجاه العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وتنفيذ زيادات تدريجية في الحد الأدنى للأجور والمخصصات الاجتماعية، وتبلغ إجمالي مخصصات هذا البند 679 مليار جم بزيادة قدرها 18.1% عن مخصصات العام السابق، وقد تلاحظ أن نسبة البند إلى إجمالي المصروفات انخفضت بشكل هامشي عن العام السابق، إذ بلغت نسبه البند إلى إجمالي المصروفات للعام 2026/2025 حوالي 14.8% مقابل 14.9% للعام السابق، وهو ما يعكس التزام الدولة بزيادة أجور العاملين بها لتخفيف أثر الضغوط التضخمية على كاهل المواطن على الرغم من أن ذلك لا يتفق تماماً مع برنامج الإصلاح الاقتصادي المُبرم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

وعلى صعيد الاستثمارات العامة، رصدت الدولة نحو 435 مليار جنيه لمشروعات البنية التحتية والتنمية المحلية، والتعليم، والصحة، وهو ما يعكس استمرار التوجه نحو تحسين جودة الحياة، ورفع كفاءة الإنفاق التنموي. ورغم أهمية هذا التوجه، إلا أن نسبة الاستثمارات العامة إلى إجمالي الإنفاق لا تزال دون المستوي المطلوب لتسريع النمو، خاصة في ظل التحديات الهيكلية المتعلقة بإجراءات التنفيذ

وفعالية التخصيصات، إذ تبلغ نسبة الاستثمارات العامة الي المصروفات حوالي 9.5% وفقا لموازنة العام العالى 2026/2025، بينما توصي معظم الأدييات الاقتصادية بأن تكون نسبة الاستثمارات العامة إلى إجمالي الإنفاق العام بين 20% إلى 25% في الدول النامية التي تسعى إلى تحفيز النمو المستدام ورفع الإنتاجية، وفي حالات الدول التي تعاني من فجوات في البنية التحتية (مثل مصر) وفقا لما تمت الاشارة اليه في تقرير التنمية المستدامة مصر الصادر عن «unescwa»، فإن نسبة 25% فأكثر تكون أكثر ملاءمة لتحفيز النمو الشامل وتوليد فرص عمل كافية، إلا أنه يمكن تفسير انخفاض تلك النسبة في مصر بأنها تتماشى مع خطة الدولة لزيادة نصيب القطاع الخاص من الاستثمارات على حساب خفض الاستثمارات العامة والتي تم الاشارة الي ادواتها واليات العمل بها في وثيقة سياسة ملكية الدولة.

أخيرًا، تشير الموازنة إلى الحاجة نحو ضبط معدلات النمو في الإنفاق الجاري (الأجور، والدعم، وفوائد الدين، والمصروفات التشغيلية... وهو إنفاق ضروري لكنه لا يُنتج أصولاً أو بنية تحتية جديدة) والذي يبلغ حوالي 4.1 ترليون جم في موازنه 2026/2025 وبما يمثل 90.5% من اجمالي المصروفات، دون التأثير على الإنفاق الاستثماري (الانفاق الذي يذهب إلى إنشاء مدارس ومستشفيات وطرق وشبكات مياه وكهرباء، أي أصول إنتاجية تعزز النمو وتخلق وظائف) والذي يمثل حوالي 9.5% فقط من اجمالي المصروفات.



تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع تلك النسبة في 2022/2021 إلى 18% يعود الي فترة جائحة الكورونا والاعغلاق شبه التام للاقتصاد والذي تطلب توسع الحكومة في الاستثمارات العامة لفرض ضخ المزيد من الأموال بشرايين الاقتصاد، كما أنه من الجدير بالذكر أنه مع سعي البنك المركزي لخفض الفوائد والتي بدأت بخفض 2.25% في اجتماع لجنه السياسات النقدية في 17 أبريل 2025 فمن المتوقع أن يكون هناك حيز مالي (وفر في الفوائد) يمكن اعادة توجيهه لبنود أخرى وقد تكون الاستثمارات العامة أولى تلك البنود، ويتطلب ذلك الأمر توازن دقيق بين البندين (الانفاق الجاري والاستثماري) إذ أن أي خفض مفرط للإنفاق الجاري قد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية أو خلل في تشغيل المرافق العامة، وأي توسع غير محسوب في الإنفاق الاستثماري دون موارد تمويل حقيقية قد يؤدي إلى تفاقم العجز وزيادة الدين.

تقييم السياسات المالية

تعكس موازنة 2026/2025 توجهًا واضحًا من الحكومة المصرية نحو تحقيق توازن دقيق بين ضرورات ضبط الإنفاق العام من جهة، والحفاظ على زخم النمو وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى. ويظهر هذا التوجه في الاستمرار في تحقيق فائض أولي إيجابي، وتخفيض العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي، مع التوسع في البرامج الاجتماعية وزيادة الاستثمارات في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية.

من منظور السياسة المالية، يمكن تصنيف موازنة هذا العام بأنها ذات توجه توسعي جزئي ومنضبط. فبينما تشهد المصروفات العامة زيادة ملحوظة - خصوصًا في بنود الحماية الاجتماعية والاستثمار العام - إلا أن الحكومة في الوقت ذاته تُبقي على إطار انضباط مالي من خلال، تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وزيادة الإيرادات الذاتية، خفض الاعتماد على تمويل العجز من مصادر مرتفعة الكلفة، خفض الاعتماد على تمويل العجز من مصادر مرتفعة الكلفة، إذ أن هذا النموذج من الموازنة يستهدف الحفاظ على الاستقرار الكلي مع إتاحة حيز مالي كافٍ لمواجهة المتغيرات الاقتصادية، داخليًا وخارجيًا، ويُعد توافقًا ضروريًا مع متطلبات برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

الجدوى التنموية: بين الطموح والقيود

على الرغم من هذه الإشارات الإيجابية، إلا أن الجدوى التنموية للموازنة تظل مرهونة بعدة عوامل أولها ارتفاع عبء خدمة الدين يلتهم جزءًا كبيرًا من الموارد، ما يحد من قدرة الحكومة على التوسع في الاستثمارات طويلة الأجل، وثانيها، نسبة الاستثمارات العامة إلى الإنفاق الكلي تبلغ حوالى 9.5% من إجمالي المصروفات، وهي أقل من المستويات المطلوب لتوليد نمو مرتفع ومستدام، وثالثها الإنفاق الاجتماعي - وإن كان آخذًا في الزيادة - لا يزال بحاجة إلى إصلاح هيكلي، خاصة فيما يتعلق بتوجيه الدعم وضمن الاستثمارات الفعال للفئات الأكثر احتياجًا، ومع ذلك يُحسب للموازنة أنها تحافظ على استمرار تمويل برامج الحماية الاجتماعية، وتُظهر التزامًا بالتحول نحو النمو القائم على الإنتاجية والقدرة التنافسية، لا سيما في ضوء تبني الدولة لمنهج «التمويل من أجل التنمية» ودمج التخطيط مع آليات المتابعة وتقييم الأثر.

ولكي تتحقق الأهداف التنموية للموازنة، فإنها تحتاج إلى بيئة داعمة تشمل تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية في الجهاز الإداري، والهيئات الاقتصادية، وقطاع الأعمال العام، توسيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والبنية التحتية من خلال نماذج الشراكة (PPP) أو أي نماذج أخرى، تعزيز الشفافية المالية وتحسين جودة البيانات لضمان فعالية الرقابة البرلمانية والمجتمعية على تنفيذ الموازنة، إعادة هيكلة منظومة الدعم لتكون قائمة على التحويلات النقدية المشروطة وتحسين الاستثمارات.

انكماش مستورد: قراءة في مؤشر مديري المشتريات مارس 2025

أحمد حجازي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

شهد القطاع الخاص غير النفطي في مصر تراجعًا طفيفًا في الأداء خلال مارس 2025، بعد تحسن نسبي في شهري يناير وفبراير، وذلك بحسب بيانات مؤشر مديري المشتريات (PMI) الصادر عن مجموعة S&P Global. فقد انخفض المؤشر لأول مرة منذ بداية عام 2025 من 50.1 في فبراير إلى 49.2 في مارس 2025، ليصل إلى منطقة الانكماش وسط تحديات دولية واضطرابات إقليمية تحمل تداعيات اقتصادية على جميع دول العالم وليس مصر فقط. وعلى الرغم من هذا الانكماش، حمل التقرير إشارات إيجابية، أبرزها تباطؤ الضغوط التضخمية محليًا بفضل استقرار الجنيه المصري والأسعار نسبيًا، إلى جانب سياسات الدولة لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري بما يساهم في رفع مستويات الإنتاج والتوظيف وتحسين معنويات المستثمرين.

“

تعريف مؤشر مديري المشتريات وأهميته

مؤشر مديري المشتريات هو مؤشر اقتصادي شهري يعكس أداء النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص غير النفطي في مصر ويستخدم لتقييم النشاط الحقيقي في الاقتصاد بعيدًا عن الأنشطة المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل النفط، ويعد من

أهم المؤشرات التي تقيس مدى صحة الاقتصاد في المدى القصير. يتم جمع بياناته من خلال استطلاع آراء مديري المشتريات شهرياً في عدد من الشركات الخاصة غير النفطية حول مجموعة من العناصر التشغيلية التي تشمل الطلبات الجديدة، والإنتاج، والتوظيف، ومواعيد تسليم الموردين، ومخزون المشتريات، حيث يُطلب من مديري المشتريات في الشركات تحديد ما إذا كانت ظروف العمل قد تحسنت، أو تدهورت أو لم تتغير مقارنة بالشهر السابق.

يشير المؤشر فوق مستوي 50 نقطة إلى توسع ونمو نشاط القطاع الخاص غير النفطي، ويشير المؤشر أسفل مستوي 50 نقطة إلى انكماش وتراجع نمو ونشاط القطاع الخاص غير النفطي، بينما يشير المؤشر عند مستوي 50 نقطة إلى عدم تغير نشاط القطاع الخاص غير النفطي.

وتكمن أهمية المؤشر في كونه مؤشراً مبكراً للأداء الاقتصادي نظراً لإصداره شهرياً، كما يعكس ثقة الشركات من خلال استطلاع آراء مديري المشتريات، والتي تتيح فهم مستوي التفاؤل أو الحذر لدى الشركات تجاه الأوضاع الاقتصادية، ويساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار، فضلاً عن كونها مؤشر يمكن يعطي صورة عامة عن أداء القطاع الخاص غير النفطي في مصر خلال الشهر محل التقييم.

منطقة الانكماش.. تراجع بعد شهرين من النمو

وفقاً لتقرير مؤشر مديري المشتريات سجلت شركات القطاع الخاص غير النفطي في مصر لأول مرة منذ بداية عام 2025 تراجعاً في النشاط التجاري، مدفوعاً أساساً بضعف تدفق الطلبات الجديدة، حيث تباطأ الطلب الدولي والمحلي، مما دفع الشركات إلى تقليص عملياتها ونفقاتها، وتقليل مشترياتها من المواد الخام لأول مرة منذ 4 أشهر، بناءً على التوقعات باستمرار ضعف الطلب. وفي هذا السياق، انخفض المؤشر الرئيسي من 50.1 في فبراير 2025 إلى 49.2 في مارس 2025، وهو أدنى مستوي في الثلاثة أشهر الأولى من عام 2025، إلا أنه لا يزال أعلى من متوسطه طويل الأجل.

ويمكن إرجاع هذا التراجع بشكل كبير إلى تأثيرات خارجية مضاعفة، حيث يعكس ما يمكن وصفه بـ «انكماش مستورد» ناتج عن التباطؤ في الطلب العالمي وتزايد حالة عدم اليقين بشأن مستقبل التجارة الدولية، في ظل توقعات بارتفاع معدلات التضخم العالمي وتراجع حجم التجارة الدولية خلال الفترة المقبلة، ما سينعكس سلبيًا على مستويات الطلب المحلي والدولي نتيجة السياسات التجارية الأمريكية الجديدة، مما يدفع الشركات إلى تقليص الإنتاج والإنفاق على المشتريات، وخفض التوظيف.

مؤشر مدراء المشتريات لمصر التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، >50 = تحسن على أساس شهري



تم جمع البيانات خلال الفترة من 5 إلى 21 مارس 2025
المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global

جوانب محفزة.. تراجع معدل البطالة وتباطؤ التضخم وسياسات الدولة الإصلاحية

تراجع معدل التضخم: وفقًا لتقرير مؤشر مديري المشتريات لشهر مارس 2025، شهدت مصر تباطؤًا ملحوظًا في معدل التضخم العام لأسعار المستهلكين، وهو

ما أوضحتها بيانات البنك المركزي المصري، حيث انخفض الرقم العام لأسعار المستهلكين للشهر الرابع على التوالي من 25.5% في نوفمبر 2024 إلى 12.8% في فبراير 2025، كما تشير البيانات إلى انخفاض الرقم الأساسي لأسعار المستهلكين من 23.7% في نوفمبر 2024 إلى 10% في فبراير 2025، وحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والأحصاء، تراجع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية إلى 12.5% في فبراير 2025 مقابل 23.2% في يناير 2025، وقد جاء هذا الانخفاض مدعومًا بعدة عوامل، أبرزها استقرار الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، مما قلل من تكلفة الواردات.

وبالرغم من تراجع معدلات التضخم، إلا أنها لا تزال بعيدة عن مستهدفات البنك المركزي المصري البالغة 7% (±2%) بنهاية 2026، و5% (±2%) بنهاية 2028، وبالتالي فإن تمديد الفترة الزمنية لتحقيق مستهدفات التضخم من نهاية عام 2024 إلى نهاية عام 2026 لاستيعاب صدمات الأسعار دون الحاجة للمزيد من التشديد النقدي، وتجنب التباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فمن المتوقع الإبقاء على السياسات النقدية الحالية.

تراجع معدل البطالة: وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والأحصاء، تراجعت معدلات البطالة خلال الربع الرابع من عام 2024 لتصل إلى 6.4% مقابل 6.9% في الربع الرابع من العام السابق له، ما يعطي مؤشر على اتجاه مستويات التشغيل إلى الارتفاع ومرونة دفع مؤشر مديري إلى منطقة النمو مرة أخرى.

تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار البيع ونمو قطاع البناء: سجل تقرير مؤشر مديري المشتريات أبطأ معدل تضخم في أسعار المدخلات خلال 58 شهرًا، وهو مؤشر إيجابي على تراجع الضغوط التضخمية، وفي الوقت الذي شهدت فيه بعض القطاعات تباطؤًا في الأداء مثل قطاعا التصنيع والتجارة (البيع بالجملة والتجزئة)، برز قطاع البناء والتشييد مسجلًا نموًا قويًا في الإنتاج والطلبات الجديدة، مما يعكس استمرار النشاط الاستثماري في البنية التحتية والمشاريع العقارية، ما قد يكون داعمًا لسوق العمل، حيث يتطلب التوسع في البناء زيادة في الطلب على العمالة والمواد الخام، ما يخلق فرصًا اقتصادية جديدة.

نجاح سياسات الدولة في تعزيز دور القطاع الخاص: وفقاً لبيانات وزارة التخطيط المصرية ، بلغت قيمة الاستثمارات الخاصة 133.1 مليار جنيهه بالأسعار الثابتة في الربع الأول من العام المالي الحالي 2025/ 2024، ما يمثل حوالي 63.5% من إجمالي الاستثمارات وهي نسبة قريبة جداً من المستهدف البالغ 65% من مساهمة الاستثمارات الخاصة من إجمالي الاستثمارات، مُسجلة نموًا بنسبة 30% مقارنة بالربع الأول من العام المالي السابق. في المقابل شهدت الاستثمارات العامة تراجعًا بمعدل انكماش بلغ 60.5% لتسجل 57 مليار جنيهه بالأسعار الثابتة مقارنةً بحوالي 144.4 مليار جنيهه في الربع المناظر من العام المالي 2024/ 2023. ويأتي ذلك في إطار جهود الدولة لإفساح المجال لاستثمارات القطاع الخاص في ضوء الإصلاحات الهيكلية التي تتبناها الحكومة لتهيئة بيئة استثمارية مواتية وتعزيز حوكمة الاستثمارات العامة.

كما تسعى الدولة إلى تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية بحزم تحفيزية أكثر استهدافًا للأفراد والشركات، لمساندة الشركات الناشئة والطفرة والمهنيين بنظام ضريبي مبسط ومتكامل ودفع النشاط الاقتصادي بتمويل العديد من المبادرات المحفزة للإنتاج والتصدير خلال موزانة عام 2026/2025، بهدف تحسين القدرة التنافسية وتحفيز الاستثمار في السوق المصري.

وهو ما يعكس التزام الحكومة المصرية بتعهداتها لصندوق النقد الدولي، خاصة فيما يتعلق بخفض مشاركة الدولة في القطاعات غير الاستراتيجية، كما هو موضح في وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتخارج التدريجي من بعض الأنشطة الاقتصادية، بما يسهم في تحفيز دور القطاع الخاص وأدائه في الاقتصاد.

تفاؤل حذر.. الشركات تترقب مستقبلًا أكثر وضوحًا

يظل التفاؤل الحذر سيد الموقف، وهو ما تجلي في تراجع توقعات الشركات بشأن الإنتاج المستقبلي، والتي يمكن إرجاعها إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالسياسات التجارية الأمريكية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي، خاصة بعد التعريفات

الأمريكية الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة في 2 أبريل 2025، وردود الفعل العكسية المحتملة وعلى رأسها الصين التي ردت بفرض رسوم جمركية بنسبة 34% على جميع الواردات الأمريكية والتي ستدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من 10 أبريل 2025، مما قد تؤدي إلى ظهور موجة تضخمية عالمية نتيجة القيود التجارية وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، والذي قد يُبقي أسعار الفائدة مرتفعة ويرفع من تكلفة الاقتراض، مما يشكل تحديًا للدول المثقلة بالديون والتي تحتاج إلى إعادة تمويل، فضلًا عن توقعات تراجع معدلات إنفاق المستهلكين والطلب العالمي، وتراجع حجم التجارة الدولية.

وفي توضيح لقراءة مؤشر مديري المشتريات لشهر مارس 2025، أكد ديفيد أوين، الخبير الاقتصادي أول في ستاندر أند بورز إنتلجينس أنه على الرغم من التراجع الطفيف في مؤشر مديري المشتريات في مارس 2025 مقارنة بشهري يناير وفبراير 2025، إلا أن الوضع العام للشركات لا يزال جيدًا. كما يتوقع ديفيد أوين تفاؤل الشركات بشكل خاص بسبب تباطؤ معدلات التضخم، وبالرغم من إرجاع ذلك غالبًا إلى تأثيرات سنة الأساس (أي أن المقارنة تتم مع فترة سابقة كانت فيها الأسعار مرتفعة جدًا)، إلا أن ما يدعم التفاؤل أكثر هو أن تكاليف مدخلات الإنتاج تباطأت في الارتفاع والذي يرجع جزئيًا إلى ضعف الدولار الأمريكي وتأثره القوي بتطورات السياسة التجارية الأمريكية الجديدة، وبالتالي يخلق هذا الوضع حالة من عدم اليقين في التوقعات الاقتصادية لمصر، وهو ما ينعكس في انخفاض مستويات تفاؤل الشركات بشأن المستقبل.

بشكل عام، تعاني مصر من تأثير مضعف ينعكس على أداء القطاع الخاص غير النفطي، نتيجة تداخل عدة عوامل خارجية ضاغطة. فمن جهة، تستمر توترات البحر الأحمر في التأثير سلبًا على حركة التجارة الدولية، وهو ما انعكس في انخفاض إيرادات قناة السويس من حوالي 308 مليون دولار في يناير 2025 إلى حوالي 259 مليون دولار في فبراير 2025، أحد أهم مصادر النقد الأجنبي لمصر. ومن جهة أخرى، تؤدي السياسات التجارية الأكثر حمائية عالميًا، وعلى رأسها التعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة، إلى مزيد من التباطؤ في حركة التجارة الدولية،

مما يضعف الطلب العالمي وحجم التجارة التي تمر عبر قناة السويس وإيراداتها، بما يؤثر على فرص التصدير أمام الشركات المصرية. ومع تراجع الطلب الخارجي، إلى جانب ضعف الطلب المحلي، سيُسهم في انخفاض بند الطلبات الجديدة ضمن مؤشر مديري المشتريات، ويدفع بالمؤشر الكلي مجددًا نحو منطقة الانكماش.

ويحدث هذا في وقت تُكثف فيه الدولة جهودها لدعم وتحفيز القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد، بما يتماشى مع التزاماتها في إطار الموجة الثانية من برنامج التسهيل الائتماني الممدد مع صندوق النقد الدولي، ووثيقة ملكية الدولة الذي يركز على تمكين القطاع الخاص كقاطرة للنمو الاقتصادي في مصر.

ورغم أن التوقع الغالب يشير إلى أن الصدمات الخارجية ستظل تضغط على مؤشر مديري المشتريات وتسهم في بقائه ضمن منطقة الانكماش، إلا أنه وبالرغم من الضغوط الخارجية، تمثل السياسات الاقتصادية المصرية الراهنة أحد عوامل التوازن النسبي التي قد تخفف من حدة الانكماش، إلى جانب المؤشرات الإيجابية كاستقرار الجنيه وتباطؤ التضخم، ما قد يسهم في دفع المؤشر تدريجيًا نحو منطقة النمو، وإن كان بشكل طفيف، أو على الأقل الحد من حدوث تراجع حادة في الأداء خلال الفترة المقبلة.

في ضوء قراءة مؤشر مديري المشتريات لشهر مارس 2025، تتضح الصورة المركبة التي يمر بها الاقتصاد المصري، حيث يواجه القطاع الخاص غير النفطي ضغوطًا ناتجة بالأساس عن عوامل خارجية متشابكة، في مقدمتها تباطؤ التجارة العالمية وتعاقد التوترات الجيوسياسية. ورغم انتقال المؤشر إلى منطقة الانكماش مجددًا، فإن الأداء لا يزال يتسم بقدر من الصلابة، مدعومًا بتباطؤ الضغوط التضخمية، واستقرار سعر الصرف، وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية مثل البطالة والاستثمار الخاص.

إنّ تفادي تراجعات حادة في الأداء يتطلب استمرار الدولة في تبني سياسات مرنة تستند إلى دعم القطاع الخاص، وتحفيز الطلب المحلي، وتعزيز تنافسية

الصادرات، إلى جانب التكيف الذكي مع التحولات العالمية، خصوصاً في ما يتعلق بالسياسات التجارية والعالية الدولية. وبينما يبقى التفاؤل مشوباً بالحذر، فإن استدامة الإصلاحات وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص سيظلان ركيزتين ضروريتين لتحفيز النمو، والعودة بالمؤشر إلى منطقة التوسع، وتحقيق انتعاش اقتصادي أكثر رسوخاً واستدامة.

توحيد الرسوم الحكومية ومناخ الاعمال

أسماء رفعت

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



تعد الأعباء المالية والادارية من أبرز العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمارات داخل أي دولة؛ فقد تدفع نحو مزيد من الاستثمار أو تؤدي إلى احجام المستثمرين عن توجيه رؤوس أموالهم للأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، فتحرم الدولة من عوائده الاقتصادية.



وفي ضوء التوجه الاستراتيجي للحكومة المصرية نحو تمكين القطاع الخاص، وجذب مزيد من الاستثمار، وتوطين الصناعة المحلية، اتخذت الدولة عدداً من الإجراءات الإصلاحية شملت اصدار وثيقة ملكية الدولة، واستئناف برنامج الطروحات الحكومية، واستحداث الرخصة الذهبية، واطلاق مبادرة ابدأ لدعم وتوطين الصناعة المحلية، فماذا عن الأعباء المالية والإدارية التي يتكبدها المستثمر، وما مدى فعاليتها في تحسين مناخ الاعمال؟

أنظمة الاستثمار المختلفة

تختلف الأعباء المالية والإدارية التي يتحملها المستثمر وفقاً لنظام الاستثمار المتبع، وتتعدد أنظمة الاستثمار في مصر، إذ تشمل الاستثمار الداخلي والمناطق المؤهلة لاستقبال المشروعات،

والتي تتضمن المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية والمناطق التكنولوجية والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة. وتختلف المشروعات المقامة بالمناطق المؤهلة لاستقبال المشروعات عن مشروعات الاستثمار الداخلي في أن المناطق المؤهلة لاستقبال المشروعات لها مجلس إدارة يتولى -ضمن مسؤولياته- ترخيص المشروعات داخل حدود المنطقة، مما ييسر على المستثمرين التعامل مع أجهزة الدولة المختلفة واستصدار التراخيص والموافقات.

ويضم الاستثمار الداخلي كافة المشروعات التي تقام في غير المناطق المؤهلة لاستقبال المشروعات، ويسمح للمستثمرين الأجانب امتلاك المشروعات الاستثمارية التي يقيمونها على الأراضي المصرية بالكامل (باستثناء المشروعات المقامة بشبة جزيرة سيناء والتي يحكمها لوائح خاصة)، وتتولى مراكز خدمات المستثمرين تقديم خدمات تأسيس الشركات وإنشاء فروعها، وتغيير النشاط وأعمال التصفية وغيرها من المسائل المتصلة بالشركات، وتتمتع مشروعات الاستثمار الداخلي بالحوافز العامة والخاصة والإضافية المنصوص عليها في قانون الاستثمار. ويصل عدد مراكز خدمات المستثمرين إلى 15 مركز في القاهرة (المركز الرئيسي)، والعاشر من رمضان، والسادس من أكتوبر، والإسكندرية، وجمصة، وبورسعيد، وجنوب سيناء، وقنا، وسوهاج، وأسيوط، والمنيا، والإسماعيلية، والفيوم، والوادى الجديد، والسويس، وقد اشتملت إجراءات تحسين مناخ الاستثمار تطوير العمل بمراكز خدمات المستثمرين وميكنة خدماتها.

أما بالنسبة للمناطق الحرة فهي مناطق محددة جغرافيا داخل حدود الدولة، يتم إنشاء المشروعات بها بهدف التصدير ولا تخضع للنواحي الجمركية والاستيرادية والضريبة المعمول بها داخل البلاد، وغالبا ما يتم إقامتها بالقرب من الموانئ البحرية والجوية للاستفادة من موقع مصر الجغرافي. وتعد المناطق الحرة أحد مصادر النقد الأجنبي وتتمتع المشروعات بها بعدد من المزايا التنافسية تتمثل أهمها في حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباح المشروع للخارج، وحرية اختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للمشروعات، مع عدم وجود حدود على جنسية رأس المال (بخلاف منطقة شبة جزيرة سيناء)، ومنح المستثمرين الأجانب تسهيلات في الإقامة ومنح العاملين الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع، واعفاء كامل المعدات

والآلات المستوردة من الرسوم الجمركية، واكتفاء المشروع بالترخيص الصادر له عند التعامل مع اجهز الدولة المختلفة، واعفاء صادرات وواردات المشروع من وإلى خارج البلاد من أي ضرائب او رسوم جمركية، وكذلك عدم الخضوع لاي إجراءات جمركية أو قواعد استيرادية عادية معمول بها داخل البلاد، واعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من ضريبة القيمة المضافة، واعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة من الرسوم الجمركية في حالة البيع للسوق المحلي . ووفقا لإحصائيات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المحدثه في ابريل 2024، فإن عدد المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة يصل إلى 1169 مشروع بإجمالي رؤوس أموال 13.8 مليار دولار وتكاليف استثمارية تقدر بنحو 33 مليار دولار، وفرت ما يتجاوز 201 ألف فرص عمل في 9 مناطق حرة .

أما بالنسبة للمناطق الاستثمارية فهي تتمثل في منطقة جغرافية محددة المساحة والحدود تُخصّص لإقامة نشاط معين أو أكثر من الأنشطة الاستثمارية المتخصصة وغيرها من الأنشطة المكتملة لها، ويتم إنشاء هذه المناطق بقرار من رئيس مجلس الوزراء. يكون لكل منطقة استثمارية مطور يرخص له بإنشاء المنطقة أو إدارتها أو تطويرها أو تنميتها والترويج لها وفق البرنامج الزمني المُحدد بقرار الإنشاء. وهناك أيضا المناطق التكنولوجية والتي تعد أحد صور المناطق الاستثمارية ولكنها تتخصص في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقوم المناطق الاستثمارية على نظام التنمية المتكاملة في مختلف المجالات والأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية واللوجستية، وتوفر للمستثمر أراضي ووحدات صناعية كاملة المرافق، ويتم اصدار كافة الموافقات والتراخيص اللازمة لها بإجراءات ميسرة، ويكتفي في التعامل مع أجهزة الدولة المختلفة بقرار الترخيص بمزاولة النشاط الصادر من الهيئة العامة للاستثمار، ويتولى مجلس إدارة المنطقة الاستثمارية إدارة شئونها وتذليل كافة العقبات التي تواجه مشروعاتها، ويتولى مكتب تنفيذي تابع لهيئة الاستثمار النيابة عن المشروعات في التعامل مع كافة الجهات المعنية، وتتمتع المناطق الاستثمارية بالحوافز العامة والخاصة والاضافية المنصوص عليها في قانون الاستثمار وتسرى على مشروعات تلك المناطق القواعد الخاصة بالسماح الجمركي المؤقت والدروبك .

وتقدر عدد المشروعات المقامة بالمناطق الاستثمارية نحو 1271 مشروع بحجم استثمار يتجاوز 34 مليار جنية بما يوفر نحو 90 الف فرصة عمل في عدد 11 مناطق استثمارية في مواقع جغرافية مختلفة .

وبالنسبة للمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة فهي مساحة من الأرض لها قانون خاص وهيئة مشرفة على تنفيذه، لها موازنة مستقلة ولا تخضع لقوانين الهيئات العامة بالدولة، وتتميز بتوحيد سلطات اتخاذ القرار في جميع الأمور المرتبطة بالعمل في هذه المنطقة، بما في ذلك المزايا وحوافز الاستثمار بها، وتوحيد جهة الحصول على التراخيص والموافقات، بعيدا عن بيروقراطية الجهاز الإداري للدولة. وتهدف المنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة إلى تكوين شرائح اقتصادية صناعية متكاملة، وتوطين الصناعات والأنشطة التي تتميز بارتفاع الطلب عليه، وتحفيز الكيانات الاستثمارية الدولية الكبيرة للاستثمار في المنطقة، وتحويلها إلى نقطة محورية في سلاسل الامداد العالمية، وتمتلك مصر منطقتين اقتصاديتين ذات طابع خاص، وهما المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومنطقة المثلث الذهبي الاقتصادية.

استبدال الرسوم الحكومية بضريبة موحدة

يعتبر تعدد الرسوم التي يتحملها المستثمر قبل البدء في مشروعه الخاص، أحد أبرز العوامل التي تعيق بدء ممارسة الاعمال في مشروعات الاستثمار الداخلي، إذ يلاحظ وجود عدد 26 وزارة تتضمن 83 جهة حكومية تصدر نحو 489 موافقة يتعامل المستثمر مع بعض تلك الجهات للحصول على عدد من الموافقات والتراخيص وفقا لطبيعة النشاط الاستثماري. ومع تعدد الجهات التي تفرض رسوماً على خدمات مختلفة، يواجه المستثمر تفاوت كبير في الإجراءات والضوابط من جهة لأخرى، مما يؤدي إلى عدم اتساق المعاملة المالية ويزيد من تعقيد الإجراءات، الأمر الذي يشكل عبء مالي وإداري على المستثمرين وذلك قبل البدء في ممارسة النشاط.

وفي هذا الإطار، وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكومة المصرية باستبدال الرسوم المتعددة التي تفرضها الجهات والهيئات الحكومية المختلفة على الشركات

بضريبة إضافية موحدة تُحسب على صافي الأرباح (بعد خصم التكاليف والمصروفات).
وينتظر مجتمع الأعمال إصدار الجهات المختصة الآليات التنفيذية للقرار الموضحة
لمعدل الضريبة وطريقة حسابها وآلية فرضها بعد الامتثال للضوابط التشريعية
اللازمة. ويعد هذا القرار استمرار لجهود الدولة الرامية إلى تهيئة بيئة استثمارية أكثر
شفافية وعدالة، ويُعد خطوة بالغة الأهمية في إطار الإصلاحات الاقتصادية اللازمة
لتحفيز النمو وتشجيع الاستثمار، على النحو التالي:

تسهيل إجراءات ممارسة الأعمال: يسهم ذلك التوجه في تيسير إجراءات بدء ممارسة
الأعمال وخفض تكلفته، الأمر الذي يعمل على جذب مزيد من الاستثمارات الخاصة
المحلية والأجنبية، وتأتي أهمية ذلك التوجه في ظل تعدد التحديات الاقتصادية
العالمية والمحلية.

توحيد المعايير المالية: تهدف هذه الخطوة إلى توحيد المعايير المالية بين الهيئات
المختلفة، وتخفيف التشتت الإداري الذي يواجه الشركات، مما يسهم في تسهيل
الامتثال الضريبي وتقليص البيروقراطية، فضلا عن تعزيز الشفافية والعدالة، والحد
من الفساد.

التناسب مع حجم الأعمال: يعد فرض ضريبة موحدة مرتبطة بصافي الأرباح بمثابة
تحميل المستثمر بأعباء مالية تتناسب مع نتائج أعماله الفعلية ويتم استقطاعها من
الأرباح المحققة وليس من أصل رأس المال المخصص للاستثمار.

الإصلاح المالي والإداري: يسهم هذا التوجه في خفض معدلات البيروقراطية، ويمنح
المستثمرين رؤية واضحة وتوقعات دقيقة بشأن التزاماتهم الضريبية، ما يعزز من
قدرتهم على التخطيط والتوسع طويل المدى. ومع تخفيف الأعباء على المستثمر
تزداد فرص الامتثال الضريبي ويتم تدعيم الشفافية والمسائلة.

تخفيف الأعباء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تستفيد المشروعات الصغيرة
والمتوسطة من تخفيف الأعباء المالية والتعقيدات الإدارية مع توفير مناخ أعمال

أكثر وضوحاً وتوازناً. ويتطلب ذلك ضرورة مراعاة أن تكون الضريبة الموحدة مرنة وتناسب مع حجم وطبيعة كل نشاط اقتصادي، دون أن تُفرض بمعايير جامدة تُهدر المكاسب المنتظرة من هذا التوجه.

دمج القطاع غير الرسمي: يعد من أحد أبرز أسباب اتساع حجم القطاع غير الرسمي هو تعقد الإجراءات الإدارية وزيادة الأعباء المالية المفروضة على المستثمرين قبل بدء أعمالها، الأمر الذي يدفع نحو التوجه لقطاع غير رسمي لبدء النشاط والأعمال ويحرم الدولة من الإيرادات الضريبية ويحرم المستثمر من فرص التوسع والتصدير ويحرم الاقتصاد من زيادة فرص العمل وتشوية البيانات. ومع توحيد كافة الرسوم التي يحمل بها الاستثمار وتحصيلها في شكل ضريبة موحدة تفرض على صافي الأرباح يعد ذلك محفزاً قوياً لإقبال مشروعات الاقتصاد غير الرسمي لتقنين أعمالها والاستفادة من مزايا العمل الرسمي، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الكلي من خلال تشجيع الإنتاج والتشغيل وزيادة الصادرات والإيرادات الضريبية للدولة.

وختاماً، تبين أن استبدال الرسوم المفروضة على المستثمرين بضريبة موحدة ليس مجرد إصلاح إداري، بل هو تحول استراتيجي يعكس رؤية واضحة نحو بناء بيئة استثمارية جاذبة وفعالة. ويعزز التنافسية على المستوي الإقليمي والدولي.

آلية تعديل الحدود الكربونية CBAM: فرصة أم تحدي للصادرات المصرية

د. عمر الحسيني

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

تعتبر آلية تعديل الحدود الكربونية للاتحاد الأوروبي (CBAM) بمثابة رسم جمركي على المنتجات ذات الانبعاثات الكربونية العالية، مثل الصلب، والأسمنت وبعض أنواع الكهرباء، التي يستوردها الاتحاد الأوروبي. وتعد هذه الآلية خطوة رئيسية في تعزيز العدالة المناخية، حيث تسعى لمنع الدول من الاستفادة من التلوث البيئي كميزة تنافسية. كما تُشجع على خفض الانبعاثات العالمية من خلال دفع المنتجين حول العالم لتبني مصادر طاقة نظيفة وتقنيات منخفضة الكربون. وتساهم في حماية أهداف اتفاقية باريس للمناخ، عبر تقليل البصمة الكربونية للسلع المتداولة عالمياً وتحفيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

“

شرع الاتحاد الأوروبي هذه الآلية كجزء من الصفقة الخضراء الأوروبية، ومن المتوقع أن تدخل حيز النفاذ في عام 2026. وذلك بعدما تم تمريرها من قبل البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي. كما بدأت الآلية في 17 مايو 2023، عمليات التقرير للمنتجات المعنية. وعليه، تُشكل الآلية عدة تحديات وفرص قد تغير من سياسات بعض الدول المصدرة للاتحاد الأوروبي لضمان الحفاظ على قدراتها التنافسية داخل السوق الأوروبية، وهو نفس

الحال الذي تتعرض له الشركات المصرية التي سيكون عليها تطبيق تدابير إدارية لدراسة وتفعيل سبل عمل التقارير اللازمة بما يعكس التحسن في الأثر البيئي الناتج من أنشطتهم الصناعية وتقليص انبعاثاتها الكربونية.

هدف التوجه الأوروبي لتطبيق CBAM:

تهدف آلية تعديل الحدود الكربونية بالأساس إلى تحقيق تكافؤ في المنافسة بين المنتجات المصنعة في الاتحاد الأوروبي ومنتجات البلدان الأخرى التي لا تلتزم بنفس المعايير البيئية الصارمة، وذلك من خلال فرض رسوم على المنتجات المستوردة التي تحمل بصمة كربونية مرتفعة. حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحفيز الدول المصدرة على خفض انبعاثاتها الكربونية وتحقيق أهداف المناخ العالمية، بالإضافة إلى حماية الصناعات الأوروبية من الممارسات التجارية غير العادلة. علاوة على ذلك، يعزز هذا الإجراء التزام الاتحاد الأوروبي باتفاقية باريس للمناخ، التي تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض. وتعمل الآلية كأداة لوضع تسعيرة عادلة على الآثار السلبية البيئية أثناء إنتاج السلع ذات الانبعاثات الكربونية العالية التي تدخل إلى الاتحاد الأوروبي، ولتشجيع الإنتاج الصناعي الأنظف في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

المرحلة الانتقالية لآلية تعديل الحدود الكربونية (2023 – 2025):

في 1 أكتوبر 2023، دخلت آلية تعديل الحدود الكربونية حيز التطبيق في مرحلتها الانتقالية، كما انتهت أول فترة تقرير للمستوردين في 31 يناير 2024. وكان السبب من المرحلة الانتقالية هو التدرج في تطبيق آلية CBAM بصورة مدروسة وقابلة للتنبؤ تتسم بالعدالة بين الشركات داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه، وكذلك بالنسبة للحكومات المهتمة بتهيئة قطاعاتها التجارية والصناعية.

استكمالاً لما سبق، ستطبق آلية CBAM على واردات بعض السلع والمواد الأولية المختارة التي تتميز بكون إنتاجها كثيفاً في انبعاثات الكربون، وهي الأكثر عرضة لخطر التسرب الكربوني، مثل الأسمنت، والحديد والصلب، والألمنيوم، والأسمدة، والكهرباء،

والهيدروجين. وبعد ذلك، ستشمل عند اكتمال تطبيقها أكثر من حوالي 50% من الانبعاثات في القطاعات المشمولة بنظام تداول الانبعاثات (ETS). حيث أن الهدف من تلك الفترة الانتقالية هو أن تكون فترة تجريبية وتعليمية لجميع الأطراف المعنية (المستوردين، والمنتجين، والسلطات)، وكذلك جمع معلومات مفيدة عن الانبعاثات المدمجة لتحسين منهجية الفترة النهائية. وخلال هذه الفترة الانتقالية، سيطلب من المستوردين للسلع المشمولة بالقواعد الجديدة أن يقدموا تقارير عن انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) المدمجة في وارداتهم (الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة)، دون الحاجة إلى شراء وتسليم الشهادات.

وعليه، توفر اللائحة التنفيذية بعض المرونة فيما يتعلق بالقيم المستخدمة لحساب الانبعاثات المدمجة في الواردات خلال المرحلة الانتقالية. واعتبارًا من 1 يناير 2025، تم إتاحة قسم جديد في سجل CBAM لمشغلي المنشآت خارج الاتحاد الأوروبي لتحميل ومشاركة بيانات منشآتهم وانبعاثاتهم مع المصنّعين بطريقة مبسطة، بدلاً من تقديمها لكل مُصنّع على حدة.

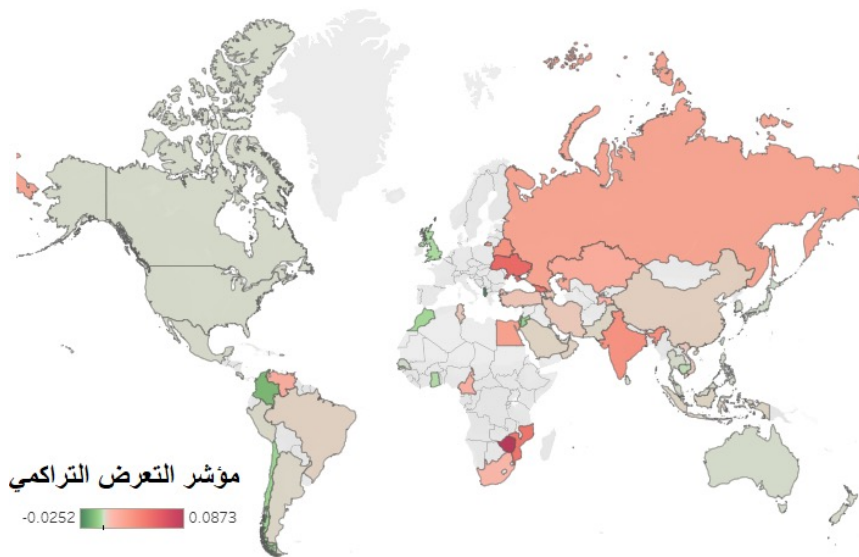
آلية تعديل الحدود الكربونية والدول النامية:

أعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بدعم الدول النامية في تطبيق آلية تعديل الحدود الكربونية (CBAM)، وتعزيز جهودها في تخضير صناعاتها، والانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة. كما يلتزم الاتحاد الأوروبي بمساعدة هذه الدول التي ترغب في تقديم أو تحسين أنظمة تسعير الكربون لديها. ونظرًا لطبيعة السلع المشمولة حاليًا في نطاق آلية CBAM، فإن الدول النامية ليست هي الأكثر تأثرًا بهذا التدبير. حيث، يقدم مؤشر التعرض النسبي لآلية CBAM (Relative CBAM Exposure Index) الصادر عن البنك الدولي أداة لتقييم أولي لمدى تعرض الدول لآلية CBAM الأوروبية، باستخدام كثافة انبعاثات الكربون وصادرات السلع المشمولة بالآلية إلى الاتحاد الأوروبي.

وتم تصميم المؤشر لتحديد البلدان التي تواجه تحدياً مرتفعاً من الآلية، باستخدام كثافة انبعاثات الكربون وصادرات السلع المشمولة بالآلية إلى الاتحاد الأوروبي.

بافتراض سعر الكربون (100 دولار لكل طن متري)، يقيس المؤشر التكلفة الإضافية لشهادات CBAM بالنسبة للمصدرين مقارنةً بالمنتج الأوروبي المتوسط، آخذاً في الاعتبار حجم الانبعاثات من الوحدة المصدرة وليس الإجمالي، مع تعديل ذلك وفقاً لنسبة الصادرات إلى سوق الاتحاد الأوروبي. ونجد أن المؤشر يعترف بتغيرات التكلفة في السوق الأوروبية، حيث يتحمل المنتجون في الاتحاد الأوروبي أيضاً تكاليف الانبعاثات، مما يتيح للمصدرين الذين يتمتعون بكفاءة بيئية نسبية اكتساب ميزة تنافسية رغم ضرورة شراء الشهادات.

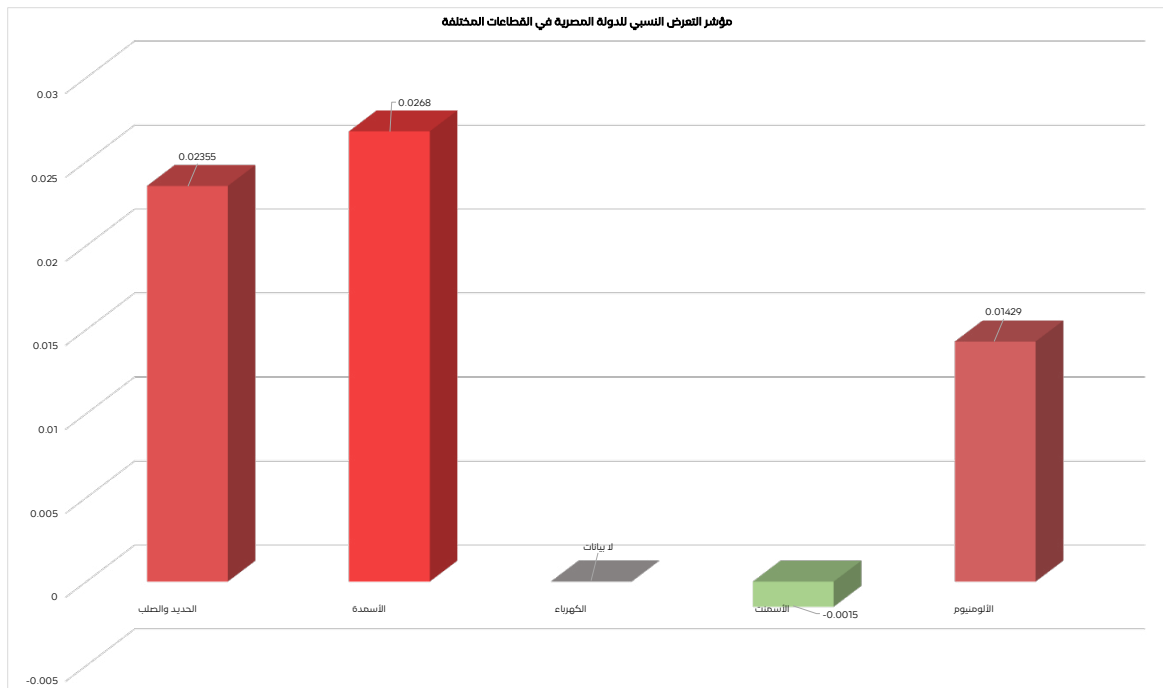
تعرض الخريطة الموضحة أدناه [6] وضع المؤشر لدول العالم المختلفة في القطاعات الصناعية الأولى في الخضوع للآلية. يشير اللون الأخضر إلى زيادة في مزايا التنافسية النسبية، بينما يشير اللون الأحمر إلى انخفاض فيها. ويمثل المؤشر النسبي الإجمالي التعرض النسبي الموزون تجارياً عبر جميع السلع المشمولة بالآلية. ويتضح وجود تهديد نسبي للمزايا التنافسية لدول عدة مثل الهند وجنوب أفريقيا ومصر وروسيا وأوكرانيا ودول أخرى بمعدلات متفاوتة. كما يتضح تحسن في القدرة على التنافس بسبب الخصائص البيئية الأفضل للشركات والمنتجات المصدرة للاتحاد الأوروبي من دول مثل المملكة المتحدة البريطانية والمغرب وتشيلي.



موقف المنتجات المصرية طبقاً لمؤشر التعرض النسبي:

تحمل بيانات البنك الدولي، المحدثه حتى عام 2023، ما يكفي من معلومات توضح مؤشر التعرض النسبي للشركات المصرية العاملة في عدة قطاعات صناعية من التي ستبدأ بها الآلية.

يظهر الرسم البياني الموضح [2] أدناه قيم مؤشر التعرض النسبي للدولة المصرية في القطاعات المختلفة. حيث يوضح اللون الأخضر القطاعات التي تحمل ميزة تنافسية إيجابية، بينما اللون الأحمر القطاعات التي تواجه تحديات تعوق من قدرتها على التنافس بعد فرض الرسوم الجمركية التابعة لآلية CBAM. تُظهر الأرقام انعكاس تطوير قطاع الأسمدة المصري على تخفيض انبعاثاته. بينما يأتي قطاع الأسمدة في المركز الأول بين المنتجات المصرية التي تواجه تحدياً بصدد تطبيق الآلية. فبالرغم من إعلان الحكومة المصرية عن نيتها في استخدام الهيدروجين الأخضر في تصنيع الأمونيا الخضراء بهدف تخفيض الانبعاثات الناتجة من صناعات الأسمدة، إلا أن هذه المشروعات لم تصل لأهدافها الانتاجية الكاملة بعد.



نجح مشروع «مصر للهيدروجين الأخضر» في المنطقة الصناعية بالسخنة في تحقيق خطوة هامة من خلال إنتاجه التجريبي الذي أسفر عن تصدير أول شحنة من الأمونيا الخضراء في العالم إلى الهند في نوفمبر 2023. وفي يوليو 2024، تم إتمام صفقة مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 397 مليون يورو لتوريد الأمونيا المتجددة، مما يتيح تصدير كميات تبدأ من 19.5 ألف طن من الأمونيا المتجددة في عام 2027.

حيث تعتبر هذه المشروعات واحدة من خطط أخرى لتخضير هذا القطاع، الذي سيؤدي إلى تحسن في مؤشر التعرض النسبي للأسمدة المصرية طبقاً لآلية CBAM مستقبلاً. في حين بدأ قطاع الأسمنت في التطور البيئي بصورة مبكرة أكثر. إذ تُعتبر مصانع جيوساينكل مصر، المملوكة لمجموعة شركات هولسيم المتخصصة في مواد البناء، من المشاريع الرائدة في مجال إدارة النفايات وتحويلها إلى طاقة. تقوم هذه المصانع بالتعامل مع حوالي 500,000 طن من النفايات الصلبة سنوياً منذ عام 2010، ومن ثم تحويلها إلى طاقة تُستخدم في مصانع الأسمنت لتخفيض من حجم الانبعاثات مقارنة بالأسمنت المصنع في دول أخرى.

أمام ما تقدم، يشير الوضع المصري الحالي بشكل واضح إلى زيادة عامة في التحديات الناتجة من تطبيق CBAM وعدم كفاية مدة المرحلة الانتقالية لتحسين فرص الشركات المصرية بشكل عام. وهناك معايير أخرى قد تؤثر على الصورة الكلية في بداية التطبيق عام 2026، منها حجم الصادرات من الدول الأخرى المنافسة وتكلفة النقل وجودة المنتج. كل هذه العوامل تتطلب وضع خارطة عمل تستهدف هذا الملف.

نموذج لدراسة بعض فرص زيادة حجم الصادرات المصرية

بلغت صادرات مصر للأسمدة إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 987 مليون و397 ألف دولار عام 2023. وعند مقارنتها بإجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من العالم البالغ 17 مليار و687 مليون و760 ألف دولار في نفس العام، تُظهر البيانات أن مصر تُصدر حوالي 5.58% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الأسمدة، ما يعكس أهمية مصر في

سوق الأسمدة العالمي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خاصة مع عدم تعدي نسبة إسهام الصادرات المصري لبقية القطاعات ذات الأولوية كالحديد والصلب والأسمت عن 1.2% [3].

تشير هذه النسب إلى حجم التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي في هذا القطاع. كما قد تعكس هذه النسبة القدرة التنافسية لمصر في تلبية احتياجات السوق الأوروبي مقارنةً ببقية المصدرين العالميين. كذلك يمكن استخدام هذه النسبة لتوضيح حجم الفرص والتحديات أمام الدولة المصرية لتعزيز حصتها في السوق الأوروبي، خاصةً إذا ما قارناها بنسب دول أخرى ذات مؤشرات تعرض نسبي أسوأ. فدولة جورجيا على سبيل المثال صدرت بما يبلغ قيمته 28 مليون و636 ألف دولار من الأسمدة للاتحاد الأوروبي عام 2023 بما يمثل 59.5% من إجمالي صادراتها للعالم. ولكن لديها مؤشر تعرض نسبي يزيد عن الدولة المصرية في ذات القطاع بحوالي ثلاثة أضعاف.

يمثل هذا بالنسبة لمصر فرصة لزيادة حصتها. خاصةً إذا تمكنت مصر من تعزيز قدرتها الإنتاجية من خلال تحسين التكنولوجيا لخفض الانبعاثات بصورة أكبر. كما يُظهر التفاوت في مؤشر التعرض النسبي بين جورجيا ومصر في قطاع الأسمدة إلى احتمالية نزوح جورجيا إلى أسواق أخرى لتعويض أي خسائر من تطبيق آلية الـ CBAM على منتجاتها. وفي الوقت نفسه، يمكن لمصر أن تستفيد من هذا التفاوت عبر زيادة حصتها السوقية داخل الاتحاد الأوروبي في هذا القطاع.

مقترحات للدولة المصرية والقطاع الخاص للتعامل مع آلية CBAM:

بذلت الحكومة المصرية جهودًا فعالة في تطوير قطاعها البيئي وتخضير جزء من اقتصادها خلال الأعوام الأخيرة، وهو ما شمل تنفيذ مبادرات وتشجيع أنشطة تعزز من عمليات تخفيض الانبعاثات. ساهمت هذه الجهود في تحسين الاستعداد للتعامل مع آلية CBAM. ولكن مازال هناك عدة أولويات لوضع وتنفيذ سياسات بيئية واقتصادية من الضروري الالتفات لها قبل نهاية هذا العام وبدء التطبيق بصورة رسمية للآلية.

(1) تطوير البنية التحتية للقطاع البيئي:

بمراجعة وضع الدول المنافسة للشركات المصرية وما وضعته من جهود، يجب على الدولة الاستثمار في تحسين كفاءة الإنتاج في الصناعات ذات الانبعاثات الكربونية العالية خاصة في القطاعات المعنية بالمرحلة الأولى مثل الحديد والصلب، والأسمدة. وذلك من خلال تبني تقنيات حديثة لخفض الانبعاثات، وتشجيع التحول إلى الطاقة المتجددة خاصة من محروقات المخلفات الصلبة وليس فقط ما عززت به الدولة مشروعاتها للطاقة بمحطات الطاقة الشمسية والرياح لربط الصناعات الثقيلة بالشبكات المتجددة. ومن المهم الإسراع بتنفيذ مشروع منظومة المخلفات الجديدة التي لم تنتهي بعد، مما سيساهم في زيادة محطات توليد الطاقة من المخلفات.

(2) تحفيز الشركات المحلية على تبني ممارسات بيئية صديقة للمناخ:

يأتي ذلك من خلال وضع حوافز مالية وتشريعية ومنح القروض الميسرة والتمويل المناخي عن طريق الصناديق السيادية والبنوك المصرية، لتحفيز الشركات على استخدام التكنولوجيا النظيفة والابتكار في تقنيات الإنتاج الخضراء واستخدام المواد البديلة منخفضة الكربون، وكذلك الحد من الانبعاثات من خلال تحسين الكفاءة الطاقوية.

(3) تعزيز قدرات القياس والرصد والتقارير البيئية:

تأسيس أنظمة موثوقة للرصد والإبلاغ لضمان الامتثال لمتطلبات عملية تقرير آلية CBAM. من المهم إنشاء أنظمة دقيقة لرصد الانبعاثات الكربونية في مختلف القطاعات الصناعية، بالتعاون مع الجهات الرقابية الدولية والمحلية، وتدريب الكوادر الوطنية على استخدام التكنولوجيا المتطورة في قياس الانبعاثات. حيث يتطلب ذلك جهود أكبر من وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة لتطوير البنية التشريعية والتنظيمية وتحديث قوانين حماية البيئة وتطويرها بما يتوافق مع المتطلبات العالمية في مجال الحد من الانبعاثات، بالإضافة إلى تفعيل دور الوكالات البيئية في فحص ومراجعة التقارير الصادرة عن الشركات.

(4) التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز المرونة في تطبيق CBAM:

يمكن أن تتبنى الدولة المصرية توجُّهًا لبحث إمكانية التفاوض على استثناءات أو تعديلات خاصة للدول النامية والأفريقية والعربية بشكل عام. وذلك من خلال رصد التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وبما يسمح لمصر في الحصول على تسهيلات أو استثناءات لفترة معينة لتقليل الأثر السلبي لتطبيق CBAM على صادراتها أو تأجيل المدة لتطبيقه، خاصة في القطاعات التي تعاني من انخفاض في القدرة على تبني تقنيات منخفضة الكربون.

يُفضل تضمين بنود تمويلية استثمارية في هذه المفاوضات، وذلك من خلال تخصيص جزء من التمويل الأوروبي للمشروعات البيئية والمناخية في مصر. وهو ما يمكن الدولة من تعزيز البنية التحتية الخضراء المحلية لتلبية معايير CBAM تدريجيًا. علمًا بأن إيرادات آلية تعديل الحدود الكربونية المعلنة غير مخصصة بشكل محدد لتمويل التحول الأخضر في الدول النامية.

(5) دراسة تنويع أسواق التصدير:

بعد دراسة متأنية لقدرات الدول المنافسة على حصص السوق الأوروبي، من المهم أن يتم دراسة الأسواق البديلة التي قد تتوجه إليها الشركات التي فقدت مزاياها التنافسية. وبالتالي من الممكن للشركات المصرية هي الأخرى التوسع في أسواق غير أوروبية، بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بتطبيق CBAM على صادراتها.

(6) إعداد خطة للتكيف الصناعي طويل الأمد:

ينبغي لمصر وضع خطة متكاملة للتكيف مع معايير CBAM على المدى الطويل وليس فقط للقطاعات المستهدفة في المرحلة الأولى، مع التركيز على خفض الانبعاثات في الصناعات الثقيلة بشكل تدريجي. يجب أن تتضمن هذه الخطة دعم برامج البحث والتطوير في الصناعات منخفضة الكربون، وتحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والجامعات والمراكز البحثية. وفي نفس الإطار، من المهم الاتجاه إلى

التحول الرقمي وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحسين الكفاءة الانتاجية وهو ما يصب مباشرة في تخفيض الانبعاثات.

تأسيسًا على ما سبق، من خلال تبني هذه الاستراتيجيات، يمكن لمصر تقليل تأثير تطبيق آلية CBAM على صناعاتها، بل وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق الأوروبي والدولي وتحويل الآلية إلى فرصة. كما أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر وإجراء إصلاحات بيئية استراتيجية سيسهم في تحقيق الأهداف المناخية والاقتصادية المستدامة على المدى الطويل.



ECSS

المركز المصري

للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

